

التأمين ضد الأخطار التكنولوجية

دكتور محمد شكرى سرور

أستاذ القانون المبنى

بكلية الحقوق جامعة القاهرة

١٩٨٧



Bibliotheca Alexandrina



0029547

مقدم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

١١ شارع جوامع - القاهرة

٧٥٠١٦٧-٧٦٠٥٢٣-١٣٠٧٥٥

التأمين ضد الأخطار التكنولوجية

دكتور محمد شكرى سرور
أستاذ القانون المدنى
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

١٩٨٧

مقدم الطبع والنشر
دار الفكر العربى
١١ شارع مرادى - القاهرة
مرب ١٣٠ - ٧٦٠ ٥٤٣ - ٧٥٠ ١٦٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تعيش البشرية في الوقت الحاضر ما يعرف بعصر التكنولوجيا . تلك حقيقة لا شك فيها . فالتقدم العلمي والفني يكشف في كل يوم عن أساليب صناعية جديدة ، ومنتجات صناعية جديدة . وأصبح تقسيم العالم اليوم الى دول متقدمة ، وأخرى متخلفة ، أو ما تسمى أحيانا - وعلى سبيل المجاملة - بالدولة النامية ، يعتمد - بالدرجة الأولى - على مستوى التقدم التكنولوجي الذي بلغته هذه الدول . فالتكنولوجيا هي - باختصار - سمة الدول « الرائدة »^(١) ذات الاقتصاديات « العملاقة »^(٢) . حتى أن الدراسات التي أعدت حول أسباب النمو الاقتصادي لبلد ، عتلق اقتصاديا ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، قد أظهرت أن التقدم العلمي والفني ، يمثل ثلث عوامل هذا النمو^(٣) .

بل إن التكنولوجيا - فضلا عن وقوفها وراء الأساليب الجديدة للإنتاج ، والمنتجات الجديدة - أصبحت هي نفسها اليوم منتجا يباع ويشترى ، ويمثل جانبا هاما من التجارة الخارجية للبلدان المتقدمة ، تتراد أهمية يوما بعد يوم . فالعالم الآن يعرف ما يقال له عقد الـ Know-how^(٤) أو الـ Savoir-faire ، أي « المعرفة الفنية » . وهو - في تعريفه

(١) انظر : (٢) انظر :

Bubout (H) : L'assurance des risque technologiques. Thèse Paris 1977 p. 6

(٢) انظر لذلك ، ديبو الموضع السابق ، نقلا عن DENISON (E) في مؤلفه بعنوان : « مضارر البناء الاقتصادي في الولايات المتحدة » ، طبعة ١٩٦٢ ، (٤) راجع في هذا العقد :

DEMIN (P) : Le contrat de know-how. Bruxelles 1968 ; MAGNIN (F) : Know-how et propriété industrielle. Paris 1974.

المبسوط (٥) - اتفاق ، يلتزم بموجبه شخص طبيعي أو اعتباري ، بأن يمكن المتعاقد الآخر من الانتفاع ، خلال مدة معينة ، ومقابل مبلغ معين ، ببعض الأسرار الفنية التي يملكها (١) .

لكن ما تقدم لا ينفي أن للتقدم التكنولوجي مخاطره الجسيمة ، التي كثيرا ما تترك انطباعا سيئا لدى الشعوب ، بالنظر الى الأضرار الهائلة التي يمكن أن تنجم عنه . فليس بعيدا مثلا ما أبداه الرأي العام في مصر من انزعاج ، حين اتجه التفكير يوما ، الى السماح لبعض الدول بتخزين نفاياتها الذرية في صحرائنا . كذلك ظل الجدل يتور من وقت لآخر حول ما يتعلق بمشروع انشاء مفاعلات نووية غرب الاسكندرية . وحين وقع جادت المفاعلات النووية في تشينغوبيل ، بالقرب من مدينة كيف في جمهورية أوكرانيا السوفيتية ، في ٢٦ أبريل من هذا العام ، أثار وقوعه الهلع والرعب في نفوس العالم أجمع ، ومنه نحن المصريون . وأصبحت أعداد الشعوب كما لو كانت معلقة على اتجاه الرياح التي تدفع السحب الملوثة الناشئة عنه . ولم يمض على هذا الحادث كبير وقت ، حتى فزع أولياء أمور طلاب جامعة القاهرة ، لدى سماع نبأ الحادث المؤسف الذي وقع بالقرب من مقر لجان أعمال امتحانات أبنائهم ، واحتمالات تسرب إشعاعي ناتج عنه . وما صاحب اعلان هذا الحادث من تكهنات با وقصص ريات ، للأثار المحتملة ، المفطورة وغير المنظورة الخ هذه الأمثلة (٢) .

(٥) راجع ، في الصور التي يمكن أن نأخذها عقود نقل التكنولوجيا ، التي تجد حظها في هذه المعرفة الفنية . ذ. تنبيحة القليوبي : الالتزام بالضماني في عقود نقل التكنولوجيا . محاضرة أقيمت بالجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، ضمن مؤتمرها الثاني لما م ١٩٨٦ ، منسوخة على الآلة الكاتبة ، ص ٢١ وما بعدها .
(٦) أو - وفقا لتعبير ديبلان في مؤلفه سابق الإشارة :

(Certaines formules et procédés secrets)

(٧) وقد عقدت بجامعة القاهرة في ٢٤ نوفمبر من العام الماضي ، ندوة دولية حول الوقاية من بعض مخاطرات التطور التكنولوجي ، وهو خطر الإشعاع (أو الطوث الاشعاعي) ، نظمتها كلية العلوم والجمعية الملكية البريطانية . ومن بين ما أوضحت به هذه الندوة ضرورة اعداد الدراسات اللازمة لتطوير لوائح القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالإشعاعات ، لمسايرة التطورات الحديثة في كافة المجالات .

انظر : جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٥ ، ص ٨ .
كذلك ترتب على خالفت تشينغوبيل سابق الإشارة ، تجميد المشروعات النووية التي كان زعمنا تنفذها غرب الاسكندرية .

لكن هذه المخاطر ، على ضخامتها ، ما كانت لتثنى ، وما أثنت ، الدول المطموحة ، عن المضي قدما في طريق التقدم التكنولوجي . وبات التحدي المطروح ، هو التغلب على مخاطر التكنولوجيا ، بتكنولوجيا أو تقدم علمي أكثر تطورا . فإذا ما كان ذلك ، أصبح التساؤل واردا حول ما إذا كان يتصور أن يكون للتأمين مكان في هذا التحدي ؟

ان التأمين — خاصة بأنظمته التقليدية المعروفة — قد يبدو ، للوهلة الأولى ، وسيلة عاجزة عن مواجهة هذه المخاطر الحديثة ، فادحة الآثار أو النتائج . لكن مثل هذه النظرة تكون قاصرة في الحقيقة . فالتأمين — خاصة إذا ما تطورت أنظمته « وأحسن استخدامه »^(٨) ، يمكن أن يلعب دورا هاما في هذا الشأن . صحيح أنه لن يلغى هذه المخاطر ، لكنه بما يقدمه من ترضية مالية لا بأس بها عندما تقع الكارثة ، يمكن المشروعات الصناعية ، المصدر الأساسي للمخاطر التكنولوجية ، من مواصلة نشاطها ريثما يتم اكتشاف أساليب عابية جديدة للحيلولة دون هذه الأخطار أو التقليل منها . وبذلك نفسه ، يكون التأمين عاملا هاما في التشجيع على الابتكار والبحث العلمي^(٩) .

لكن التأمين ضد هذا النوع من الأخطار ، ليس — مع ذلك — مشكلة سهلة^(١٠) . وقد يكون للمؤمن الحق أن يأخذوه بمنتهى الجذر . فالأخطار التكنولوجية لا تستجيب للأسس الفنية للتأمين المتعارف عليها . وينصب بشأنها وضع حساب دقيق لاحتمالاتها . هذا — وبالأخص — إلى جانب فداحة الكوارث التي يمكن أن تنجم عنها . بما يجعل من المجازفة بتغطيتها ، ان جاز هذا التعبير^(١١) ، خطرا على شركات التأمين ، قد لا تقل منه أنظمة التأمين

DEBOUT P. 9.

(٨)

(٩) وفي هذا المعنى يقول ديوب ، ان التأمين « يشجع على التقدم الفني ، عندما يتكفل بنتائج المخاطر الناجبة عن هذا التقدم » . ص ٩ .

(١٠) بل انه يشكل في نظر البعض ، نوعا من « التحدي » الذي يواجهه المؤمنون ، من حيث ما يستدعيه ، منهم ، من ايجاد الحلول الجديدة . راجع : MEYER (E) : La couverture des "grands risques. (Rapport). R.G.A.T. 1970 P. 252.

الإقترائى co-assurance أو أنظمة إعادة التأمين ré-assurance
 لا يشكل متواضع جدا ، عندما لا تكون سوق التأمين بالاتساع الكافي (١١) .
 بئى أنه ، حتى قىما يتعلق بالمستأمنين ، فإن تغطية هذه الأخطار ، على أهميتها
 بالنسبة لهم ، انما تكلفهم عبئا ماليا ضخما قد يصعب عليهم تحمله .

وهكذا يغدو ضمان الأخطار التكنولوجية ، ضرورة ملحة ، ومشكلة صعبة
 فى آن احد (١٢) .

وقد بلغ من أهمية التغطية التأمينية لبعض مظاهر الخطر التكنولوجى وهو
 خطر تلوث البيئة ، ومن صعوبة ما تنبره هذه التغطية من مشاكل ، أن أنشأت
 الجمعية الدولية لقانون التأمين (انـ أيدا) (١٣) ، فى مؤتمرها العالمى
 الخامس (١٤) ، فريق عمل (١٥) ، خصيصا لموضوع « التلوث والتأمين » (١٦) ،
 أصبح - فى نهاية عام ١٩٨٥ يضم ٣٦ عضوا ، يمثلون ٢٢ دولة . وقد
 حرص - هذا الفريق - منذ نشأته وحتى الآن ، على عقد اجتماع سنوى ،
 لمناقشة البحوث المقدمة من أعضائه حول المشكلات القانونية المتعددة المتعلقة
 بهذا المجال ، وسبل معالجتها . وقد جمعت تقارير هذا الفريق ، حول تسع من

(١١) راجع ، مع ذلك ، تأكيد بيبييه ، السابق ، بأن تغطية الأخطار الكبيرة
 « لم تعد من قبيل المجازنة أو المخاطرة » ص ٢٧١ . ولعل فى قوله « لم تعد » إشارة
 الى التطورات التى دخلت على صناعة التأمين فى هذا المجال من الأخطار .
 (١٢) وهو ما حدا ببعض ، فى فرنسا ، الى المناداة بضرورة تدخل الدولة ،
 عند الاقتضاء ، لتسهيل تغطية هذه الأخطار . انظر : دييو ، المرجع السابق ،
 ص ١٠ حيث يقول :

“Les pouvoirs publics responsables de l'intérêt général, ne saur-
 roient rester neutres en la matière, ils doivent, dans toute la mesure
 du possible, faciliter la couverture de ce risques, en élargissant le
 marché et en favorisant la recherche de nouvelles garanties ou de
 nouvelles techniques de garantie”.

Association Internationale du Droit des Assurances (AIDA). (١٣)

(١٤) الذى عقد بمغريد فى أكتوبر ١٩٧٨ .

Working Party. (١٥)

Pollution and insurance (١٦)

الموضوعات الهامة المتفرعة عن « المسئولية عن التلوث والتأمين منها » (١٧) ، في كتيب (١٨) صدر ، بالانجليزية ، ضمن وثائق مؤتمر الـ AIDA الذي انعقد هذا العام (١٩٨٦) بمدينة بودابست بالمجر ، سيكون أحد مراجعنا الأساسية في هذه الدراسة (١٩) .

وهكذا اخترنا أن يكون « التأمين ضد الأخطار التكنولوجية » — على صعوبة البحث فيه — موضوعا لبحثنا هذا ، لما نعتقد من أهميته وحيويته . وفيه نحاول القاء الضوء على جوانب هذا التطبيق الحديث من تطبيقات التأمين، تاركين الباب مفتوحا — بشأن ما يتعلق به من مشكلات متعددة الجوانب — أمام بحوث يستأهلها ، لا تهم المتخصصين في القانون المدني وحدهم . فمخاطر التكنولوجيا مشكلة من التشعب ، ما يجعلها تفرض نفسها ، حتى على غير شراح القانون الخاص ، بل وعلى غير رجال القانون .

خطة البحث :

وسوف نوزع الدراسة في هذا الموضوع على بابين : نعالج في أولهما .
مكرة الأخطار التكنولوجية بوجه عام . فيما نكرس الثاني : لأنظمة ضمان هذه الأخطار .

Pollution liability and insurance.

{١٧}

(١٨) بنوان :

Working groups. AIDA studies in pollution liability and insurance.
Ed. by : PFENNIGSTORF (werner). Budapest 1986.

وسوف نشر إليه ، اختصارا ، من الآن فصاعدا — :

AIDA stud.

{١٩} واسجل هنا — بكل العرفان — أن الفضل في حصولي على هذا الكتيب يرجع لاستاذي الدكتور/عبد الوود يحيى .

الباب الأول

فكرة الأخطار التكنولوجية بوجه عام

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الباب على فصلين : نعرض في أولهما للتعريف
بالأخطار التكنولوجية ، وخصائصها القانونية ، نكرس الثاني لدى قابلية هذه
الأخطار للتأمين .

الفصل الأول

التعريف بالأخطار التكنولوجية وخصائصها القانونية

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الفصل على مبحثين ، على النحو التالي :

المبحث الأول

التعريف بالأخطار التكنولوجية

تمهيد وتقسيم :

١ - تجدر الإشارة - ابتداء - إلى عدم سهولة وضع تعريف للأخطار
التكنولوجية . فالتعبير نفسه حديث الاستعمال ، ويحتفل الفهم بزمان متعددة .
وبالأخص ، قد لا يكون مفهومه في اللغة الشائعة مطابقا لمفهومه في اللغة
الفنية ، أو بتعبير آخر في لغة محترفي التأمين . لذلك نوزع الدراسة في هذا
المبحث على مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول

الأخطار التكنولوجية في معناها الشائع

المقصود بلفظة Technologie لغة :

٢ - تعنى هذه اللفظة ، في ترجمتها العربية ، « علم الفنون والحرف »^(١) أو « علم الصناعة » . وقد عرفها دييو - انطاقا من نظريته للتكنولوجيا بحسبانها وسيلة لتطوير الصناعة والنتيجة المترتبة على هذا التطوير في نفس الوقت - بأنها « علم التقنيات أو البحث التطبيقي »^(٢) .

وهكذا يكون المقصود بالأخطار التكنولوجية ، لغة ، الأخطار الناتجة من الأبحاث الصناعية المطبقة .

الخطر التكنولوجي والخطر الصناعي (مميزات الخطر التكنولوجي) :

٣ - لكن اتصال التكنولوجيا بالنشاط الصناعي ، لا يعنى أن مفهوم الخطر التكنولوجي هو نفس مفهوم الخطر الصناعي^(٤) Le risque industrielle ، فالأخطار التكنولوجية ترتبط ، في المفهوم الشائع ، بأوصاف ، تجعل منها مجرد طائفة خاصة فقط من الأخطار الصناعية . بما يعنى أن كل خطر تكنولوجي هو - في هذا الفهم - خطر صناعي ولكن العكس غير صحيح^(٥) .

La science des Arts et Métiers.

(١)

« La recherche et la science des techniques ou encore la recherche appliquée ». DUBOT P. 16.

(٢) وتعرفها د. سميرة القليوبي بأنها التطبيق العملي للأبحاث العلمية ، وهي وسيلة للحصول على أفضل التطبيقات لهذه الأبحاث . المحاضرة سابقة الإشارة من ١٨ .

DUBOUT P. 98 et s.

(٤) راجع في مفهوم الخطر الصناعي :
(٥) على أن اتساع مفهوم الخطر الصناعي عن مفهوم الخطر التكنولوجي لا ينفي - بالمقابلة - أن التكنولوجيا تستخدم أيضا في مجالات أخرى غير المجال =

٤ - وأول ما يتصف به الخطر التكنولوجي ، في المفهوم الشائع ، هو جدة (أو حداثة) *nouveauté* . هذا الخطر ، هذه الحدثة توحى بها لفظة تكنولوجيا نفسها ، بحسبانها - لغة - هي البحث العلمي المطبق (١) . كما يوحي بها أيضا ، ارتباط الأخطار التكنولوجية بالنشاط الصناعي ، مادام أن التقدم الصناعي ، وإمكان الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، يتوقفان ، حتى في الفهم الشائع ، على ضرورة التطوير أو الابتكار المتجدد من جانب المشروعات الصناعية . التطوير أو الابتكار الذي لا يقتصر على الانتاج الصناعي في موضوعاته ، وإنما يمتد أيضا الى وسائله .

من جهة أخرى ، فإنه إذا ما كانت الأخطار الصناعية تبدو - بوجه عام - كأخطار جسيمة وهامة *graves et importants* ، فإن الفكرة العامة عن الأخطار التكنولوجية أنها - عادة - أخطار مفاجئة أو « شبه مأساوية » *quasi catastrophique* (٢) ، حيث يرتبط ، في الفهم العام ، حجم هذه الأخطار بحجم المشروعات الصناعية ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغت ، ومن ثم فإن الأخطار التكنولوجية تنتمي ، في هذا الفهم ، الى طائفة الأخطار الكبيرة (٣) *Grands risques* . وهذا الفهم واقعي الى حد كبير . فهناك ظاهرتان ملحوظتان الآن في الدول المتقدمة صناعيا ، وهما : ظاهرة

الصناعي ، وإن كانت - في الحقيقة - تجد في هذا الأخير مجالها الرئيسي . لنظر في هذا المعنى : د. سميرة التنيوي ، المحاضرة سابقة الإشارة ، ص ١٩ . كما أن أغلب مخاطرها تكون أيضا في هذا المجال ، حتى أن فكرة « الكوارث الكبيرة » ترتبط - عادة - في ذهن الشراح بالنشاط الصناعي ، وهو ما يظهر - مثلا - من عنوان التقرير الذي قدمه بينكس ، الى اللجنة الأوروبية للتأمين ، في اجتماع جمعيتها السنوية - بلسنكي ، وهو :

“Grands sinistres et évolution industrielle”. V, R.G.A.T. 1972 P. 427

et s.

(٦) وفي هذا المعنى ، يقول دييو ص ٢٣ ، أنه إذا كانت التكنولوجيا هي « ثروة البحث التطبيقي ، فإن الخطر التكنولوجي يكون ، بالفرض ، خطرا جديدا ، أي « خطرا مجهولا حتى لحظة اكتشافه أو انشائه بواسطة » هذا النوع من البحث. DUBOUT P. 24.

(٧) راجع ، بوجه عام ، في تعريف الأخطار الكبيرة ، وخصائصها الفنية : MEYER (E) : article A.G.A.T. 1970 précité PP. 254 et 255.

بضخامة وحدة الإنتاج ، الراجعة إلى اتحاد مجموعة وحدات في وحدة واحدة^(١٠) . وظاهرة الميل إلى التخصص ، الذي يؤدي إلى اعتماد الوحدات الإنتاجية بعضها على البعض الآخر . هذا « التركز الاقتصادي يؤدي إلى تكديس أخطار وقيم مالية هامة »^(١١) ، قد يجعل من وقوع الكارثة فاجعة حقيقية . كما إن من شأن توقف وحدة إنتاج - في ظل الإنتاج التخصص - أن يحكم بالبطالة على الوحدات التي تقع أعلى أو أسفل منها في سلم الإنتاج^(١٢) .

والصفة الأولى (وهي صفة الحدثة) لها دخلها الكبير أيضا في هذه النصفة الأخيرة . وتجعل من الأضرار الناشئة عن الأخطار التكنولوجية ، في بعض الأحيان ، أضرارا « غير معروفة الحدود سلفا »^(١٣) ، بل ويتعدى أحيانا حدود الدولة التي يوجد بها مصدر الخطر . فالمنتجات الجديدة تتميز ، بسمية الانتشار وضمامة عدد مستعملها ، أي عدد المعرضين لضررها . كما أن الخطر الإنشائي من استعمال أسلوب جديد في الصناعة كالطاقة النووية مثلا ، لا يعرف ، بالطبع ، الحدود الجغرافية أو السياسية للدول .

حاصل القول إذن ، أن الخطر التكنولوجي يتميز ، في الفهم العام ، بأنه خطر صناعي ، حديث ، فادح الآثار أو النتائج^(١٤) .

(٩) فرجال الصناعة في أوروبا - يشير دييو من ٢٣ - قد وجدوا من الضروري ، بغية تحسين منتجاتهم وإمكان مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية ، أن يتجمعوا ويشكلوا شركات (firmes) على مستوى دولي .
(١٠)

V. DUBOUT P. 24 ; et en même sens : MEYER précité P. 253.

ونظر في هذه الظاهرة بوجه علم

BEINEIX (R.) : précité P. 427.

DUBOUT P. 24.

(١١)

DUBOUT P. 25.

(١٢)

(١٣) وفي قوانين بعض الدول ، تتحدد المسؤولية عن بعض الأخطار التكنولوجية ، بالبلدين . انظر مثلا في حدود المسؤولية عن أضرار التلوث ، في القانون الألماني :

WINTER (G.) and THURMANN (D) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. P. 77-80 spec. P. 80.

نظرة نقدية :

٥ — على أن فهم الخطر التكنولوجي بهذا المدلول ، أو بهذه الأوصاف ، ليس — في الحقيقة — بمنجى من النقد : سواء على المستوى النظرى أو على مستوى من التأمين .

٦ — فعلى المستوى النظرى ، مستوى اللغة القانونية ، لا يكون من الدقة ، في الواقع ، وصف خطر ما ، أيا كان ، بأنه خطر حديث .

وبيان ذلك ، أن الخطر بالمعنى القانونى الدقيق ، هو حادث محتمل الوقوع ، يشكل ، من ثم ، محلا لمقد التأمين^(١٤) . وذلك بالمقابلة للشيء المؤمن عليه ، الذى لا يعدو — في الحقيقة — أن يكون سوى محل هذا الخطر^(١٥) ، أى الموضوع المعرض للخطر . وعليه ، فإن وصف خطر ما بأنه حديث ، إنما ينطوى على خلط خاطئ بين الخطر : أى الحدث événement ، في ذاته ، وموضوع هذا الخطر .

(١٤) في هذا المعنى :

DUBOUT P. 26 ; LAMBERT-FAIVRE (Yvonne) : Droit des assurances. 1973 P. 118 No 72 ;

وقرب :

PICARD (M.) et BESSON (A) : Les assurances terrestres en droit français. T. 1 ; 3 éd. 1970 P. 33 et 34 No 23 ; DE L'ISLE (G.B.) : Droit des assurances 1973 P. 53.

وفي مصر : د. محمد كليل مرسى : شرح القانون المدنى الجديد ، العقود المسماة ٣ (عقد التأمين) ط ١٩٥٢ بند ٢٥ ، وقرب : د. عبد الوود يحيى ، دروس في العقود المسماة (البيع — الإيجار — التأمين) ط ٧٦ — ١٩٧٧ ص ٢٢٥ (حيث يعالجه كالحذ لركان التأمين) ، وضمانا : د. عبد التتم البدرائى ، العقود المسماة (الإيجار والتأمين) ط ١٩٦٨ بند ١٩٢ (حيث يبنى على هلاك الشيء المؤمن عليه ، قبل التعاقد ، عدم انعقاد عقد التأمين لاتعدام المحل) ، د. خميس خضر ، العقود المدنية الكبيرة (البيع والتأمين) ط ١٩٧٦ بند ٢٥٨ (حيث يرى أن عقد التأمين يبتطل لاستحقاق محله ، إذا كان الخطر المؤمن منه مستحيل الوقوع) ، وعلى نفس الأسس أيضا ، د. حسام الدين كامل الأهولتى ، المبادئ العامة للتأمين ط ١٩٧٥ ص ٤٣ .

(١٥) في هذا المعنى : ديبو ص ٢٦ .

فإذا ما كان هذا التمييز الضروري ، وعول المرء ، من ثم ، على فكرة :
 لخطر/الحدث (risque/événement) وحدها ، أمكن استخلاص أنه
 لا يوجد في التأمين ما يمكن أن يوصف ، بدقة ، بأنه خطر حديث^(١٦) . فمثلا :
 حريق مصنع عملاق ، يستخدم في الانتاج تكنولوجيا متقدمة للغاية ، لا يشكل
 — في ذاته — أية حادثة أو جدة ، لأن خطر الحريق « موجود منذ الأزل »^(١٧) ،
 فقط ، الحديث أو الذي تطور هنا ، هو موضوع الخطر ، هو الشيء المعرض
 للخطر ، بناء على التكنولوجيا والتقدم الفني . ونفس الأمر بالنسبة لخطر
 الثوث ، فهو « موجود من قرون »^(١٨) . بل ان الخطر الخرى — الذي قنذ
 يبدو مثلا نموجيا للخطر الحديث في الفهم الشائع ، يمكن ، في نظر البعض
 تحليله في « خطر انفجار أو خطر حريق ، وهي أخطار معروفة تماما »^(١٩) .
 وكذلك الأمر في خطر الإشعاع ، الذي لا يعدو أن يكون سوى « مجرد سبب
 خاص لمسئولية في مواجهة الغير »^(٢٠) . وبوجه عام ، فإن « التغير أو التحول
 المسادي ، وبالأخص التغير أو التحول التكنولوجي ، ليس من شأنه أن يقلب
 المعطيات القانونية »^(٢١) .

وهكذا لا يسهل القول ، بدقة ، أن الخطر التكنولوجي هو خطر حديث
 أو جديد . وان أمكن — مع ذلك — اسباغ هذه النصفة على موضوع أو محل
 هذا الخطر « في حدود ما أن التكنولوجيا تؤدي الى تكديس قيم لم يسبق لها

(١٦) في هذا المعنى : ديبو ص ٢٧ ، وراجع — مع ذلك — فهم للحادثة هنا ،
 بمعنى ، أن « اسباب الكوارث — الناتجة عن التطور التكنولوجي — تكون غالبا
 أسبابا جديدة وغير معروفة عملا »

MEYER, R.G.A.T. 1970 précité P. 255.

(١٧) (١٨) ديبو ص ٢٧ .

CUSSET (J.C.) : La recherche de nouvelles couvertures (٢٠) (١٩)
 par les entreprises. (Rapport) : A.F. 1975 P. 461.

(٢٠) « على الصعيد القانوني على الأمل » ، ديبو ص ٢٧

(٢١) ديبو ص ٢٧ ، وفي هذا المعنى ، يقول ريبير (جا) : « لن الأشياء ليست
 أبدا إلا مجرد محل للحقوق . والتغير المسادي لا يمكن أن يعطى القانون إلا في حدود
 ما اذا كتلت القاعدة القانونية تتعد على طبيعة الشيء . فحق الملكية ، مثلا ، يظل
 هو نفسه ، سواء ورد على ورشة قديمة أو على مصنع حديث » . أشار اليه ديبو في
 الموضع السابق .

مثيل • وتهدف إلى طرح منتجات جديدة في الأسواق • وتحصل على استملاك تقنيات جديدة ، وأساليب إنتاج جديدة « (٢٦) •

٧ - وعلى المستوى الفني ، لا يتمشى هذا المفهوم وأحد الأسس الفنية التي يقوم نظام التأمين ، وهو ضرورة التجانس بين الأخطار •

فتعريف الخطر التكنولوجي - مفهوماً بحسبانه الخطر الصناعي الجديد كبير الحجم - هو من الاتساع بما يمكن أن يغطي في الواقع مجموعة كبيرة من الأخطار غير المتجانسة ، مادام أن « البحث التطبيقي يمارس اليوم ، في كل مجالات الاقتصاد ، ويولد العديد من الأخطار الصناعية الجديدة وكبيرة الحجم » (٢٧) •

- فعلى مستوى الإنتاج : لا يقتصر الابتكار التكنولوجي على البحث الدائم عن منتجات جديدة ، وإنما يشمل أيضاً عوامل الإنتاج نفسها ، بغية التعلب على ندرتها أو ارتفاع سعرها • « فالذرة » (٢٨) - مثلاً - « مهيأة اليوم لأن تحتل مكاناً تزايد أهميته أكثر فأكثر ، في موارد البلدان غير المنتجة للبترول » (٢٩) • و « بالتوازي » (٣٠) ، تزايد نسبة خطر التلوث الذري •

- وعلى مستوى التشغيل : أصبح استخدام الحاسبات الآلية أمراً شائعاً ، وليس من شك في أن حريق مثل هذه الأجهزة المرتفعة الثمن مثلاً « يشكل طائفة جديدة خاصة من أخطار الحريق ، وأخطار التوقف عن العمل » (٣١) •

- وعلى مستوى التوزيع : تطرح ظاهرة الاستهلاك الضخم التي أفرزها التقدم الاقتصادي ، وبشكل حاد ، مشكلة أمان المستهلكين • ومن ثم « لم يعد خطر المسؤولية المدنية عن فعل المنتجات ، واضح الحدود تماماً » (٣٢) • فغييب

(٢٢) ديوب ص ٢٧ ، ٢٨ •

ونحن حين نستعمل هذا الوصف ، في ثلثها هذه الدراسة ، إنما ننطلق في ذلك ، فقط من السلطات الخاصة والمشاكل الخاصة والنتائج الخاصة بهذا النوع من الأخطار ، والجديدة على الأفكار التقليدية التطبيقية •

(٢٣) : (٢٩) ديوب ص ٢٨ •

واحد في منتج جديد ، يمكن — مع هذه الظاهرة — أن يؤدي الى أضرار واسعة الانتشار « قابلة لأن تشكل — في مدى زمني قصير جدا — كارثة مأساوية في مداها » (٢٠) .

ويخلص ، مما تقدم ، أن المفهوم الشائع للخطر التكنولوجي ، يفترق الى الدقة ، نظريا ، ويستحيل الإخذ به ، فنيا ، في نفس الوقت .

المطلب الثاني

مفهوم الأخطار التكنولوجية لدى أهل الصناعة

تمهيد :

على أن لأهل الصناعة — من مؤمنين وصناعيين — نظرة لمفهوم الأخطار التكنولوجية تختلف بكثير — على ما يبدو — عن المفهوم الشائع لها الذي سبق أن بيناه . وهو ما يظهر من دراسة التقرير الشهير الذي وضعته إحدى اللجان الفنية الفرنسية في هذا الشأن (٢١) .

(٢٠) ولزيد من التفاصيل ، في الجزئية الأخيرة ، راجع :

PREVOTES (J.) : L'assurance des pertes d'exploitation après incendie des ordinateurs. A.F. 1972 P. 333.

(٢١) كما يظهر أيضا ، من نفس برلج بعض اللجان . ففي فرنسا — مثلا — شكلت سنة ١٩٧٥ ، وببادرة من الاتحاد الفرنسي لشركات التأمين ، لجنة سميت بلجنة الأخطار الكبيرة

تضم ممثلين عن شركات التأمين والشركات الصناعية ، وذلك لدراسة كل من :
(de dimension exceptionnelle)

والأخطار ذات الحجم الاستثنائي
(à caractère catastrophique)

والأخطار التكنولوجية .
(Les risques technologiques)

ومثل هذا التقسيم ، يدل ، على أن فكرة الخطر التكنولوجي ، لا تستجيب :
بالضبط ، في ذهن أهل الصناعة ، لفكرة الخطر الجديد ضمن الحجم .

مفهوم الأخطار التكنولوجية طبقا لتقرير لجنة روزا (ROSA) (٢١) :

٨ - شكلت هذه اللجنة سنة ١٩٦٩ ، من ممثلين عن شركات تأمين وشركات صناعية ، لدراسة مشاكل التأمين والتجارة الخارجية ، ومن بينها تلك التي تتعلق بصفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، أو ما تعرف في الاصطلاح الفرنسي بـ *Les ensembles industriels clé en main* أي بنظام تسليم المفتاح (٢٢) (٢٣) . وفي إطار هذا الهدف ، وضعت هذه اللجنة تقريرا ، ضمنته تعريفا للأخطار التكنولوجية .

ونقطة البداية في هذا التعريف ، هي المقابلة بين « المخاطر التقليدية » التي يمكن أن تواجه التوريد في هذا النوع من الصفقات ، من جهة ، والأخطار التكنولوجية من جهة أخرى .

ويدرج التقرير في الطائفة الأولى : « الأخطار التي تغطي بنماذج تأمين تقليدية ، أو التي يمكن تغطيتها بتوسيع هذه النماذج » (٢٤) (٢٥) . فيما تحتل

(٢٢) سميت هذه اللجنة ، بهذا الاسم ، نسبة الى رئيسها لتفريه روزا .
(٢٣) وهذا الوصف دلالة ، فيما يبدو ، على ما يشبه التكامل والشمول ، في التزامات المورد .

(٢٤) ويختلف مضمون التزام المورد في هذا النوع من الصفقات ، تبعا لما اذا كانت من النوع البسيط (أو الجزئي) ، أو من النوع الثقيل (أو الشامل) :
ففي النوع الأول — ويطلق عليه في الاصطلاح الفرنسي *clé en main léger* ou partiel — ينحصر التزام المورد في « مجرد تسليم مصنع متكامل من عدد وآلات ، وبراءة ، وعلامة تجارية أو صناعية ، بالإضافة الى الدراسات وإنطرق المدة مسبقا » ، فيما يتسع التزام المورد في النوع الثاني — الذي يعرف في الاصطلاح الفرنسي بـ *clé en main lourd* — ليشمل ، فضلا عن تسليم المصنع وتقديم المساعدة الفنية ، « تدريب العمالة المحلية فنيا ، وتقديم المساعدة بتشغيل المصنع » . راجع في ذلك ، وفي مزيد من التفصيل في هذا النوع من الصفقات ، دة سبيحة الطليوبى ، المحاضرة سلبية الإشارة ص ٢٢ ، وراجع في التطور الذي دخل على مضمون هذه الصفقات ، ديبو ص ٥٥ وما بعدها .
(٢٥)

"Les risques qui sont couverts par des formules classiques ou qui seraient susceptibles de l'être par extension des formules classiques".

الأخطار التكنولوجية الطائفة الثانية ، حيث يقصد بها ، الأخطار التي « يتصور
امكان تنويعها لكن في إطار نماذج جديدة ، مع مساهمة السلطة العامة عند
الاقتضاء » (٣٧) .

وانطلاقاً من هذه البداية ، حصر التقرير مفهوم الأخطار التكنولوجية
— في عبارة موجزة — بأنها ، خطر « أضرار مالية ، تنشأ من تعهدات تعاقدية ،
تعهد بها المستامن لعميله » . ليعرف هذه الأخطار ، في عبارة أكثر تفصيلاً
ووضوحاً بأنها : « الجزاءات أو التعويضات أو المصاريف الإضافية ، التي يمكن
أن يتعرض لها المورد (المستامن) ، اذا تعينت مسؤوليته التعاقدية ، في مواجهة
عميله ، نتيجة لاختلاله بالتزامات ، بنتيجة ، تعهد بها ، بمناسبة تنفيذ الصفقة » (٣٨) :
متمثلاً (أي هذا الاختلال) في تجاوز مهل ، أو عدم تحقيق أو التأخر في تحقيق ،
معدلات منصوص عليها في هذه الصفقة ، خاصة بطاقة انتاج المصنع ، وصفة
المنتجات ، واستهلاك المواد أو انطاقة » (٣٩) . وليرى ، في النهاية :
أن هذه الأخطار « تشمل — وعلى الأخص — الالتزام بحسين التنفيذ

(٣٦) وكان واضعوا التقرير ، يقصدون بهذه النماذج التطبيقية ، ما يعرفه
السوق التأميني الفرنسي من الوثائق التالية :

١ — وثيقة تأمين « جميع مخاطر الأعمال الجارية » "Tous risques chantiers"

٢ — وثيقة تأمين « المسؤولية المدنية عن فعل المنتج » "R.C. produits"

٣ — وثيقة تأمين « مسؤولية مكاتب الدراسات ، المهنية

"R. prof. bureaux d'études"

"Police de transports"

٤ — وثيقة تأمين « مخاطر النقل

وسوف نعرض لخصوم هذه الوثائق ، باستثناء الأخيرة ، في مواضع لاحقة من
هذا البحث .

(٣٧)

"Les risques ... dont la couverture pourrait être envisagée dans
le cadre de nouvelles formules avec, si ndcessaire, le concours de la
puissance publique".

(٣٨) صفقة توريد المبيوع الصناعي .

(٣٩) وقد ايد مل هذا التعريف : (DELAGE (R) ، في مقالته :

Les risques technologiques. A.F. 1971 P. 280; La couverture des
risques technologiques. Ar. 1976 P. 431.

(de make good) الذى عادة ما يكون مفروضا على الموردين ، في هذا النوع من الصفقات (٤٠) (٤١) .

نظرة نقدية :

٩ - غير أنه ، حتى بصرف النظر عن عيب المنهج الذى اتبعته اللجنة - حيث أن تعريف أو تكييف خطر ما ، أيا كان ، إنما يجب أن يتم انطلاقا من مقومات هذا الخطر نفسه وليس من مسألة متفرعة عنه وهى طريقة تغطيته - فقد أخذ على ما انتهت إليه ، مأخذين أساسيين ، هما : حصر مفهوم الأخطار التكنولوجية في نطاق ضيق جدا ، وغموض المعيار المميز لهذه الأخطار غموضا يجعل من الصعب اعمال الحد الفاصل بينها والأخطار التقليدية :

فاللجنة تحصر الأخطار التكنولوجية في اطار صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، مع أن أعضاءها أنفسهم يعترفون بأن مفهوم هذه الأخطار ندى أهل الصناعة في البلدان الأخرى ، لا يقتصر على هذا النطاق ، حين ذكروا في تقريرهم أن الأخطار التكنولوجية « في المصطلح الدولي » لهذا التعبير ، هى أخطار « مسؤوليات مهنية تماقدية » . بيد أن هذه الأخطار الأخيرة ، ليست تتحصر فقط في هذا النوع من الصفقات ، وإنما يمكن أن تنشأ بصدد « مجرد عقود بيع منتجات » (٤٢) . فـ « مشكلة حيازة المنتج لصفات معينة ، تعرض ، ليس فقط على صعيد توريد مصنع متكامل بنظام تسليم المفتاح ، وإنما أيضا - وبالأخص - على صعيد بيع منتج جديد . إذ في الطالتين ، يكون لخطر عدم توافر هذه الصفات ، ذات الخاصية التكنولوجية » (٤٣) .

(٤٠) وفي تفسيره لمفهوم هذا الالتزام ، يقول دييو ص ٣٢ ، أنه « الالتزام بأن تستبدل بالمواد المعيبة ، مواد تستجيب للخصائص أو الصفات الموعود بها » .
"L'obligation de remplacement des matériels défectueux par des matériels répondant aux performances promises".

قارن ، مع ذلك ، د. سميحة التليوبى ، المحاضرة سابقة الإشارة ، ص ٢٠ .
(٤١) راجع في عرض مفصل لمضمون هذا التقرير : دييو ص ٣١ وما بعدها .
(٤٢) دييو ص ٣٢ .
(٤٣) دييو ص ٣٣ .

من جهة أخرى ، فإن بعض ما اعتبرت اللجنة من قبيل الأخطار التكنولوجية — انطلاقاً من عدم إمكان تغطيتها إلا بنماذج جديدة — مما يمكن في الواقع تغطيته بتوسيع نماذج تأمين تقليدية • من ذلك مثلاً ، أن خطر اخفاق المشروع في تحقيق المعدلات المنصوص عليها بصفة انشائه ، مما يمكن في الأعم الأغلب تغطيته ، بما يعرف في السوق التأميني الفرنسي بوثيقة تأمين مسؤولية مكاتب الدراسات ، المهنية ، حينما تكون مثل هذه المكاتب ، وهو ما يحدث في الأعم الأغلب من الحالات ، هي التي وضعت التصميمات المتعلقة بالمصنع موضوع الصفقة ، « لأن العيب في التصميم ، يكون في الغالب ، هو السبب وراء الاخفاق في تحقيق الطاقة الانتاجية للمصنع ، وفي توافر صفات معينة في السلعة المنتجة ، وفي استهلاك المواد أو الطاقة »^(٤٤) • وبالمقابلة ، فإنه يمكن جداً تصور خطر تقليدي « يكون في حاجة الى نموذج جديد لتغطيته والى مساهمة السلطة العامة في هذه التغطية ، حينما يتجاوز حجمه قدرة سوق التأمين »^(٤٥) ويدهى أنه « لا يمكن لذلك فقط وصفه بالتكنولوجي »^(٤٦) •

خاتمة البحث — التعريف المقترح للأخطار التكنولوجية :

١: — ويبقى — في ضوء ما تقدم من مآخذ ، على مدلول الأخطار التكنولوجية في كل من الفهم الشائع وفهم أهل الصنعة — محاولة استخلاص التعريف المفضل لهذه الأخطار • التعريف الذي يبرز ذاتيتها ، وخصوصية مشكلة تأمينها • على أن نقدم لهذا التعريف ، بالأفكار الأساسية التالية :

١ — أن الموازنة الحقيقية بين الأخطار التكنولوجية والأخطار التقليدية ، يجب أن تبدأ من منطلق موضوع هذه الأخطار وليس من مسائل فرعية تتعلق بها •

وموضوع الخطر التكنولوجي هو وسيلة صناعية جديدة تعمل ، أو منتجات

(٤٤) الى (٤٦) ديوب ص ٢٤ •

(٤٧) المزيد من التفصيل في هذه المسألة راجع ديوب الصفحات من ٣٢ — ٣٦ •

صناعية جديدة تطرح • بينما يتعلق الخطر التقليدي بوسائل أو منتجات معروفة « وسابقة التجريب ، وممكنة » (٤٨) •

وهذه الجودة هي — بوضوح — التي تدفع مستورد المجموع الصناعي التكاملي ، المستهدف فيه انتاج منتجات جديدة واستخدام وسائل انتاج جديدة ، الى أن يقتضى من المورد (الصانع) ضمانات واضحة ومحددة ، حول صفة المنتج ، وكميته ، واستهلاك المواد أو الطاقة ... الخ •

٢ — أن الخطر التكنولوجي — في كل من مفهوميه الشائع والفني — هو ، أساسا ، خطر مسئولية مدنية ، تتهدد الصناعيين نتيجة نشاطهم الابتكاري • لكن الاكتفاء في تحديده ، بصفتي الجودة وضخامة الحجم ، كما هو الحال في المفهوم الشائع ، يجعله من الممكن أن يشمل أيضا خطر اضرار بأموال *Risque de dommages aux biens* • فتأمين الخطر الخزي مثلا سوف يمكن — تبعا لذلك — أن يفهم ، ليس فقط بحسابانه تأمينا لمسئولية مستقل المنشأة النووية ، المدنية ، وانما بحسابانه أيضا ، تأمينا بقيمة المالية التي تمثلها هذه المنشأة نفسها • بيد أن تأمين مثل هذه القيم ليس الا مجرد تأمين على أشياء *Assurance des choses* • ، عادي ، يكفي ان يخضع للقواعد المسماة انتي تحكم هذا النوع من التأمين • ولا خصوصية فيه تميز تأمين الخطر التكنولوجي وتبرز مشكلاته • فيما أن المشكلات الحقيقية التي تتعلق بتغطية الأخطار التكنولوجية انما تبرز في خصوص تأمين مسئولية الصفاةين المدنية (٤٩) ، وبالأخص ، في حدود ما أن حجم التعويضات التي يمكن أن تستثيرها هذه المسئولية — على ضخامته — لا يكون — بالفرض — معروفا سلفا • لذلك فإنه يجب أن يخرج من اطار الخطر التكنولوجي ، أخطار الأضرار بالأموال •

“Déjà éprouvées et fiables”. DUBOUT P. 35.

(٤٨)

(٤٩) وسوف نعرض لهذه المشكلات ، في مواضع متعددة ، لاحقة ، من هذا البحث •

لكن حصر الخطر التكنولوجي في إطار المسؤولية المهنية التعاقدية ، وحدها ، هو — بالمقابلة — حصر منتقد أيضا . فخطر مسؤولية الصناعيين عن الأضرار التي تسببها منتجاتهم الجديدة : لا يكون دائما أو بالضرورة ، خطر مسؤولية عقدية . فقد يكون ، بل ربما يغلب أن يكون ، خطر مسؤولية تقصيرية ، حين يكون المضرور هو أحد الأغيار . ومن ثم فإن الحد الذي وضعت لجنة روزا بين خطر 'المسؤولية العقدية وخطر المسؤولية التقصيرية التي تتهدد الصناعيين في أنشطتهم في الابتكار التكنولوجي ، يبدو ، بحق ، حدا مصطنعا (٥٠) وغير مفهوم .

١١ — فإذا كان ما تقدم ، أمكن أن نعرف — مع البعض — الأخطار التكنولوجية ، بأنها « الأخطار الصناعية التي ، (٥١) ، تنشأ من ادخال منتجات جديدة الى السوق ، أو من استعمال أساليب انتاج جديدة ، وتحقق بواسطة ضرر يصيب أحد الأغيار ، أو بواسطة عدم احترام التزام تعاقدى » (٥١) .

المبحث الثاني

الخصائص القانونية للأخطار التكنولوجية

أهمية تحديد هذه الخصائص ، تقسيم :

١٢ — ذكرنا أن الأخطار التكنولوجية هي أخطار مسؤولية مدنية ، عقدية أو تقصيرية . ولما كانت شركات التأمين ، في التأمين من المسؤولية ، هي التي تتحمل ، في النهاية ، ما يقضى به على المستأمن من تعويض للمضرور ، بدا من

(٥٠) في هذا المعنى : ديوب ص ٤١ .

(٥١) ويستدرك ديوب ص ٤٠ ، عند ذلك ، قائلا : « وهي لا تتطّل في ملاح آلة أو في حريق »

(ne se traduisant pas par un bris de machine ou un incendie).

وهو يقصد — بهذا الاستدراك — استبعاد الأضرار بالأموال ، من إطار الأخطار التكنولوجية .

(٥٢) ديوب ص ٤٠ .

المفهوم ؛ أن يكون لتحديد طبيعة الالتزام الذي تستثير مخالفته اعمال هذه المسؤولية ، ومدها ، وكذلك النظام القانوني لهذه المسؤولية ، وبالأخص من حيث مدى امكان التحلل منها بثبوت انتفاء الخطأ أهميته الكبيرة من الناحية التأمينية . وفي الحقيقة من الأمر فان سهولة أو صعوبة ضمان هذه المسؤولية ، وكذلك تعريفة أو تكلفة ضمانها ، انما تتوقف — الى حد كبير ، على هذه الأمور جميعا .

وهكذا نوزع الدراسة في هذا البحث على مطلبين ، على النحو التالي :

المطلب الأول

طبيعة الالتزام في المسؤولية العقدية المنشئة للأخطار التكنولوجية ، ومدها

تمهيد — الأخطار التكنولوجية ، والالتزام بنتيجة :

١٣ — طبيعى جدا ، أن نرجح ، في المسؤولية المهنية التعاقدية ، بوجه عام ، فكرة الالتزام بنتيجته ، على فكره الالتزام بمجرد بذل عناية مادية ان هذه المسؤولية تخص — بالفرض — محترفين .

وكون المسؤولية تنشأ عن التزام من هذا النوع ، أمر له أهميته ، من حيث أن المدين يكون ، عندئذ ، مخطئا ، ومن ثم مسئولا ، لمجرد عدم تحقق النتيجة ، لا يعفيه من هذه المسؤولية الا اثبات السبب الأجنبي الذي حال دون تحققها ، ولا يجديه التذرع بأنه كان قد بذل كل ما في وسعه من جهد في محاولة لتحقيقها ولكنه لم يستطع . وفي هذا المعنى تقضى المادة ٢١٥ مدنى مصرى بأنه « اذا إستحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا ، حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد له فيه » .

١٤ — غير أنه ، فضلا عما تقدم ، فان الملاحظ — في الأخطار التكنولوجية بالذات ، أن المسؤوليات العقدية التى تستثيرها ، انما تنشأ عن إخلال بالتزامات

بنتائج ، تتميز — أى هذه النتائج — باتساع مداها أو ثقلها ، ان جاز هذا التمييز ، بشكل واضح جدا . يظهر ذلك — على الأخص — فيما يتعلق بصفات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة .

وليس فى ذلك ما يدعو للغربة فى حقيقة الأمر ، مادام من المسلم به أن فكرة الالتزام بنتيجة ، ليست «متجانسة بالضرورة» (١) فى كل تطبيقاتها ، وإنما يمكن أن تختلف حدود — أو على حد تعبير البعض « أهمية » (٢) النتائج موضوع الالتزام ، فى تطبيق عنه فى آخر .

بل أكثر من كل ذلك ، تظهر دراسة اتجاهات القضاء ، فى بلد متقدم تكنولوجيا ، كفرنسا ، أن الصناعيين ، يسألون عقديا ، فى بعض تطبيقات الأخطار التكنولوجية وهو خطر الأضرار الفائقة عن المنتجات المصنوعة ، عن النتائج (أو الأضرار) التى لم يكن بالامكان توقعها ، عادة ، وقت إبرام العقد .

ونفصل ما أجملناه ، على النحو التالى :

أولا — حدود النتائج ، موضوع الالتزام ، فى عقود توريد المجموعات الصناعية المتكاملة :

١٥ — فى بداية السبعينيات ، كان واضعوا تقرير روزا ، سابق الإشارة ، يتفخيلون النتائج التى يمكن أن يشكل عدم تحقيقها ، أو التأخر فى تحقيقها ، خطرا تكنولوجيا ، محصورة فى ضرورة تحقيق المصنع لمعدلات محددة متعلقة بطاقته الانتاجية ، وصفات منتجاته ، واستهلاكه لمواد أو لطاقته (٣) .

أما اليوم ، فقد أدى التطور الى تجاوز هذه الحدود تجاوزا واضحا . فأمام اتساع المنافسة بين الشركات الصناعية على المستوى العالمى ، أصبح العملاء أكثر تشددا فيما يقتضونه من نتائج . فلم تعد أمثال هذه العقود تقتصر

(١) (٢) ديبو من ٤٤ .

(٣) راجع سابقا بند ٨ .

على الزام الشركات الصناعية ، الموردة ، بالانشاء المصنع وتزويده بالآلات والمعدات ، والبراءات والمعلومات التجريبية أو الصناعية ، والدراسات والطرق المعدة مسبقا ، فيما يعرف بعقود تسليم المفتاح البسيط أو الجزئي^(٤) .
 وانما أصبحت تازمهم فضلا عن ذلك ، بتدريب العمالة المحلية فنيا ، بحيث تكون قادرة على تشغيل هذا المصنع ، فيما يعرف بعقود تسليم المفتاح الثقيل^(٥) .
 فالأمر إذن « لم يند يتطلق فقط بمجرد تقديم معاونة فنية^(٦) » (للمستورد) ،
 وانما بالتزام حقيقى يتكوّن فريق عمل محلى ، الاخلال به — أى عدم نجاح هذا الفريق فى النهاية — يعرض (المورد) للجزاءات المنصوص عليها بالمقد^(٧) (٨)
 بل ان بعض العملاء ، أصبحوا يستلزمون أكثر من ذلك ، أن تضمن الشركة الموردة ، « تسويق المنتجات^(٩) » أو « احتمالات السوق الدولية^(١٠) » (١١) .

Clé en main léger ou partiel

(٤)

clé en main lourd.

(٥)

assistance technique

(٦)

(٧) ديبو ص ٥٦ ، وفى نفس المعنى : د. سميحة الطيبوى ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٦ حيث تقول ، أن المورد — فى أمثال هذه الصفقات — يضمن « المعرفة الفنية الكليّة للعمالة المحلية ، وأن هذه العمالة قد استوعبت فعلا التكنولوجيا المنقولة حتى تقوم بالاستخدام الصحيح لها ، فنيا وصناعيا » .

(٨) وفى تطبيق على هذا التطور ، كتب بير فروان ، فى مقال له بصحيفة لوموند الفرنسية ، بعنوان : « الأتصافات الصناعية الجديدة ، بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٧٥ :

« Il ne suffit plus de livrer aux nouveaux clients des usines clé en main avec le know how. Il faut le show how qui consiste à montrer comment se servir des équipements pendant un temps plus ou moins long ; de six mois à trois ans selon les installations ».

DROUIN (Pierre) : le nouvel impératif industriel. Le monde 27/5/1975.

La commercialisation des produits

(٩)

أشار لذلك ديبو ص ٥٦ .

Les aléas du marché international

(١٠)

أشار لذلك ديبو ص ٥٦ .

(١١) ويطلق على الصفقات التى تتضمن مثل هذه الضمانات الحديثة :

produit en main

marché en main ou

Commercialisation et bénéfices en main

حسب مضمون هذه الصفقات . راجع فى ذلك : ديبو ص ٥٦ نقلا عن فيرونيك مورى ، د. سميحة الطيبوى ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٢ ، ٢٤ .

وإذا كانت أمثال هذه الاقتضاءات الحديثة ، لا تزال أمرا استثنائيا ، هذا حقيقى ، الا أن الملاحظ ، بوجه عام ، هو أن عقود توريد المجموعات الصناعية ، قد أصبحت ، فى الوقت الراهن ، تنص على مدد اختبار (tests) ، وضمان لمدلات الانتاج واجبة التحقيق ، أطول بكثير عن المدد التى كانت مألوفة من قبله . وليس من شك — كما يؤكد البعض — فى أنه كلما طالت مثل هذه المدد ، كلما تعرض الصناعيون لضمان ، قد لا يكون مرجعه الحقيقى لسيوب فنية فى تصميم المصنع وآلاته ومعداته « لأن عناصر أجنبية عن التصميم الفنى للمجموع الصناعى ، ككفاءة الأيدى العاملة ، أو التزويد بالطاقة ، يمكن أن تتدخل ، وأن تقلل من النتائج المطاة » (١٦) .

وهكذا أدى التطور ، الى أن أصبح الالتزام بنتيجة ، الذى يتحمل به الصناعيون ، فى أمثال هذه العقود ، أقرب ما يكون — على حد وصف البعض — الى الالتزام « بالتوفيق de réussite » (١٧) . وأصبحت الشركات الصناعية العالمية ، تواجه اليوم خيارا بين أن ترفض إبرام مثل هذه الصفقات ، لتخرج بذلك من حلبة المنافسة ، أو أن تخاطر بقبولها ، على أن تخفف من مخاطرها باللجوء الى نظام التأمين (١٨) . هذا النظام الذى أصبح الجوء اليه ، هو نفسه ، شرطا مسبقا جديدا ، يفرضه العميل ، فى بعض الأحيان ، على الشركة الصناعية . يلزمها بموجبه ، بالترام بنتيجة آخر ، هو أن تجد من يؤمن مسئوليتها المحتملة — فى مواجهته — عن عدم تحقق النتائج الموعود بها فى الصفقة ، كشرط لإبرام الصفقة نفسها (١٩) . بما جنل لمشكلة التأمين فى هذا النوع من الصفقات أهميتها الكبيرة .

(١٢) ديبو مى ٥٧ ، وهو بضيف — توضيحا لذلك — قوله : « علر أن مصنعا مثلا ، صمم على أن ينتج ألف طن من سلعة ما يوميا ، فذلك لا يعنى أنه سوف ينتج منها ، بالضرورة ، ٣٦٥ ألف طن سنويا » .

(١٣) CUSSET (J.C.) : rapport 1975 précté. A.F. P. 461.

(١٤) فى هذا المعنى : ديبو مى ٥٧ .

(١٥) راجع ديبو مى ٥٧ .

ثانياً - مساهمة الصناعيين عن النتائج غير الممكنة التوقع وقت إبرام العقد ،
في المسؤولية عن ضرر المنتجات المصنوعة (فكرة خطر التقدم) :

(١) المقصود بخطر التقدم

١٦ - عرف الأستاذ/مولر^(١٦) ، هذا النوع من الخطر ، في صدد عرضه
لمشكلة تأمين المسؤولية المدنية عن أضرار المنتجات المصنوعة ، بقوله : « ان
الأمر هنا يتعلق بأضرار ناجمة عن خطورة dangers في المنتج ، لم تكن
(أى هذه الخطورة) - طبقاً للمستوى العلمى والفنى لحظة صنعة - من الممكن
توقعها . فلا الصانع ، ولا أى شخص آخر ، كان يمكنه اذ ذاك ، أن يتكهن ،
بأن هذا المنتج سوف يظهر ، بالاستعمال ، أنه ينطوى على مخاطر risques
واذن فإن مثل هذا المنتج لا يمكن اعتباره مبيعاً ، لأنه - حتى ولو كان قد
انطوى منذ البداية على صفة الضرر بالمستهلك - الا أنه لم تكن هناك من وسيلة ،
حتى بالتزام الحد الأقصى من العناية ، لمعرفة صفته هذه قبل تسويقه . فلم يكن ،
الا إنتشاره الواسع في الأسواق ، هو الذى يظهر مخاطره »^(١٧) .

١٧ - ويتضح من هذا التحديد ، الارتباط الوثيق بين مشكلة خطر
التقدم هذه ، ومشكلة تطور أو تقدم أساليب ضبط الجودة techniques
de contrôle des produits . فالنقلات في درجة التطور أو التقدم الذى
بلغته تقنيات الانتاج ، بالمقارنة لدرجة التطور أو التقدم الذى بلغته أساليب
ضبط الجودة ، هو في الحقيقة ، منشأ هذا النوع من الخطر^(١٨) .

وبيان ذلك ، أن أساليب ضبط الجودة ، قد تظهر متخلفة بالمقارنة لحدائث
المنتج وفنيته وتجهيزه . يحدث ذلك على الأخص فيما يتعلق بالصناعات

(١٦) لم يغف لهذا الاسم ، ما يجيز هذا الشرح بالذات (حيث يتعدى في
الحقيقة من يحملون هذا الاسم) ، اللهم الا ما وصف به ، بأنه : مدير Allianz
(١٧)

MULLER : L'assurance "responsabilité civile produit". R.G.A.T.
1970 P. 576.

(١٨) في هذا المعنى : ديرو من ٥٩ .

الدوائية : « فمن المعروف أنه لا يكون بالإمكان — عند فحص أدوية ما (جديدة) — اكتشاف بعض الآثار الجانبية الضارة لها . حتى ولو كان هذا الفحص منفذاً بأكثر قدر من العناية . فلم يكن ، إلا في اللحظة التي يكون فيها هذا الدواء قد استعمل من جانب حشد كبير من المتعاطين ، أن آثاره هذه الجانبية يمكن أن تظهر » (١٦) . وبالمقابلة ، فقد تتطور أساليب ضبط الجودة ، بشكل أسرع من تطور تقنيات الإنتاج ، فتكشف ، بسرعة ، عن عيوب في المنتجات ، لم يكن بالإمكان اكتشافها عند بداية صنعها (١٧) .

(ب) **القضاء التفتاء بهذا الخطر على عائق الصناعين ، ومساعدتهم ، من ثم ، عن النتائج غير ممكنة التوقع :**

١٨ — ورغم ما في القول بمسؤولية الصانع عن هذا النوع من الخطر ، في مواجهة عميله ، من تعارض مع ما هو مسلم به ، من أن المدين ، في المسؤولية العقدية ، لا يكون مسؤولاً إلا عن الأضرار التي يمكن توقعها عادة وقت إبرام العقد ، مالم يكن قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً ، هذا الغش أو الخطأ الجسيم الذي لا يمكن — بالفرض — القول به هنا ، في ضوء مفهوم هذا النوع من الخطر سبق التحديد ، إلا أن محكمة النقض الفرنسية قد تبنت هذه الفكرة في أحد أحكامها ، وطبقتها على مسؤولية الصانع العقدية . فجعلته مسؤولاً عن عيب استخدام مادة معينة ، في صناعة المنتج ، لم يظهر (أي هذا العيب) ، إلا بفعول الزمن ، وبعد أن أدى تطور تقنيات الإنتاج ، إلى الكشف عن مادة جديدة أفضل منه ، لم تكن معروفة ، بالفرض ، وقت صنع هذا المنتج (١٨) . كذلك رفضت بعض

(١٦) موللر ، المقال سابق الإشارة ص ٥٧٦ .

(٢٠) في هذا المعنى : ديبو ص ٦٠ .

(٢١) وكان الأمر في هذه الدعوى يتعلق بصانع مواشير بدافو *conduits de cheminées* ، ظهر مع الزمن ، عيب المادة المصنوعة منها ، حيث لم يكن بإمكانه ، بالفرض ، عند صنعها ، أن يستخدم المادة الجديدة التي ظهرت فيما بعد ، وأنني لم يكن التطور العلمي قد كشف عنها آنذاك . وقد أيدت المحكمة في هذه الدعوى ، حكم الاستئناف الذي — رغم تسليبه بأن الـ :

Relative impropriété du matériel n'avait pu se révéler qu'à l'épreuve du temps ;

أدان الصانع بتقصير هذا العيب . انظر :

Civ. 17/7/1972 Bull. civ. 1972-3- P. 344 No 473.

المحاكم الفرنسية ، اعفاء الصانع من المسؤولية عن العيوب التي ظهرت في المنتج ، على أثر إخضاعه لفحوص مدعسة منفذة بمعرفة العميل ، حتى ولو كانت هذه العيوب لم تتكشف ، بإخضاع هذا المنتج لنظام انحص محدود يخرسه الشروط فيما بين الصانع وهذا العميل^(٢١) .

١٩ - وهكذا ، بدأ الصانع - في ضوء هذا النوع الجديد من الخطر - وكأنه يسأل ، على حد تعبير البعض ، « عن غير المتوقع ، بشريا ، من الأمور »^(٢٢) . « ليصل المرء بهذا الشكل الى تجاهل المثل المشهور : لا تكيف بمستحيل »^(٢٣) .

وإذا كانت فكرة خطر التقدم هذه ، لا تزال حديثة نسبيا في القضاء ، إلا أنها توشك - على ما يبدو - أن تكون مكرسة على الصعيد الأوروبي^(٢٤) .

(ج) امكان انطباق فكرة خطر التقدم ، في مجال المسؤولية التقصيرية أيضا :

٢٠ - وتبقى - في هذا الموضع - ضرورة الإشارة الى أن فكرة خطر التقدم هذه يمكن أن تجد فرصة كبيرة للتطبيق في مجال المسؤولية التقصيرية عن ضرر المنتجات ، حين يكون الضرر هو أحد الأغيار . وهي بذلك ، تضيف على الإخلال بالواجب القانوني بعدم الأضرار بالغير ، الذي يستثير خرقة مسؤولية الصانع التقصيرية ، مفهومًا واسعًا ، مادام أن هذا الأخير ، مع هذه الفكرة ،

(٢٢) أشار لذلك ديوبو ص ٦٠ .

(٢٣) وكان المطاوب منه هو أن يضمن « ليس فقط نتيجة عاجلة ، وإنما أيضا

مستقبلية

Sur la base de données techniques de contrôle qu'il ne saurait humainement posséder" DUBOUT P. 59 et 60.

(٢٤) ديوبو ص ٦٠

(٢٥) فقد جاء في مشروع للـ C.E.E (الرابطة الاقتصادية الأوروبية) ، للتقريب بين تشريعات الدول الأعضاء ، فيما يتعلق بالمسؤولية عن فعل المنتجات ، وضع سنة ١٩٧٦ ، ونشر ملخصه في مجلة Argus ط ١٩٧٧ ص ٣٩٨ أن :

"Le fabricant est responsable même si la chose, en fonction du développement scientifique et technologique prévalant au moment où il l'a mise en circulation, n'a pu être considérée comme défectueuse".

سيكون مسؤولا عن الضرر الذي حدث بفعل منتجاته ، حتى بافتراض أنه كان والحذر .

وفي محاولة من جانب البعض ، لايجاد سند قانوني لهذه الفكرة ، في هذا قد بذل أقصى ما يمكن أن يبذله الرجل البالغ الحرص ، من مقتضيات الصيغة المجال ، قيل بأنها تجد « ترجمتها على المستوى القانوني »^(٣١) في القول بأن المنتج يكون مسؤولا لأنه أخل بالتزام بنتيجة ، هو — أي هذا الالتزام — حراسة تكوين المنتج المصنوع^(٣٢) .

ونعتقد ، من جانبنا ، أن هذا القول محل نظر . ففكرة الحراسة تفترض إمكان السيطرة ، عادة ، على الشيء الخطر . فيما تقوم فكرة خطر التقدم ، على العكس ، في أن المستوى العلمي ، في أقصاه ، لم يكن بعد قد وصل إلى ما يمكن الصانع المعنى ، ولا غيره ممن يمارس نفس النشاط ، من اكتشاف خطورة المنتج ، لا في مجمله ولا في عناصره أو مكوناته . باختصار ، لم تكن هذه الخطورة تحت سيطرته ، لأنه لم تكن بعد قد عرفت وسيلة للسيطرة عليها .

٢١ — كذلك وجد القضاء الفرنسي ، في مجال المسؤولية التقصيرية عن الأضرار بالبيئة ، مجالا خصبا لتطبيق فكرة خطر التقدم هذه .

ففي دعوى تتعلق بشركة صناعية لإنتاج الألومنيوم ، كان ينتشر من مصانعها بعض الغازات ذات التأثير الضار على المحاصيل الزراعية ، طالب المزارعون المجاورون لهذه المصانع ، أمام محكمة استئناف تولوز ، بالزام هذه الشركة بتركيب أجهزة أو معدات فنية لمنع بث هذه الغازات في الجو . ورغم تأكيد المحكمة بأنه : « كان من المستحيل ، في ضوء أحدث ما وصلت إليه صناعة المعدات ، أن تتخذ الشركة من الترتيبات لتحاى انبعاث هذه الغازات ، أفضل مما اتخذت »^(٣٣) ، بل ورغم تسليمها بأنه لا يمكن ، ابتداءا ، استلزام أن تكون الوسائل المستعملة في هذا الشأن « ذات فاعلية كاملة ومطلقة »^(٣٤) ، إلا أنها قد انتهت إلى ادانة الشركة بأن تدفع لهؤلاء المزارعين تعويضات سنوية ، بقدر الضرر الذي يصيبهم ، محسوبا في ضوء الأسعار السنوية للحاصلات الزراعية^(٣٥) .

٢٢ (٢٧) ٤٢٦ ديو ص ٦٢

Toulouse 17/3/1970 J.C.P. 1970-2-16534.

(٢٨) — (٣٠)

المطلب الثاني

النظام القانوني للمسئولية التقصيرية المنشئة للأخطار التكنولوجية

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا المطلب ، على فرعين ، على النحو التالي :

الفرع الاول

ابتعاد هذه المسؤولية ، في مجملها ، عن نظام الخطأ الواجب الاثبات

٢٢ - يظهر تحليل نظام المسؤوليات التقصيرية المنشئة للأخطار التكنولوجية ، في تطبيقاتها المختلفة ، أن هذه المسؤوليات تبتعد ، في مجملها ، عن فكرة الخطأ الواجب الاثبات . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هناك أفكارا حديثة متشعبة ، أصبحت تسود بعض هذه التطبيقات ، وتقصم بذلك ، المسؤولية عن تلوث البيئة . وفيما يلي بيان ذلك :

اولا - التحليل على ابتعاد النظام القانوني لهذه المسؤولية ، في مجملها ، عن نظام الخطأ الواجب الاثبات .

(١) في المسؤولية عن ضرر المنتجات المصنوعة :

٢٣ - فمؤدى ما ابتكره القضاء في بلد متقدم تكنولوجيا كفرنسا ، من فكرة تجزئة الحراسة على الشيء الواحد ، الى حراسة له في تكوينه ، وحراسة له في استعماله^(٢١) ، واستبقاء حراسة التكوين هذه للمنتج أو الصانع ،

(٢١) "Garde de la structure et garde du comportement"
راجع في هذه الفكرة ، مؤلفنا : « مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة » ط ١٩٨٣ (النشر دار الفكر العربي) ، الصفحات من ١٦-٢١ (البند من ٩ - ١١) ، وانظر من تطبيقات القضاء له ، الأحكام المشار إليها في هابشي ٧ ، ٨ من ص ١٧ من نفس المؤلف .

بافتراض أن منتجاته المصنوعة قد خرجت من تحت يده وطرحت للتداول ، أن يكون هذا الصانع مسؤولاً تلقائياً عن الضرر الذي يصيب الغير بفعل منتجاته ، أي دون حاجه الى ثبوت خطأ في جانيه . مسئولية لا يمكنه الفكاك منها بنفي الخطأ عن نفسه . بل لابد لذلك من أن يقيم الدليل على السبب الأجنبي الذي أدى الى هذا الضرر .

ويدعم ابتعاد المسؤولية هنا عن نظام الخطأ الواجب الإثبات ، ما سبق أن أشرنا اليه ، مما يعرف في فرنسا بفكرة خطر التقدم ، اذ بمقتضاها يكون الصانع مسؤولاً عن الضرر الذي أصاب الغير ، حتى ولو ثبت أنه ، وقت صنع منتجاته ، كان قد استخدم أقصى ما وصل اليه التقدم العلمي من تقنيات ، وما كان بإمكانه أن يتوقع ، في ضوء أقصى ما وصل اليه التقدم العلمي أيضاً ، ما تتطوى عليه منتجاته من خطورة^(٣٢) .

(ب) في المسؤولية عن الاضرار بالبيئة :

٢٤ - ربما تتجلى في هذا التطبيق بالذات ، أبرز مظاهر التشدد الذي تتسم به المسؤوليات المنشئة للأخطار التكنولوجية بوجه عام .

صحيح أنه ليس في نصوص جانب من التشريعات المقارنة ، ما تخضع معه المسؤولية عن الاضرار بالبيئة ، لأحكام خاصة . فيما يعني أنها تقوم ، في هذه التشريعات ، على نظام الخطأ الواجب الإثبات ، كما هو الحال مثلاً ، في القانون الهولندي^(٣٣) .

(٣٢) راجع سابقاً البنود من ١٦ - ١٩ .

(٣٣) راجع :

ULLMAN (H) : Strict liability for pollution damage AIDA stud. P. 71.

WANSINK (j.h) : Strict liability for pollution damage AIDA P. 83.

ومع ذلك ، يؤكد وانشينك ، في المرجع السابق ، أن المحاكم الهولندية غالباً ما تميل الى مساوئة المدعى (المضرور) عن « طسريق قلب عبء الإثبات » ، أو استنزام درجة عالية من العناية لمنع التلوث .

٢٥ - لكن الأمر مختلف في معظم التشريعات الأخرى :

ففى القانون التشيكوسلوفاكى ، تنطبق المسؤولية المفترضة ، من بين ما تنطبق ، على الأعمال ذات الخطورة الخاصة^(٢٤) ، ومنها - بداهة - الأعمال أو الأنشطة المسببة للاضرار بالبيئة .

وفى القانون الألماني ، ليس هناك قاعدة عامة بالمسؤولية المفترضة عن جميع صور الاضرار بالبيئة ، هذا صحيح ، لكن هذا النوع من المسؤولية تقرره قوانين خاصة بصدد أنشطة معينة^(٢٥) ، كالأنشطة المتعلقة بتوليد الطاقة^(٢٦) . كما تفرض بعض النصوص الخاصة ، مسئولية غير خطئية ، على حائز المواد اشعاعية النشاط ، أو حائز المعجلات^(٢٧) ، لا يعفيه منها الا حادث لا يمكن تجنبه^(٢٨) .

وفى السويد ، ينظم قانون حماية البيئة نوعا من المسؤولية المفترضة ينطبق على معظم الأنشطة التى تكون خطرة على البيئة^(٢٩) .

وفى إيطاليا ، تعميم المادة ٢٠٥٠ من المجموعة المدنية ، قرينة اعمال ، خاصة بمن يباشر أنشطة خطيرة ، لا يجوز دحضها الا باقامة الدليل على أن جميع وسائل

(٢٤) راجع ، أولمان ، المقال المشار اليه فى الهلش السابق ، ص ٧٠ .
ونفس الأمر تقريبا فى القانون المجرى ، أشار لذلك نفس المؤلف .
(٢٥) أشار لذلك :

WINTER (G) and THURMANN (D), précitées. AIDA stud. P. 77.

(٢٦) فحائز منشأة من منشآت توليد الطاقة ، يكون مسئولا مسؤولية مفترضة ، عما تسببه منشأته هذه من اضرار الغير . راجع أولمان سابق الإشارة - ص ٧١ ، وانظر فى تفاصيل هذا التطبيق : وينتر وتورمان سلبقى الإشارة ص ٧٨ .
(٢٧) Possessor of a radioactive substance or an accelerator

(٢٨) راجع : وينتر وتورمان ، سلبقى الإشارة ص ٧٨ .
وتضع هذه النصوص ، حدا أقصى لهذه المسؤولية ، وكذلك حدا أقصى لمسئولية مستغلى المنشآت النووية (وفقا لاتفاقية باريس التى انضمت اليها ألمانيا) هو ١ بليون مارك . انظر نفس المؤلفين السلفيين ص ٨٠ .
(٢٩) راجع أولمان ، المقال السابق ص ٧١ .

الوقاية اللازمة لتجنب الضرر كانت قد روعيت^(٤٠) . وقد طبق القضاء الايطالى هذا النص ، على المسؤولية عن ضرر التلوث « حتى ولو كان النشاط المسبب له ، لا يتسم بخطورة كبيرة بشكل خاص »^(٤١) . كما أظهر ، في هذا التطبيق ، تشددا واضحا مع المسئول ، الذى يكون مطالبا ، في نظره ، بأن يتخذ من وسائل السلامة المناسبة ، كل ما كان يتيح التقدم التكنولوجى^(٤٢) .

وفي بريطانيا ، وصل القضاء الانجليزى ، في قضية Rylands v. Fretcher الشهيرة ، الى اسناد المسؤولية عن الاضرار بالبيئة ، الى فكرة تحمل التبعة ، تقريبا^(٤٣) . وقد لقي فكر هذه القضية ترحيب الفقه والقضاء الأمريكين أيضا^(٤٤) .

(٤٠) راجع :

PUTZOLU (G.V.) : strict liability for pollution damage AIDA stud. P. 82.

"Even where the activity is not marked by particularly great risks". PUTZOLU précité P. 82.

وراجع في أدلة لهذه التطبيقات القضائية ، نفس الموضع .
(٤٢)

"Requiring all the safety measures made available by technological progress to be used".

انظر أولمان ، سابق الإشارة ص ٧١ ، وانظر أيضا : بيتزولى ، سابق الإشارة ص ٨٢ .
(٤٣) فقد جاء في هذا الحكم :

"The true role of the law is that the person who, for his own purpose brings on his land and collects and keeps there anything likely to do mischief if it escapes, must keep it at his peril, and if he does not do so is prima facie answerable for all the damage".

اشار اليه : أولمان ، السابق ، ص ٧١ ، وراجع في تفاصيل أحكام المسؤولية عن التلوث ، في القانون الاتجايزى :

DAVIDSON (K.M.) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. PP. 85-87.

(٤٤) راجع :

FARON (R.S.) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. P. 88.

وفي فرنسا ، توسع القضاء في مفهوم الشيء الخاضع للحراسة ، توسعا ينتهي الى « تحميل الدنانج بقرينة مسئولية »^(٤٥) عن ضرر التلوث ، حين اعتبره « حارسا للفضلات »^(٤٦) المتخلفة عن نشاطه الصناعي ، من أدخنة ، وغازات ... الخ^(٤٧) .

ويشير بعض الشراح الفرنسيين ، الى اتجاه قضائي حديث^(٤٨) ، يميل الى الأخذ بفكرة الخطأ الموضوعي objective fault في هذا المجال . ويذكر مثلا لذلك ، ما قضت به الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية ، في ١٩٧٧/٤/٢٨ ، من المسئولية عن التلوث الذي أصاب مياه النهر ، والذي نتج عن تسرب مواد ملوثة ، من توصيلات مدفونة بباطن الأرض ، مع أن هذه التوصيلات

(٤٥) ديبو ص ٥٢ .

(٤٦) اشر لهذا الاتجاه : ديبو ص ٥٢ ، وكذلك :

DEPRIMOZ (J.) : strict liability for pollution damage. AIDA stud.

P. 75.

وهذا الاتجاه يستدعي في الحقيقة وقفة تأمل . فالأساس في جعل مسئولية حارس الأشياء الخطرة ، مسئولية مفترضة ، أن هذه الأشياء يمكن في ذاتها السيطرة عليها ، سيطرة تحول بينها والاضرار بالغير . فإذا كان الشيء — على العكس — مما لا يقع بطبيعته تحت السيطرة ، لأنه لا يكون أبدا إلا منفلتا ، أن جاز هذا التعبير ، فقد لا يكون لفكرة السيطرة الفعلية عليه ، قوام الحراسة ، من معنى . لذلك ، فإذا كان ولا بد من اعتماد هذا الاتجاه ، فقد يكون الأدق ، في اعتقادنا ، القول بأن الحراسة هنا تقع ، لا على المخلفات ، وانما على المصدر الذي تنتج عنه . وقد اقترب ديبريمو من المعنى الذي نراه ، حين يقول بأن الحارس ، كانت له الرقابة على هذه المخلفات « قبل أي تسرب لها » .

"He ... have the control of it before any release" DEPRIMOZ (J.) :

strict liability for pollution damage AIDA stud. P. 75.

(٤٧) ويبدى القضاء ، في دول أخرى ، نفس الميل الى التشدد . ففي بلجيكا مثلا ، رفضت إحدى المحاكم ، دفع مسئولية الملائع ، بأن هناك حالة ضرورة ، كتبت هي التي للجناة الى تصريف مخلفات مصنعة على النحو الذي تمت به ، حتى ولو ثبت أنه لم تكن هناك من وسيلة أخرى ممكنة .

V. trib. verviers 24/12/1968 cité par DEPRIMOZ précité P. 78.

(٤٨) يعتبر ، من قبيل حسن الحظ ، عدم شيوعه . انظر ديبريمو ، التقرير سابق الاشارة ص ٧٥ .

« كانت محلا لصيانة مناسبة »^(٤٩) ، وأن التلوث « كان يرجع الى طبيعة التربة والى الأمطار »^(٥٠) .

كما يؤكد هذا البعض ، أن بالامكان في الوقت الحالى ، أن يكون للاضرار ببيئة مكان بين فكرة الخطأ الموضوعى ، وذلك من خلال نظرية مضار الجوار غير المسالوفة التى أنشأها القضاء على أساس من المبدأ المقرر بالمادة ٤٤٤ هـ من الجمعية المدنية الفرنسية . فموجب هذه النظرية ، سيكون الملوث مسئولاً عن خطأ من هذا النوع ، طالما أن جاره قد تعرض لمضايقات روائح أو فضلات أو ضوضاء ... الخ تتجاوز المسالوف من مضار الجوار ، وترجع الى قربه من نشاط جار ، يستخدم محركات أو آلات أو مواد أولية ، ضرورية للمعتاد فى مثل هذا النشاط^(٥١) . واذن فانه يكفى - على حد وصف ديبو لاتجاه القضاء الفرنسى فى هذا الشأن - « أن يكون ضرراً ما للجار ، كانت له حقيقة موضوعية ، حتى تتعين مسئولية الصانع عنه ، مادام أن المجاورة لمصنع ، سوف تشكل هى ذاتها ، فى النهاية ، الوضع غير المسالوف »^(٥٢) .

(ج) فى المسئولية الناجمة عن الخطر: التلوى ، والمسئولية الناجمة عن التلوث البحرى (أهالة) :

٢٦ - تخضع المسئولية فى هذين التطبيقين لتنظيمات خاصة ، سوف نعرض لها تفصيلا فى مواضع لاحقة^(٥٣) ، سوف يبين منها ، اذ ذاك ، أن هذه المسئولية تعتمد كلية عن فكرة الخطأ الواجب الاثبات .

"a had been correctly repaired" (٤٩)

"was due to the nature of the soil and to rains". (٥٠)

(٥١) راجع : ديبريو ، تقرير الى ايدا سابق الاشارة ص ٧٥ ، وانظر ايضا : اولمان ، التقرير سابق الاشارة ص ٧٠ ، ٧١ .

(٥٢) ديبو ص ٥٢ ، ويسوق امثلة على ذلك : ما قضى به من عدم امكان تضرع الصانع ، بسبق حصوله على ترخيص ادارى والتقيد بكل مقتضيات هذا الترخيص ، بل وبجميع ما تقتضى به القوانين واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الذى يقوم به (حكم نقض ١٩٦٤/١٠/٢٢ ، استئناف جرينويل ١٩٧١/١/٢٢) ، أو بأن مصنعهم كان مجهزا بوسيلة جيدة Perfectionnée ضد التلوث (نقض ١٩٧١/١١/٢٥) .

(٥٣) راجع لاحقا البنود ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٥٠ .

ثانيا - الأفكار المستحصنة ، المتشعبة ، التي طرحها المشكلات الخاصة بضرر التلوث :

٢٧ - أفرزت ، بعض المشكلات الخاصة التي يطرحها ضرر التلوث بالذات ، فكرا جديدا ، متشعبا ، يتجاوز التصورات التقليدية المألوفة في النظرية العامة للمسؤولية المدنية .

وسوف نجد المناسبة ، في مواضع لاحقة ، لعرض المزيد من هذه المشكلات^(٥٤) . فقط نجترى هنا بعرض مظهرين من مظاهر هذا الفكر المتشعب :

ففي بعض الفروض ، قد يحدث أن تكون المادة المتخلفة عن نشاط صناعي ، غير ضارة بذاتها . وانما تكون كذلك باتحادها بمادة أخرى صادرة عن نشاط صناعي آخر ، هي بدورها ليست ضارة بذاتها .

وقد قبل كل من القضاة الأمريكي والياباني ، في مثل هذا الفرض ، أن يكون كلا المشروعين اللذين صدر عن نشاطهما هاتين المادتين ، مسئولًا بالتضامن عن الضرر الناشئ من هذا المركب أو الخليط ، إذ ليس يلزم ، لمسؤولية الملوث ، أن تكون المادة الصادرة عن نشاطه ضارة بذاتها Per se ، وانما يكفي أن تكون قابلة للاضرار باتحادها مع غيرها^(٥٥) (٥٦) .

(٥٤) راجع لاحقا البند : ١٤٢ وما بعده .

(٥٥)

"The substance must not only be harmless per se, but also incapable of entering into harmful combinations with other substances"

أشار لذلك :

KLINGMULLER (Ernest) : Admission of probability proof. (translated by PFENNIGSTORF) AIDA stud. P. 58.

(٥٦) ويرى البعض ، في هذا الشأن ، أن بإمكان الضرور أن يرجع بالتبويض ، على السلطة العامة أيضا ، بحسببتها المسؤولية عن أمان وسلامة المواطنين ، إذا استطاع أن يثبت ، أنه كان يتعين عليها التحقق من خطر الاتحاد بين الخليطين الملوثة =

من جهة أخرى ، يناقش الفقه في الوقت الحاضر ، امكان الاكتفاء في اثبات علاقة السببية بين التلوث والضرر ، بمجرد الاحتمال أو الظن (٥٧) .

وتتطلب هذه المناقشة من حقيقة أن الاصدارات الملوثة لا تحدث دائما تأثيرا واحدا لدى جميع المعرضين لها . وأن نفس النوع من الضرر الناشئ عن التعرض لمادة ملوثة قد تحدثه لدى الشخص عوامل ذاتية خاصة به ، لا صلة لها بالتلوث ، كما هو الحال مثلا في مرض السرطان .

فاذا أصيب شخص بمثل هذا المرض ، بمناسبة تسرب بعض الملوثات من ذلك النوع الذي يمكن ، أصلا ، أن يسببه ، فقد لا يفلح في اقامة الدليل القاطع على السببية المباشرة بين هذا المرض والتعرض للتلوث .

لذلك ، تمسك بعض الاتجاهات في الوقت الحاضر ، الاكتفاء في هذا الشأن بالظن أو الاحتمال ، القول باستحقاق المضرور تعويضا عن هذا الضرر من مباشر النشاط الملوث . على أن يخضع من مبلغ التعويض بنسبة احتمال رجوع هذا الضرر الى أسباب ذاتية خاصة به (٥٨) .

الصادرة عن نشاط المشروعين ، وأن تحول دون ذلك الخطر ، بأن ترفض الترخيص للمشروع الثاني بمباشرة النشاط ، أو أن تفرض عليه الاجراءات المناسبة .

كج هولدر (أرنتس) ، التقرير سلبق الإشارة ص ٥٩ .

(٥٧) ويشير البعض ، الى أن الفقه والتضاء الأوروبي ، يقبل بالفعل ، فكرة تحميل الاحتمالي هذه ، في مجال المسؤولية عن الاضرار بالبيئة . راجع :

BRODECKI (Z) : Admission of probability proof. AIDA stud. P. 66.

كذلك قضت المحكمة العليا في السويد ، في ١٩٨١/٤/٢١ ، في دعوى تتعلق بضرر موت أسماك ، أن الاستحصاء على اليقين الكامل ، عن السبب المؤدى لذلك ، كان غير ممكن . ومن ثم قبلت السبب الذي سلكه المدعى ، مادام أن احتمال صدقه اكبر من احتمالات صدق ما سلكه المدعى عليه من أسباب .

أشار لذلك :

ULLMAN (H) : Admission of probability proof. AIDA stud. P. 66.

(٥٨) ولتوضيح هذه الفكرة ، يساق المثال التالي :

إذا كانت نسبة الإصابة بالسرطان ، لدى أكثر من يكونون قريبا من منطقة الاصدارات الملوثة ، هي ٢٥ من كل ألف ، فيما تكون ، بين من يصلون به لأسباب

وفي تأكيده على تأييد هذا الاتجاه ، يقول كنج مولر (٩٩) ، « انه مع التقدم التكنولوجي الذي يشهده العصر الحاضر ، سوف يكون بالإمكان ، وببساطة ، في المستقبل المنظور ، أن نتبع كل ضرر في سببه المحدد . هذا حقيقي . لكن علينا — خاصة في مجال الاضرار بالبيئة — أن نقنع بالنسب التقريبية والاحتمالات ، والا قبلنا — باحترامنا لفكرة الدليل — حالة ظلم دائم يلحق بالمضور » (١٠) .

الفرع الثاني

امكان تأسيس هذه المسؤولية على فكرة تحمل التبعة

نظرية تحمل التبعة ، تجد في الأضرار التكنولوجية نطاق تطبيقها الأمثل :

٢٨ — اذا كان ما تقدم ، وكان نظام المسؤولية التقصيرية المنسأة للأضرار التكنولوجية ، في تطبيقاتها المختلفة ، يعتمد كلية تقريبيا ، عن فكرة الخطأ الواجب الاثبات ، على النحو السالف بيانه ، بقي التساؤل عما اذا كانت هذه المسؤولية يمكن أن تجد أساسها في فكرة تحمل التبعة ؟

ذاتية خاصة بهم ، هي ٥ من كل ألف . عندئذ يكون الظن أو الاحتمال بأن يكون مرجع المرض الى المادة الملوثة هو بنسبة ٢٠ في الألف . ولذلك يمنح المضور ما يعادل ٢٠/١٠٠ أى ٢/١٠ قيمة التمييز ، ويحتل هو ٢٠/١٠٠ أى ٢/١٠ قيمة الضرر .

PFENNIGSTORF : ترجمة : (٥٩)

(٦٠)

"I believe, therefore, that in our progressive technological age, we simply will no longer be able always, to trace each loss to its concrete cause, but that we will have to be satisfied, especially in the area of environmental damage, with approximations and probabilities, unless we want to accept a permanent state of hardship with respect to proof for the individual victim".

كنج ملر ، ترجمة فينيجستورف ، التقرير سابق الإشارة ص ٥٩ .

٢٩ - ان الاجابة على هذا التساؤل بالاجاب ، هي أمر ممكن جدا في الحقيقة ، بالنظر الى الطبيعة الصناعية والتجارية للأنشطة المولدة للأخطار التكنولوجية ، حتى أنه ، ليمكن القول ، مع البعض ، بأن هذه الفكرة تجد في مجال هذا النوع من الأخطار بالذات ، « نطاق تطبيقها الأمثل » (١١) .

بل ان استعراض تنظيم أحكام المسؤولية التقصيرية ، في بعض تطبيقات هذه الأخطار ، يظهر - كما سنرى فيما بعد (١٢) - أنها تستجيب ، فيها ، لفكرة تحمل التبعة في وجهها المعالي فيه ، الذي يعرف بنظرية التبعة الكاملة
Théorie Intégrale du risque (١٣) .

ونعرض ، فيما يلي ، بإيجاز شديد (١٤) ، لأوجه التبعة ، في نظرية تحمل التبعة لدى غير المغالين من أنصارها ، وهي : تبعة الريح ، أو تبعة النشاط (أو استحداث الخطر) أو تبعة السلطة ، لنتبين الى أي مدى تستجيب الأنشطة المنشئة للأخطار التكنولوجية ، لهذه الأوجه الثلاثة مجتمعة . وكيف أن الانتقادات التي توجه أحيانا لهذه النظرية ، تفقد جانباً كبيراً من مصداقيتها في خصوص الأنشطة المولدة للأخطار التكنولوجية بالذات :

(٦١) ديبو ص ٦٩ .

(٦٢) راجع لاحقاً بند ١٥٠ .

(٦٣) معروف أن اتصال هذه النظرية الأخيرة ، لا يكتفون فقط بتأكيد أن أساس المسؤولية لا صلة له على الإطلاق بفكرة الخطأ ، وإنما « أيضاً ، وعلى الأخص ، أن نظلمها لا يعتد فيه بأى من الأسباب التقليدية للإعفاء من المسؤولية ، كالقوة القاهرة أو فعل الغير أو خطأ المضرور » ، بحيث تكون المسؤولية في ضوء هذا التصوير ، هي « في آن واحد : تلقائية ، غير قابلة للدفع ، وموضوعية كلية » . أشار لذلك : ديبو ص ٧١ ، وقارن ، في تصوير آخر ، لمفهوم هذه النظرية : د. محمد نصر رفاعي : الضرر كأساس للمسؤولية المدنية في المجتمع المعاصر . ط ١٩٧٨ ص ٢٥٨ بند ٢٣٦ .

(٦٤) راجع في تفاصيل نظرية تحمل التبعة ، د. محمد نصر رفاعي سابق الإشارة ص ٢٣ وما بعدها والراجع المسار إليها فيه . وديبو ، المرجع السابق ص ٦٩ وما بعدها .

٣٠ - وخلاصة فكرة **تبعة الربح** *Risque-profit* ، أن من يفيد من خطر ناشئ عن نشاطه ، يجب عليه أن يتحمل تبعته ، ومن ثم أن يعرض الأضرار الناجمة عن هذا النشاط .

وقد أخذ على هذا الوجه من نظرية تحمل التبعة ، اقتضاه الى الوضوح والتحديد . لأن فكرة الاستفادة أو النفع هذه ، هي فكرة فضفاضة^(١٥) ، إذ هناك الى جانب المنافع الاقتصادية^(١٦) ، المنافع المعنوية أو الأدبية^(١٧) أيضا ، وليس من شك في أن فهم المنفعة أو الربح بهذا المعنى الواسع يفقدها صلاحيتها كمعيار محدد لأعمال المسؤولية ، مادام أن كل نشاط يهتم به المرء على أي نحو ، يمكن أن يتضمن منفعة بالمعنى الواسع للفظ . بعكس ما لو كان المرء يعتمد معيارا اقتصاديا في تحديد مفهومه .

فاذا كان هذا النقد ، بدا أنه لا ينطبق على الأنشطة المولدة للأخطار التكنولوجية مادام أن الأنشطة الصناعية والتجارية ، هي مجال الأنشطة النافعة بالمفهوم الاقتصادي^(١٨) .

٣١ - أما فكرة **تبعة النشاط** *Risque d'activité* ، فخلاصتها أن النفع وحده لا يكفي أساسا للمسؤولية ، وإنما يلزم أيضا أن يكون هناك خطر نشاط ، في معنى أن يكون النشاط الممارس ، هو ذاته يتسم بالخطورة^(١٩) . أو بمعبارة أخرى ، يستحدث خطرا .

والنقد الذي يؤخذ على هذا الوجه من نظرية تحمل التبعة ، بدوره لا يصدق

Flou.	(٦٥)
Les profits économiques.	(٦٦)
Les profits moraux	(٦٧)
(٦٨) وفي هذا المعنى ، يقول دييو من ٧٢ :	
"Le profit économique est au coeur des activités de production et de distribution dont procèdent les responsabilités des industriels et des commerçants".	
Présente un caractère dangereux.	(٦٩)

على الأخطار التكنولوجية . « فمقياس النشاط الخطر الذي يمكن أن يبدو فضفاضاً بالنسبة للمسئولية المدنية بوجه عام ، ينطبق ، دون مشكلة ، في مجال المسئوليات الصناعية : فالواقع أن الصناعة – بسبب الطاقة التي تستعمل ، والمواد الأولية التي تحول ، والوسائل الفنية التي تستخدم – لا تكون فقط نشاطاً مفيداً ، وإنما أيضاً ، بل وفي معظم الأوقات ، نشاطاً خطراً » (٧٠) .

٣٢ – وأما فكرة تبعية السلطة *Risque d'autorité* ، فخلاصتها أن « من يرأس مشروعاً ما ، يجب أن يكون مسؤولاً (أي عن الضرر الناجم عنه) حتى ولو لم يكن قد ارتكب خطأ ، فذلك هو مقابل ما له من سلطة » (٧١) . وواضح بجلاء ، أن هذا الوجه من وجوه نظرية تحمل التبعة « لا يكون قابلاً للتصور – بوضوح – إلا في مجال الأنشطة الصناعية والتجارية ، أو بتعبير أدق ، في مجال علاقات العمل » (٧٢) .

٣٣ – وهكذا فإنه أياً ما كان وجه التبعة ، المؤيد ، من أنصار نظرية تحمل التبعة كأساس للمسئولية المدنية ، فإن المؤكد أن الأنشطة الصناعية والتجارية ، منشأ الأخطار التكنولوجية ، هي دائماً أنشطة : الربح ، والخطورة ، والسلطة (٧٣) .

(٧٠) دييو من ٧٢ ، ٧٣ .

(٧١) أشار لذلك دييو من ٧٣ .

(٧٢) (٧٣) دييو من ٧٣ .

الفصل الثاني

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الفصل على مبحثين ، نعرض في أولهما مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين من الناحية القانونية ، لنجعل مدى قابليتها له من الناحية الفنية المبحث الثاني . على أن نقدم لهذه الدراسة بمبحث تمهيدى ليس يخلو من أهمية وصلة بموضوع هذا البحث .

مبحث تمهيدى

بين قابلية خطر ما للتأمين وملاءمة تأمينه

(فكرة ادارة الأخطار (١))

المقصود بفكرة ادارة الأخطار (١) :

٣٤ - ان التساؤل عما اذا كان خطر ما ، يمكن أو لا يمكن تأمينه ، هو تساؤل عما اذا كان هذا الخطر يستجمع الشروط القانونية والفنية التى تجعله قابلا للتأمين ، سواء على المستوى انقانونى أو على المستوى الفنى ، أى من وجهة نظر شركات التأمين .

Gestion de risque, Risk management.

(١)

راجع في هذا الشأن :

SENNETT (W.F.) : Le "Risk management". Ar. 1971 P. 1983.

وكذلك : المؤلفات الحيدة المشار إليها في ديبو من ١١٤ هـ إلى ٢٧ .

٣٥ — غير أن خطراً ما قد يكون قابلاً للتأمين ، على هذا التحديد ، لكن تغطيته تأمينياً لا تكون امراً ملائماً من وجهه نظر من يتهددهم ، حيث يمكن أن توجد أنظمة أو طرائق أخرى لدرئته ، أو على الأقل لتخفيضه ، تكون أكثر ملاءمة وأقل كلفة من نظام التأمين .

وقد لا يكون الخطر قابلاً للتأمين ، فنياً ، إلا بصعوبة . ولا يقبل المؤمنون تغطيته إلا بشكل جزئى . الأمر الذى يدفع بمن يتهددهم ، الى البحث عن أنظمة أخرى مكتملة ، تمكنهم من مواجهة الجزء غير المعطى بالتأمين ، من هذا الخطر .

هذا البحث المسبق والضرورى ، عن الأنظمة أو الطرائق البديلة للتأمين أو المكمل له ، قبل الانتهاء الى قرار فى شأن الخطر ، هو ما يعرف بإدارة الأخطار^(٣) .

أهمية إدارة الأخطار الصناعية :

٣٦ — وفكرة إدارة الأخطار ليست ، فى الحقيقة ، بالفكرة الجديدة . ومع ذلك فإنها قد اكتسبت فى المجال الصناعى أهمية جديدة . فتزايد حجم الأخطار التى تتهدد المشروعات الصناعية ، الناتج من التزايد المستمر فى القيم المالية التى تمثلها هذه المشروعات^(٤) ، و « التزايد الهائل للمسئوليات »^(٥) التى يستتيرها النشاط الصناعى ، لم يواكبه تطور تأمينى مماثل ، بحيث يلاقى الصناعيون صعوبات فى إيجاد تغطية لهذه الأخطار . وحتى ان وجدوها ، فإن التأمين قد أصبح ، فى ضوء هذه الظروف ، حلاً مكلفاً ، وتزداد كلفته أكثر فأكثر مع التطور الزمنى ، بما جعل من إعادة التفكير فى إدارة هذا النوع من الأخطار ، أمراً ضرورياً^(٦) .

(٣) فى هذا المعنى : ديبو من ١١٣ .

(٤) ومن ثم فداحة الأضرار التى يمكن أن تلحق بهذه القيم .

(٥) ديبو من ١١٤ .

(٦) راجع فى هذا المعنى : ديبو من ١١٥ .

طرق (أو أساليب) إدارة الأخطار الصناعية :

٣٧ - وتقوم إدارة الأخطار ، أساسا ، على استقصاء مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع . وتحليل مختلف الأساليب الممكنة لمواجهتها وتخفيض آثارها ، بحثا عن الأسلوب الأكثر ملاءمة والأكثر وفرا .

وليس من شك في أن أسهل الأساليب ، وإن لم يكن بالضرورة أقلها كلفة ، هو أن يقوم المشروع الصناعي بنقل عبء الخطر الذي يتهدهده ، إلى شركة تأمين .

غير أنه ، إلى جانب هذا الحل التقليدي ، هناك ثلاث وسائل أخرى لمواجهة الخطر ، يتزايد استعمالها شيئا فشيئا في الوقت الحاضر ، وتتلخص في (٧) :

(١) أسلوب الوقاية (أو المنع) La prevention

٣٨ - هذه الوسيلة هي في الحقيقة « مكمّل ضروري لكل سياسة تأمينية » (٨) . فعلى العكس من الحل التأميني ، الذي لا يفعل سوى مجرد نقل الآثار المالية للخطر ، تهدف هذه الوسيلة إلى تخفيض درجة احتمال تحقق هذا الأخير ، وتخفيض مدها إذا ما تحقق . وهي وسيلة قد تكون مكلفة في بعض الأحيان حيث تقتضي انفاق مبالغ ليست بالبسيطة بالنظر إلى درجة التقدم التكنولوجي التي بلغها المشروع . لكنها تبدو ، في النهاية ، عملية « مربحة » (٩) : فمردودها السريع هو توفير جانب من المبالغ التي كانت ستدفع لشركات التأمين نظير تغطيتها للخطر لو نقل إليها بحالته ، أي دون معالجته بهذا الأسلوب ، إذ تجري عادة الشركات على تخفيض سعر القسط بنسبة ما تتخذه المشروعات الصناعية من وسائل الوقاية من الخطر الذي تتعرض له . أما على المدى الطويل ، فإنها تؤدي ، فضلا عن ذلك ، إلى تحسين صفة الخطر نفسها ، ومن ثم تحسين الدلالات التي تعطيها الإحصائيات عنه ، حيث يظهر فيها ، مع شيوع استعمال

(٧) راجع في تفاصيل هذه الوسائل : دييو ص ١١٦ وما بعدها .

(٨) دييو ص ١١٦ .

هذا الأسلوب ، في صورة أفضل ، من حيث درجة تواتره وحجم الكارثة الناجمة عن تحققه ، بما يشجع شركات التأمين على وضع تعريف جديدة لتغطيته أقل سعرا .

لكن ، أيا ما كانت أهمية هذه الوسيلة ، إلا أنه لا يصح الاعتقاد بأنها يمكن أن تلغي الحاجة إلى نظام التأمين كلية ، لأنه « لا يمكن تخيل أن يكون بمقدور مشروع ما ، أن يحقق درجة أمان (أو وقاية) من تحقق خطر ما ، بنسبة مائة في المائة » (١٠) .

(ب) أسلوب نقل الخطر

Le transfert du risque en dehors de l'assurance

٣٩ — وقد يدار الخطر من طريق نقله إلى طرف آخر ليس بشركة تأمين . وهو أسلوب ينحصر — في نطاق أخطار المسؤولية العقدية . ويحول دون تطبيقه على أخطار المسؤولية التقصيرية ، تعلق أحكامها بالنظام العام .

وتتمثل هذه الوسيلة في أن يشترط المشروع على عميله ، أن يعفيه من مسؤوليته عن إخلاله بتنفيذ التزامه في مواجهته ، أو الحد من هذه المسؤولية . ليكون بهذا الشكل قد أراح عن كاهله ما كان يتهدده من خطر المسؤولية ، بغير أن ينجأ لنظام التأمين .

غير أنه ، فضلا عن أن نجاح مثل هذه الوسيلة ينحصر في الحدود التي يمكن فيها الاعتراف بصحة مثل هذه الاشتراطات ، فإنه رهن أيضا ، وبشكل أساسي ، بكون المشروع من القوة ، بما يسمح له أن ينتزع من عميله هذا الاعفاء أو التحديد ، وهو أمر قد لا يكون بالضرورة متوافرا في كل الأحوال .

(ج) أسلوب الاحتفاظ بالخطر (أو التأمين الذاتي) (١١)

La rétention de risque / L'auto — assurance

• ع — وقد يدار الخطر — أخيرا — عن طريق الاحتفاظ به ، سواء في كليته أو في جزء منه على عاتق المشروع . وهذه الوسيلة تعتبر « من صميم أساليب إدارة الأخطار » (١٢) ، مادام أنها تترجم موقفا محسوبا . « ففى حدود ما أن خطرا ما ، يكون قابلا للتحديد والقياس » (١٣) ، يمكن أن يكون احتفاظ المشروع به على عاتقه أمرا مقصودا (١٤) (١٥) .

أهمية إدارة الأخطار التكنولوجية :

١ ع — ولما كانت الأخطار التكنولوجية مما يصعب ، في الواقع ، تغطيتها تأمينيا في كليتها ، بالنظر الى ضخامة حجمها ، فإن ادارتها « تكون من ثم أمرا ضروريا » ، من أجل توفير تغطيات تكمينية أو تغطيات بديلة » (١٦) .

وإذا كان أسلوب الوقاية (أو المنع) ، يتعلق أساسا بمخاطر الأضرار بالأموال ، إلا أنه بدأ ينفذ الى مجال أخطار المسؤولية المدنية . « فالمسؤولية عن ضرر المنتجات ، أو عن فعل الذرة ، أو عن التلوث ، أو عن الإخلال بالتعهدات العقدية ، يمكن في الكثير من الأحيان أن تكون مخفضة أو حتى متداركة ، عن طريق الرقابة الجادة على المنتجات . أو المنشآت ، والمراجعة المنتظمة لسير تنفيذ العقود » (١٧) .

(١١) راجع في هذا الشأن :

MAC LEAR (ch. A) : L'auto — assurance, Ar. 1972 P. 391.

(١٢) — (١٤) دييو ص ١١٩ .

(١٥) أما عن رغبة ، إذا بدأ هذا الحل أكثر ملاءمة من التأمين ، أو عن اضطراب حينما لا يكون هناك من بديل غيره . وهو ما يحدث مثلا بالنسبة للأخطار التي لا تجد !شروعات تغطيات تأمينية لها ، أو على الأقل لا تجدها الا بصعوبة . في هذا المعنى دييو ص ١١٩ .

(١٦) دييو ص ١٢٢ .

(١٧) دييو ص ١٢٣ .

كذلك لا شيء يحول دون المشروع ، وإدارة انخطر التكنولوجى المتمثل فى المسئولية العقديـة التى تتهدده ، بأسلوب نقل الخطر ، مادام أنه فى وضع يمكنه من اللجوء الى هذا الأسلوب .

أما أسلوب الاحتفاظ بالخطر (أو التأمين الذاتى) فإن اللجوء اليه يكون أمرا طبيعيا تماما فى خصوص الأخطار التكنولوجية وذلك ازاء صعوبة تغطية بعضها تأمينيا ، أو عدم قبول الشركات تغطيتها الا بشكل جزئى .

عدم كفاية فن ادارة الأخطار فى معالجة الأخطار التكنولوجية ، ولزوم الحاجة الى تأمين هذه الأخطار :

٤٢ - لكن ، أيا كانت أهمية ادارة الأخطار ، فإن هذا الفن لا يمكن بذله ، وحده ، أن يقدم معالجة أو مواجهة كافية للأخطار التكنولوجية . فهذا النوع من الأخطار هو فى الحقيقة « من الضخامة ، حتى أن أساليب الوقاية والنقل والتأمين الذاتى ، على ضرورتها ، لا تكون كافية فيه »^(٨) . ولذلك تظل التغطية التأمينية لهذه الأخطار كل أهميتها وضرورتها .

المبحث الأول

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين من الناحية القانونية

تمهيد ، وتقسيم :

٤٣ - عرفنا أن الأخطار التكنولوجية ، على حداتها ، هى فى النهاية أخطار مسئولية مدنية ، عقدية أو تقصيرية . ومن هذا الوجه ، فقد يصير الاعتقاد بأن تأمينها لا يعدو أن يكون مجرد تأمين مسئولية عادى ، لا يتميز بأية خصوصية ، أو بعبارة أكثر تحديدا ، لا يؤثر أمكانه أو جوازه ، قانونا ، ثمة شك .

(١٨) ديبو ص ١٢٣ .

غير أنه ، بالنظر الى أن فكرة التكنولوجيا نفسها تقوم في اعمال الفكر أو العقل بصفها عن فكرة جديدة ، يصير تطبيقها بعد ذلك ، بما يعنى أن الخطر التكنولوجي يجد في أساسه أو في منشئه ، تدخلا اراديا من جانب الانسان ، فقد يصير الاعتقاد ، من هذه الناحية ، على العكس ، بأن هذا النوع من الأخطار مما لا يجوز ، قانونا ، تأمينه ، لافتقاده الى الصفة الاحتمالية التى يجب أن تتوافر في الخطر القابل للتأمين .

وازاء مثل هذا الاعتقاد الوارد ، فانه ينبغى ، في هذا الموضع ، تحليل خصوصية الأخطار التكنولوجية ، من حيث ناحية افكر ، أو التدخل الارادى ، فيها ، لنتبين الى أى مدى يمكن أن تؤثر هذه الخصوصية على جواز تأمين هذه الأخطار قانونا .

وهكذا نوزع الدراسة في هذا المبحث على مطلبين ، على النحو التالى :

المطلب الاول

المصبغة الفكرية (أو الذمنية) في الأخطار التكنولوجية

الأخطار التكنولوجية وخطا الفكر (أو الخطا في التصور) (١) :

٤٤ - معروف أنه يشترط في الخطر الجائر التأمين منه ، أن يكون حادثا احتماليا aléatoire . سواء كانت هذه الاحتمالية تلحق بتحقيقه ذاته ، أو تلحق فقط بتاريخ هذا التحقق . وبشكل أكثر تحديدا ، فانه يجب ألا يكون مرجع تحقق الخطر الى ارادة أحد طرفي عقد التأمين ، وبالأخص الى ارادة المستامن .

٤٥ - وفي الحقيقة ، فان تقدير مدى احتمالية خطر ما ، قد يكون أمرا دقيقا في بعض الأحيان . ومع ذلك فانه يمكن التأكيد بأن الأخطار - حتى ولو

نم تكن ارادية(٣) — الا أنها تكون أقل احتمالية ، اذا كانت تتوقف على تدخل أو نشاط من جانب الانسان(٤) . بل ان هذا التدخل قد يكون من الغلبة أو الرجحان ، أحيانا ، حتى أنه ليتمكن الاعتقاد بأن الحادث الذي وقع انما يرجع في الحقيقة الى ارادة المستامن(٥) .

٤٦ — وفي مجال الأخطار التكنولوجية ، ليس يقتصر التدخل الانساني على أن يكون مجرد أمر يتصل بها ، إذ الحقيقة أن لوجود الانسان — هذا الكائن غير المعصوم من الخطأ — دور رئيسي فيها ، وذلك لسببين : أولهما ، أن الأخطار التكنولوجية « هي أخطار مسئولية مدنية ، وتطرح مشكلات ارادة ، وسلوك انساني »(٦) . وثانيهما ، وعلى الأخص ، أن « البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية ، هما ثمرة الفكر والذكاء الانساني »(٧) .

ونظرة على هذه الأخطار في أبرز تطبيقاتها ، سواء ما تعلق منها بالمسئولية العقدية أو بالمسئولية التقصيرية ، تظهر السمة الذهنية أو الفكرية الواضحة ، التي تصطبغ بها :

(١) فيما يتعلق بصفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة(٨) :

٤٧ — هنا ، تبرز الخاصية الذهنية أو الفكرية ، للخطر التكنولوجي ، بتل وضوح . فالغالب من الأمر ، في الحقيقة ، أن يكون مرجع فشل المجموع الصناعي ، الى خطأ الفكرة المبتكرة ، أو بعبارة أخرى ، الى خطأ في التصميم : erreur de conception . صحيح أن أسبابا أخرى يمكن أن تساهم في

Potestatifs.

(٢)

(٣) في هذا المعنى : ديوي ص ٨١ .
ويصف البعض « الحوادث التي يكون لارادة الانسان تأثير فيها ، من غير أن تكون تلك الارادة هي كل المؤثر » بالمخاطر الشخصية Risques subjectifs
وتميزها لها عن المخاطر المادية Risques objectifs وهي « الحوادث التي تقع من غير تدخل من الانسان . راجع د. محمد كامل مرسى ، المرجع السابق بند ٢٦

(٤) في هذا المعنى : ديوي ص ٨١ .

(٥)

(٦) ديوي ص ٨٢ .

(٧) اي بنظام تسليم المفتاح clé en main

تأخير ، أو حتى عدم تحقيق ، النتائج الموعود بها في الصفقة (٨) ، لكن ذلك لا ينفي أن الخطأ سابق الإشارة يكون ، في الأعم الأغلب ، هو « السبب الرئيسي والأكثر خطورة ، في ذلك » (٩) ، لأن نجاح المجموع الصناعي يتوقف في المحل الأول على « نوعية وسيلة الانتاج المستعملة » (١٠) • بيد أن الفرض في الأخطار التكنولوجية ، أن المشروع الصناعي لا يستعمل فقط وسائل معروفة أو مجربة من قبل ، إنما أيضا ، بل وبشكل أساسي ، « وسائل جديدة ، قوامها الابتكار ، الذي يستدعي إعادة تقييم وسائل معروفة من قبل » (١١) •

(ب) فيما يتعلق بالأضرار التي تسببها المنتجات المصنوعة :

٤٨ - والأمر كذلك أيضا فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية عن ضرر المنتجات الجديدة • فخطأ الذهن يكون ، بلا شك ، هو السبب في أشد الكوارث جسامته في هذا المجال ، ان لم يكن أيضا هو السبب في غالبية وقوعها • ولعل الكوارث التي يمكن أن تقع في مجال الصناعات الدوائية ، مثلا واضحا على ذلك • « فاستحداث تركيبة كيميائية معينة ، من أجل دواء ما ، يحتمل أن يكون لها من النتائج ، أخطر مما يمكن أن يكون للخطأ المادي في معايرة الأوزان ، عند صناعة المستحضر الطبي من هذا التركيب » (١٢) •

وبوجه عام ، يتميز خطأ الفكر في مجال المنتجات الصناعية الجديدة ، بفداحة الأضرار التي يمكن أن تترتب عليه ، سيما وأنه قد يكون من الصعب اكتشافه ، في بعض الأحيان ، قبل أن تمضي مدة زمنية طويلة ، يكون خلالها قد انتشر انتشارا واسعا بين المستعملين أو المستهلكين • أكثر من ذلك ، فإن أثر هذا الخطأ - في استحداث منتج خطر أو مضيّب يتعذر من ثم تسويقه - يخشى

(٨) ومثلها ، كما ورد في تقرير لجنة روزا : تأخر الموردين ، أو خطأ المتعاقلين من الباطن ، أو عدم تنفيذ العميل لالتزاماته العقدية ، أو الحوادث الطبيعية •

(٩) - (١١) ديبو ص ٨٢ •

(١٢) ديبو ص ٨٢ ، ٨٤ •

أن يمتد وأن يقضى على مشروعات أخرى ، ترتبط بهذا المنتج ، في سلم الانتاج (١٦) .

(ج) فيما يتعلق بالأخطار النووية ، ومخاطر الاضرار بالبيئة :

٤٩ - وأخيرا ، فإنه في هذه المجالات بدورها ، تظهر السمة الذهنية للخطر التكنولوجي واضحة أيضا . « فإذا كان استعمال الذرة ، وبصفة خاصة وسائل الاشعاع ، في المجال الصناعي ، أمرا يتزايد شيوعه ، إلا أن الذرة كوسيلة صناعية ، ليست ، بمعنى الكلمة ، وسيلة تقليدية أو مجربة . من ثم فإن أخطاء الفكر في هذا المجال ليست أمرا مستبعدا » (١٧) .

٥٠ - وكذلك الحال فيما يتعلق بالاضرار بالبيئة ، إذ كثيرا ما يكون مرجعه الى خطأ من هذا النوع . « لأنه فيما عدا حالات التلوث العمدى ، أو الناتج عن قدم المنشأة الصناعية ، تظهر الوحدات حديثة الانشاء ، بصفة بلوفة ، بشكل أكبر أو أقل ، تبعا لتصميم واختيار وسائل الانتاج ، أو أنظمة تصريف المخلفات » (١٨) .

المطلب الثاني

الخاصية الاحتمالية للأخطار التكنولوجية

التشكك في هذه الخاصية في بداية الأمر ، تطور موقف المؤمنين :

٥١ - إذا كان ما تقدم ، وكان مرجع الأخطار التكنولوجية الى خطأ الفكر أو العقل وليس الى الحظ المحض أو المصادفة ، بدا من الطبيعي أن

(١٣) أو كما يقول البعض :

"Risque se ruiner et de condamner toute une chaîne de fabrication".

ديبو ص ٨٤ .

(١٤) (١٥) ديبو ص ٨٥ .

يشتك المؤمنون في الصفة الاحتمالية لها ، أو على الأقل لبعضها . وأن يظهروا ، في بداية الأمر ، شيئا من التردد في ضمانها . وإن كان موقفهم ، في هذا الشأن ، قد تطور بعد ذلك تطورا ملموسا :

٥٢ - ففيما يتعلق بالمسؤولية عن الاضرار بالبيئة ، مثلا ، ورفض المؤمنون الفرنسيون في البداية ، تغطية خطر التلوث ، ما لم يكن هذا الأخير عرضيا *accidentelle* تماما ، أي ناتجا عن « حدث احتمالي محض »^(١٦) وليس عن طبيعة النشاط الصناعي الممارس أو وسيلة الانتاج الجديدة المستعملة . باختصار ، كانت الحادثة *L'accident* كسبب للتلوث ، بمعناها الذي حددته محكمة النقض كـ « واقعة مفاجئة ، غير متوقعة ، ومستقلة عن ارادة المستأمن »^(١٧) ، تعتبر ، في ذهن المؤمنين ، شرطا موضوعيا لقبالية خطر التلوث للمستأمن ، حيث هي التي تخلع عليه صفة الضرر أو الاحتمال .

٥٣ - وليس من شك في أن يكون مثل هذا الربط ، بين الحادثة (بهذا المفهوم) ، وفكرة الضرر أو الاحتمال ، منتقدا . إذ « ليس ما يمنع ، أن تكون هناك وقائع محتملة ، ولا تكون بالضرورة مفاجئة تماما وغير متوقعة ومستقلة عن ارادة المستأمن . وبصفة خاصة فإنه يمكن تصور أن يكون خطر التلوث ، احتماليا دون أن يكون عرضيا »^(١٨) تماما أو مفاجئا ، كما لو كان مثلا « ينتج عن وقائع متدرجة »^(١٩) (٢٠) .

٥٤ - لذلك ، أبدى المؤمنون الفرنسيون ، بعد ذلك ، قدرا من المرونة في تحديد مفهوم الحادث في هذا المجال ، وأصبحوا ، في الوقت الحاضر ، يتخلون عن شرط المفاجئية *la soudaineté* فيه^(٢١) ، مستلهمين بهذا الشكل بعض

"Evenement purement aléatoire":

(١٦)

أشار لذلك ديبو ص ٨٦ .

Chv. 17/5, 1961 R.G.A.T. 1962 P. 73 et not BESSON

(١٧)

(١٨) (١٩) ديبو ص ٨٧ .

(٢٠) ومثل هذه الوقائع قد « تكون — جزئيا — وليدة نشاط أو تفكير انساني ، هذا صحيح ، لكنها لا تكون — مع ذلك — اختيارية أو مؤكدة » . ديبو ص ٨٧ .
(٢١) راجع ، على ذلك ، فيما أدنى اليه التخلّي عن هذا الشرط ، من بعض المنعويكات العملية ، لاحقا بند ١٤٢ فما بعده .

الإفكار الخاصة بتأمين الأخطار النووية (٢٦) .

٥٥ - وبهذا التطور ، يكون المؤمنون قد سلموا ، ضمنيا ، بحقيقة أن كلا من فكرتى الحادثة أو الاحتمال ، هى من الأفكار النسبية . وأن الأحداث انقابلة للتأمين لا تتسم جميعها بنفس الدرجة من الاحتمال . « صحيح أن هذا الأخير هو الشرط القانونى لكل عملية تأمين . لكنه متى وجد ، كان الخطر قابلا للتأمين من حيث الأصل ، وكبير أو صغر درجة هذا الاحتمال ، لا يمكن أن تؤثر إلا في الشروط الفنية للتأمين » (٢٧) .

٥٦ - ونفس الحقيقة ، سلم بها المؤمنون ضمنيا أيضا ، في مجال الأخطار التكنولوجية الناشئة عن مسئوليات عقدية ، رغم أن الخاصية الاحتمالية للخطر هنا ، سواء في منشئه أو في مداه ، تكون أقل وضوحا ، حيث يتعلق الأمر بمعدات عقدية ، ارتضيت بحرية (٢٨) :

ففيما يتعلق بالخطأ في التصميم ، منشأ المسئولية العقدية الأساسى في صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، لم يخرجه تقرير لجنة روزا من إطار الأخطار القابلة للتأمين بدعوى أن الضرر أو الاحتمال ينعدم فيه ، وأن كان لم يجعله ، في نفس الوقت ، قابلا للتأمين في كل الأحوال :

فهو يكون غير قابل للتأمين إذا كان يرجع الى غش أو تعمد من جانب المستامن ، أو كان يرجع الى خطأ من جانبه غير محدد ولا قابل للتفسير (٢٩) .

(٢٢) حيث تأخذ الحادثة في هذا المجال ، مفهومها ، يختلف الى حد ما عن مفهومها التقليدى سابق الاشارة ، حددته المسادة الأولى من معاهدة باريس ١٩٦٦ . فهذه المسادة ، حين حصرت في الحلفة النووية ، الوقائع التى يمكن أن تعمل نظم المسئولية انخاصة التى تنظمها ، عرفت هذه للحلفة بأنها : « كل واقعة أو سلسلة من الوقائع التى لا تكون مفاجئة بالضرورة » .

(٢٣) ديبو ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢٤) في هذا المعنى : ملحق رقم ١ من تقرير روزا ، اشر الى ديبو ص ٨٨ .

(٢٥) أو على حد تعبير التقرير :

“Ne resulte pas d'une faute précise, mais s'avère générale et même inexplicable”.

خطأ من الجسامة لأن الفكرة الجديدة (في التصميم) كانت من الأفكار مستحيلة
التصور ، لأنها « تعلن نتائج لا يمكن عقلا تخيلها في ضوء ما وصلت اليه المعارف
الفنية » (٢٦) . اذ في هذه الحالة « ينعجم الضرر ، وتكون الكارثة محققة ،
وأكيدة في كل عناصرها » (٢٧) .

أما اذا كان يرجع ، على العكس ، الى مجرد اممال من جانب المستامن ،
بأخذ صفة الخطأ المهني ، فان الضرر أو الاحتمال لا يكون منعما . ومن ثم
فانه يجوز تأمينه . لكنه « اذا كان الاممال هو — بحق — من سمات الانسان ،
الا أن الشك يبقى حول اللحظة التي يقع فيها . وهو ليس حتمية لا مفر منها ،
انما ، على العكس ، يتضمن قدرا من الحظ » (٢٨) .

الخلاصة — الخاصية الذهنية للأخطار التكنولوجية لا تنفي عنها صفة الاحتمال :

٥٧ — حاصل القول اذن ، أن الخاصية الذهنية للأخطار التكنولوجية ،
لا تنفي عنها صفة الاحتمال . سيما — على حد تعبير البعض — وأن هذه
الأخطار « تنتج من بحوث علمية هامة ، يصعب التاكيد بأنها لا تشكل سوى محض
هذيان » (٢٩) . ومن ثم فانه لا شيء من الناحية القانونية البحتة ، يحول دون
امكان تغطيتها تأمينيا . اللهم الا في الفروض الاستثنائية جدا ، حيث يكون
مرجع الخطر التكنولوجي الى « أحداث ارادية محضة ، أو الى تصورات
مستحيلة في ضوء ما وصل اليه العلم » (٣٠) .

(٢٦)

"L'erreur est tellement grave qu'elle s'apparent aux concep-
tions impossibles, c'est-à-dire aux conceptions qui annoncent des résul-
tats que dans l'état actuel des connaissances techniques acquises, on
ne sauraient raisonnablement esperir".

ديبو ص ٨٩ .

(٢٧) راجع في ذلك ، وفي مثال له : ديبو ص ٨٩ .

(٢٨) ديبو ص ٨٩ .

"Pures élucubration".

(٢٩)

ديبو ص ٩٠ .

(٣٠) ديبو ص ٩٠ .

المبحث الثاني

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين

من الناحية الفنية

تمهيد :

٥٨ — ليس يكفي ، في الحقيقة ، أن يكون خطر ما ، قابلا للتأمين من الناحية القانونية ، وإنما يلزم أيضا ، لتمكن تنظيته ، أن يستجيب لمجموعة من الأسس الفنية التي تقوم عليها عمليات التأمين بوجه عام . فالتأمين فن ، يقوم على ثلاثة أسس جوهرية ، هي : التعاون بين المستأمنين (أو تجميع المخاطر) ، والمقاصة بين الأخطار ، والاستعانة بقوانين الاحصاء .

وتتوقف استجابة الخطر لهذه الأسس ، على ضرورة توافر مجموعة من الشروط الفنية فيه ، تتحصل في ضرورة أن يكون : متواتر^(١) ، وموزعا^(٢) ، في وقوعه ، ومتجانسا^(٣) مع غيره من الأخطار التي تجمعها شركة التأمين .

وليس في مثل هذا البحث — بداهة — موضع التعرض التفصيلي لهذه الشروط أو الأسس العامة^(٤) ، إنما الذي يعنينا هو فقط تحديد مدى استجابة

Fréquente
Dispersé.
Homogène

١١)
(٢)
(٣)

(٤) راجع في ذلك :

PICARD (M.) et BESSON (A.) : précité PP. 17 et s. No 9-15 : CRISAFULLI (V) : Le risque "R.C. produits" du fabricant, en droit français. R.T. Com. 1974 P. 414 ; LAMBERT - FAIVRE (VV) précité p. 17 et s. No. 12-15.

وفي مصر : د. عبد المنعم البدرأوى ، المرجع السابق ، البنود من ١٢٩ — ١٤٢ ، ومن ١٦٥ — ١٦٨ ، د. عبد الودود يحيى ص ٢٦٨ — ٢٧٤ .

الأخطار التكنولوجية لها^(٥) ، لنتبين ، من هذا التحديد ، ما اذا كانت هذه الأخطار تقبل أو لا تقبل التغطية التأمينية من الناحية الفنية .

مدى استجابة الأخطار التكنولوجية ، للأسس الفنية ، التقليدية ، للتأمين :

(١) الأخطار التكنولوجية وتجميع المخاطر :

٥٩ — تفترض عملية التأمين ، كما قدمنا ، تجميع عدد كبير من المخاطر ، يقوم المؤمن بأجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الاحصاء .

ونظرة على طبيعة الأخطار التكنولوجية يبين منها ، أن هذا الأساس الفني يصعب أن يتوافر فيها .

٦٠ — فهذا النوع من الأخطار لا يزال ، في الواقع ، قليل العدد ، اذا ما قورن بالأخطار التقليدية . أو بعبارة أكثر دقة ، لا يكون المتاح منه للتغطية التأمينية ، بالعدد الذى يشكل التجمع الكافى ، منظورا لهذا الأخير بمقاييس الأخطار التقليدية^(٦) . ومرجع ذلك : أما لتردد المؤمنين أنفسهم في قبول هذه الأخطار عادة ، أو لاحجام المستأمنين عن عرضها للتغطية ازاء الارتفاع البالغ في السعر الذى يطلب في هذه الأخيرة^(٧) .

وحتى لو افترضنا جدلا ، وفرة المتاح من هذه الأخطار في السوق التأمينية ، فإن من شأن ما تتميز به من ضخامة الحجم ، وفداحة الكارثة ، أن تعجز أكبر الشركات قوة عن أن تأخذ على عاتقها عددا كبيرا منها .

(٥) راجع في الخصائص الفنية للأخطار الكبيرة (ومنها الأخطار التكنولوجية) :

MEYER (E.) : article R.G.A.T. 1970 précité P. 255.

وراجع ، في شروط تغطية الأخطار الكبيرة بوجه علم ، نفس المؤلف ، ص ٢٥٩ وما بعدها .

(٦) او كما يصف البعض هذه الأخطار ، بقوله ، انها تكوين :

"Peu nombreux à faire l'objet d'assurance". DUBOUT P. 93.

(٧) في هذا المعنى : دييو ص ٩٢ .

أكثر من ذلك ، فإن هذه الأخطار قد تكون في الكثير من الأحيان ، غير معروفة الحجم مسبقا ولا بشكل تقريبي^(٨) . فتعجز الشركات ، من تم ، عن إجراء المجانسة بين ما تستطيع جمعه منها ، حين ان التجانس بين الأخطار انجموعة ، شرط فني ضروري لعملية تجميع المخاطر .

٦١ - صحيح أن هناك من الأساليب أو الأنظمة الفنية المعروفة ، في النظرية العامة للتأمين ، ما يمكن معها التغلب على ضخامة حجم الخطر ، وذلك من طريق تجزئته . تلك التجزئة التي تؤدي في نفس الوقت الى مضاعفة عدده ، ومن ثم التغلب على قلته . ونقصد بذلك أساليب : التأمين الاقتراني Coassurance أو إعادة التأمين Réassurance^(٩) ، أو حتى أسلوب « إعادة التأمين الاقتراني لدى اتحاد مؤمنين »^(١٠) ^(١١) لكن هذه الأساليب ، جميعا^(١٢) ، لا يمكن اعمالها بفاعلية ، إلا اذا كانت سوق التأمين الوطنية أو الدولية ، متسعة بانشكل الكافي^(١٣) . فيما تتميز الأخطار التكنولوجية ، على العكس ، بأنها من الضخامة ، حتى أنها تتجاوز ، ولو بعد تجزئتها ، قدرة السوق الوطنية أو الدولية في الكثير من الأحيان^(١٤) ^(١٥) .

(٨) وليس في ذلك القول ثمة غرابة ، مادام أن « الابتكار » - قوام الخطر التكنولوجي - « يمثل دائما » - على حد قول ديلاج (أشار اليه دييو ص ٩٢ هلمش ١٢) - في « محاولة تجريبية » تحتل النجاح والفشل . ومن ثم لا يمكن انتكهن مسبقا بنتيجتها . وأن الأخطار التكنولوجية هي في النهاية أخطار مسنونة مذنية ، حجم الضرر فيها ، لا يسهل أيضا في الكثير من الأحيان معرفته مسبقا ولو بشكل تقريبي . في هذا المعنى : دييو ص ٩٣ .

(٩) راجع في الفرق بين هذين التظلمين : د. عبد الودود يحيى ص ٢٧٤ هلمش ٢ ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، د. محمد كلل مرسي ، بند ١٧١ .

(١٠) "Co réassurance au sein d'un pool." DUBUT P. 94

(١١) راجع في نظام « اتفاق المؤمنين Convention pool د. عبد الودود يحيى ص ٢٨٠ ، ٢٨١ (حيث يرى فيه نوعا من إعادة التأمين التعاوني Réassurance-coopérative) .

(١٢) التي يصفها دييو بأنها يمكن أن تؤدي الى تجميع مصطنع (أو غير طبيعي artificielle) للأخطار . ص ٩٤ .

(١٣) في هذا المعنى : دييو ص ٩٤ .

(١٤) والمبالغ المؤمن بها تكون في بعض الأحيان بالمليارات . راجع في مثال لذلك ، من بعض الشرائع في باكستان ، أشار اليه :

MEYER : RG.A.T. 1970 précité P. 260.

٦٢ - وقد يتصور ، أخيرا ، أن تلجأ الشركة الى ، وضع **هدد أقصى** ضمانها ، كأسلوب فني لاجراء التجانس المطلوب بين الأخطار التكنولوجية التي تقبلها . بيد أن هذا الأسلوب ، هو ، بوضوح ، أبعد الأساليب تحقيقا لرغبة العميل ، في هذا النوع من الأخطار . مادام بمقتضاه ، أن يكون مغطى تأمينيا ، الشتر الزائد عن الحد الأقصى ، من الخطر الذي يتهدد المشروع ، حين أن هذا التقدر هو ما لا يمكن - بالفرض - أن يتحملة المشروع بنفسه . فيما ستكون . على العكس ، مظافة من الخطر ، أجزاء ، كان بوسع المشروع أن يأخذها على عاتقه ، باتباع سياسة ادارة أخطار ، ملائمة^(١٦) .

٦٣ - يخلص ، من كل ذلك ، إذن ، أنه « ليس من المتصور ، أن يتوافر ، تجميع طبيعى *mutualité naturelle* ، في مجال الأخطار التكنولوجية »^(١٧) .

(ب) الأخطار التكنولوجية ، وتواتر الخطر^(١٨) ، وحساب الاحتمالات^(١٩) :

٦٤ - كذلك ، لا يمكن - فنيا - تغطية خطر ما ، الا اذا كان بإمكان المؤمن أن يحسب - مقدما - احتمالات وقوعه ، أى فرص تحقيقه . وهو أمر أصبح ممكنا في الوقت الحاضر ، عن طريق علم أو قوانين الاحصاء .

لكن هذا الأخير ، لا يمكن أن يعطى نتائج دقيقة ، الا اذا كان يشمل عددا كبيرا من المخاطر ، متواترة الحدوث ، أى قابلة للتحقق بدرجة كافية لأعماله ، خلال فترة زمنية معينة^(٢٠) . وهو شرط ، لا يتوافر ، بجوره ، في الأخطار

(١٦) في هذا المعنى : ديبو ص ٩٤ .

(١٧) ديبو ص ٩٣ .

La fréquence

(١٨)

Le calcul de probabilité

(١٩)

(٢٠) وفي هذا المعنى ، يقول ديبو ص ٩٥ ، انه ينبغي لاجراء حساب احصائي « أن تتوافر متوالية أعداد ، تبين تطور المتغير ، خلال فترة زمنية طويلة الى حد ما . وهو يؤكد أن هذين العنصرين : متوالية الأعداد ، والفترة الزمنية - يتعدان ، بالفرض ، في مجال الأخطار التكنولوجية » .

التكنولوجية، فهذا النوع من الأخطار ، إذا لم يكن في ذاته جديدا بالمعنى الدقيق لنفظ^(٢١) ، إلا أنه يتعلق بمنتجات جديدة ، أو بوسائل صناعية جديدة . منتجات أو وسائل « يمكن — تبعاً لهذه الجودة — أن تولد مسئوليات ، لا يمكن مسبقاً ، معرفة درجة التواتر في اعمالها »^(٢٢) ، ولا متوسط حجم التعويضات فيها ، ولا — من ثم — السعر المناسب لتأمينها^(٢٣) . ومثال ذلك ، ما يحدث في مجال الصناعات الدوائية ، إذ قد يكون من الضروري — في بعض الأحيان — « انتظار عشر سنوات ، لمعرفة ما إذا كان المنتج الدوائي الجديد ، يمكن أن تكون له آثار جانبية ضارة »^{(٢٤) (٢٥)} .

خاتمة البحث — امكان تغطية الأخطار التكنولوجية يستوجب إعادة النظر في مبادئ التأمين التقليدية :

٦٥ — فإذا كان كل ما تقدم ، تعين التسليم اذن بأن تأمين الأخطار التكنولوجية يواجه ، من الناحية الفنية ، مصاعب هامة^(٢٦) . وأنه « حتى بافتراض أنه قد توافرت لدى المؤمنين بعض المعطيات حول تواتر الكوارث (التكنولوجية) ومتوسط حجمها ، فإن الضئيلة الشديدة للمعد المجموع من هذه الأخطار ، سوف تمنع من اجراء مقاصة كافية بينها . والقسط الصافي الذي سيستخلص من هذه المعطيات ، سيكون بملغ يصعب جدا على الصناعيين أن يتحملوه »^(٢٧) .

لذلك فإن ضرورة تغطية الأخطار التكنولوجية ، تستوجب إعادة النظر في

(٢١) انظر سابقاً بند ٦ .

(٢٢) (٢٣) (٢٤) انظر دييو ص ٩٥ .

(٢٥) ويشير دييو ص ٩٦ ، الى أن بعض شركات التأمين ، في السوق الفرنسي، ترنض بالفعل تغطية مسئولية المعلن الدوائية ، عن الأضرار التي يمكن أن تنجم عن استعمال منتجات منع الحمل .

(٢٦) انظر ، بوجه عام ، في مشكل أو صعوبات تحديد تعريفة للقسط في الأخطار الكبيرة :

BEINEIX, rapport R.G.A.T 1972 précité PP. 430-431.

(٢٧) دييو ص ٩٦ : ويقترب من هذه المعاني : ميهي ، التقرير سابق الإشارة

ص ٢٥٥ .

بعض مبادئ التأمين التقليدية^(٢٨) . وتطويع أو تطوير شروطه الفنية المعروفة،
للتلاءم وخصوصية هذا النوع من الأخطار . وتلك حقائق سلم بها المؤمنون
أنفسهم في الدول المتقدمة تكنولوجيا ، ورأوا — من ثم — لزاما عليهم أن يتخلوا
عن هذه المبادئ .

غير أنه يبقى بعد ذلك ، التساؤل عن الأوجه الجديدة للتطوير في هذا
الشان ، وإلى أى مدى أمكن من خلالها للمؤمنين أن يلبوا حاجة الصناعيين في
تغطية هذا النوع من الأخطار ؟ . ذلك ما سوف يجيب عنه الجزء التالي من هذا
البحث .

(٢٨) في هذا المعنى : ميبه ، سابق الإشارة ص ٢٥٤ ، ديبو ص ٩٦ ، ٩٧ ،
وانظر قول كيسيه : « ان المؤمنين وجدوا من الواجب عليهم ، من أجل تسمير (أو
وضع تسمية لـ) الأخطار التكنولوجية ، أن يتخلوا عن الصلبيات الاحصائية ،
لصلب نظرية المضاربة (أو القابرة) » . التقرير سابق الإشارة ، ص ٤٦١ .

الباب الثاني

أنظمة ضمان الأخطار التكنولوجية

تمهيد ، وتقسيم :

١٦٦ - لبا كانت الأخطار التكنولوجية ، على النحو الذى بيناه ، تتميز بضخامة حجمها ، ضخامة تتجاوز ، ويكثر ، قسرة المشروعات الصناعية على تأمين نفسها بنفسها^(١) . كما تتجاوز أيضا ، إمكانية المعالجة ، غير التأمينية ، التى تقدمها أساليب إدارة الأخطار^(٢) ، فان نظام التأمين يبدو اذن ضرورة لا غنى عنها لهذه المشروعات التى ترغب فى الاحتياط ضد هذا النوع من المخاطر .

ومع ذلك ، فان الملاحظ ، عملا أن شركات التأمين لا ترغب دائما ، بل ولا هى حتى تستطيع ، أن تضمن هذه الأخطار « فى كليتها »^(٣) . وذلك أمر مفهوم فى الحقيقة . فالأخطار مثل هذه ، يمكن أن تكون مأساوية catastrophiques فى بعض الأحيان ، يجب أن يلتزم المؤمنون أقصى درجات الحذر ازاء تغطيتها^(٤) . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان « قدرة أسواق التأمين ، وإعادة التأمين ، هى نفسها قدرة محدودة »^(٥) .

وهكذا فان أنظمة الضمان التأمينى التقليدية ، المطروحة فى السوق ، لا تكون كافية دائما لتلبية رغبات الصناعيين .

لذلك ، فان مواجهة هذا النوع من المخاطر ، تعرف - فى الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا - نظاما وطرائق أخرى ، يمكن أن تساهم فى تحقيق هذه الرغبة : بعضها يتمثل فى أنظمة ضمان تأمينى أيضا ، لكنها أنظمة « مخصصة » ad hoc^(٦) تقتصر على تغطية بعض هذه الأخطار ، ومعدلة لتلائم ذاتية انخطر المعنى . أما البعض الآخر ، فيتمثل فى أنظمة ضمان « لا تشكل عمليات

L'auto-assurance.

(١)

Risk management : Gestion de risque.

(٢)

(٣) En totalité. ، ديبو ص ١٢٦ .

(٤) (٥) (٦) ديبو ص ١٢٦ .

تأمين بالمعنى القانوني « (٧) وانما هي أنظمة مختلطة ، مشتقة (أو مستقاة) من
« أساليب بنكية » (٨) وأساليب تأمين .

ودراسة النوع الأخير من هذه الأنظمة ، تتجاوز في الحقيقة إطار هذا
البحث . ولذلك فسوف تقتصر ، في هذا الباب ، على دراسة كل من : أنظمة
الضمان التأميني التقليدية ، والمخصوصة spécifiques ، كل في فصل على
خدة . على أن يكون رائدنا في هذه الدراسة ، تجربة السوق التأميني في
فرنسا ، كبلد متقدم صناعيا وتكنولوجيا .

الفصل الأول

انظمة الضمان التاميني التقليدية

Les systèmes traditionnels de garantie d'assurance

تمهيد ، وتقسيم :

٦٧ — كان من شأن ظهور الأخطار التكنولوجية ، وتطورها ، أن شهد سوق التأمين الفرنسي ، طلبا كبيرا على تغطية هذا النوع من المخاطر : استجابت له شركات التأمين هناك ، لكن « بشكل محدود وجزئي »^(١) .

غير أنه ، بالرغم من محدودية هذه الاستجابة ، إلا أن هذه الشركات لم نجر ، في الحقيقة ، « أي اعتماد عام لنوع معين من هذه الأخطار »^(٢) ، في أنظمة الضمان التي تطرحها . وبالعكس ، تجعل جميع مسؤوليات الصناعيين المهنية ، التي يستثيرها نشاطهم في الابتكار التكنولوجي ، عقدية كانت هذه المسؤوليات أم تقصيرية ، محلا لوثائق تأمين لدى هذه الشركات . صحيح أن الضمانات المقترحة في هذه الوثائق ، محدودة وجزئية ، كما قلنا ، لكنها — على أية حال — تقدم « أساسا »^(٣) معقولا ، لتغطية ، يملح لأن يكون محسنا ومطورا في المستقبل . وهو ما يمكن أن يتضح ، من خلال دراسة وثائق التأمين الفرنسية التي تغطي : المسؤولية العقدية الناشئة عن صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، والمسؤولية (العقدية أو التقصيرية) المترتبة على مصنع وتسليم منتجات صناعية جديدة ، والمسؤولية التقصيرية عن الأضرار بالبيئة ، واثني نعرض لكل منها ، في مبحث على حدة ، على النحو التالي :

(١) (٢) اشارة لذلك : ديبو ص ١٢٨ .

(٣) Un embryon راجع ديبو ص ١٢٨ .

المبحث الأول

تغطية المسؤوليات العقبية الناشئة من صفقات توريد

المجموعات الصناعية المتكاملة

تمهيد — حصر الوثائق التي يمكن أن تواجه أخطار هذا النوع من الصفقات ،
تقسيم :

٦٨ — أصبحت صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، تجل — في الوقت الحاضر — محلا لطلب كبير جدا ، من جانب الدول النامية ، التي تتمتع ، مع ذلك ، بقسرة شرائية ضخمة ، وترغب في الاستفادة من تكنولوجيا الدول الصناعية المتقدمة .

وهذا النوع من الصفقات ، هو — في الحقيقة — « عملية مركبة » (١) ، تتضمن أخطارا (٢) ومسؤوليات ليست متماثلة ، نظرا لاختلاف مضمون صفقة ما ، منه في أخرى (٣) .

٦٩ — غير أن استعراض المراحل الزمنية لانشاء أى مجموع صناعي متكامل ، يكشف عن ثلاث طوائف من المخاطر :

• فقبل البدء في الأعمال : تكون هناك مرحلة أو فترة للدراسة l'étude واعداد التصميمات les conceptions اللازمة ، أخطارها يمكن أن تجعل محلا لوثيقة يقال لها : وثيقة تأمين مسؤولية مكاتب الدراسات المهنية ، تأسيسا على أن هذه المكاتب تتشأ خصيصا لهذه المهمة . وان كان ذلك لا يعنى أن

(١) "opération composite, complexe" ديو ص ١٢٩ ،
وفي نفس المعنى : د. سميحة الطيوي ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٢ .
(٢) ولذلك يرى ديو (ص ١٢٩) أنه ليس من الدقة القول — كما فعل واضعوا تقرير لجنة روزا — بأن توريد المجموعة الصناعية يستتير خطرا تكنولوجيا ، وإنما الأدق أن يقال ، بأنه يستتير أخطارا تكنولوجيا .
(٣) في هذا المعنى : ديو ص ١٢٩ ، وراجع ، في صور عقود نقل التكنولوجيا : د. سميحة الطيوي ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢١ وما بعدها .

الدراسات السابقة على تنفيذ الأعمال ، تكون — بالضرورة — حkra على أمثال هذه المكاتب ، وانما يمكن أن تقوم بها أيضا ، ومن ثم أن تكتب هذه الوثيقة ، انشركات الهندسية^(١) . هذه الأخيرة التي يتسع ، في الحقيقة ، دورها ، بكثير عن دور مكاتب الدراسات^(٢) . فهي لا تقتصر على اعداد التصميمات ، وانما تتولى أيضا ادارة تنفيذ الأعمال *dirige l'exécution du chantier* بل يتزايد اتجاهاها في الوقت الحاضر نحو الاضطلاع بالمسئولية الكاملة عن العمل . حين يطلق عليها في هذه الحالة لفظ *الـ ensemblier* .

• وخلال العمل ، أو بعبارة أخرى ، أثناء التنفيذ ، تتهدد المشيدين ، وجميع المساهمين في تنفيذ الأعمال ، مخاطر مسئولية ، يمكن تأمينها بشكل فردي أو بشكل جماعي : في الحالة الأولى ، يكتب كل ذي شأن ، وثيقة تأمين لتغطية المسئولية الخاصة به ، فيما تكتب ، في الحظة الثانية ، وثيقة تأمين جماعي *assurance - collective* واحدة ، التأمين فيها « يرتبط بالعمل نفسه ، بصرف النظر عن المسئوليات الخاصة بكل مساهم »^(٣) . ونظرا للييوب المعيدة لنظام التأمين الفردي^(٤) ، فان نظام التغطية الجماعية هو الأكثر شيوعا في العمل في الوقت الحاضر . وتكفله وثيقة يقال لها : وثيقة ضمان جميع مخاطر الأعمال التجارية .

• وبعد الانتهاء من الأعمال ، يتهدد المورد خطر عدم تحقق النتائج

Les société d'ingénierie.

(٤)

(٥) راجع في تفاصيل التفرقة بين هذه وطك ، واختلاف دور كل منها :

VINEY (G) : La responsabilité des entreprises prestataires de conseils. J.C.P. 1975 — 1 — 2750 ; GOLDSMITH(J.C.) : Etude générale des conditions et limites de la responsabilité des Bureaux d'engineering. G.P. 1976 — 1 — 4.

(٦) ديو ص ١٣٤ .

(٧) حيث هو أكثر كلفة من التأمين الجماعي . كما أن تجزئة الضمان (أو التغطيات) يمكن أن يؤدي الى نسيان بعض المسئوليات دون تغطية ، أو — على العكس — لتعدد تغطية بعضها . هذا فضلا عما يؤدي اليه من صعوبات في العمل ، فيما يتعلق بروجع المساهمين بعضهم على بعض ، خاصة عندما يكون عددهم كبيرا . راجع في تفصيل ذلك : ديو ص ١٣٢ ، ١٣٤ .

المحددة التي يمكن أن يكون قد تعهد بها في الصفقة • ويعرف السوق التأمين في فرنسا ، وثائق لضمان هذا النوع من الخطر بدوره ، وإن كانت لا تزال بعد قليلة الانتشار • كما لم توضع بعد ، بشأنه ، وثيقة تأمين نموذجية •

وهكذا نوزع الدراسة ، في هذا البحث ، على مطالب ثلاثة ، نواجه في كل منها أحد هذه الأنواع الثلاثة من الوثائق •

المطلب الأول

وثيقة تأمين مسئولية مكتب الدراسات المهنية^(٨)

La police de responsabilité professionnelle des
bureau d'études

تمهيد :

٧ - ان انشاء مجموع صناعي ، يستخدم وسائل جديدة في الانتاج ، تسبقه بالضرورة أعمال دراسية واعداد تصميمات ، تقوم بها عادة مكاتب الدراسات^(٩) التي تنشأ خصيصا لمثل هذه الأعمال • وقد تقوم بها الشركات الهندسية^(١٠) ، بما يوجد بها من أقسام متخصصة في هذا الشأن ، حين تكون قد اضطلعت بالمسئولية كاملة عن انشاء المجموع الصناعي •

وتشمل أعمال الدراسة والتصميم هذه ، كلا من وسيلة (أو طريقة) الانتاج ، والمصنع نفسه الذي سيطبق بالفرض هذه الوسيلة^(١١) •

(٨) راجع في هذا الشأن :

JOURDAN (A) : "Etude comparée sur les polices R.C. professionnelle Bureaux d'Etudes et Ingénieurs conseils en bâtiment". A.F. 1964 P. 299 ; d'HAUTEVILLE (A) : Responsabilité et assurance des Ingénieurs - conseils et des bureaux d'étude Thèse Paris 1977.

Les bureaux d'études.

(٩)

Les sociétés d'ingénierie

(١٠)

(١١) في هذا المعنى : ديوب ص ١٢٥

والخطأ الذي قد يقع في ممارسة هذه الأعمال ، يمكن أن يوجب مسؤولية مهنية « ثقيلة جدا » (١٢) . وليس في ذلك غرابة . فهذه الأعمال هي من الأهمية ، حتى أن نجاح المجموع الصناعي ، في النهاية ، يكاد يكون متوقفا عليها .

ويعرف السوق التأميني الفرنسي ، وثيقة لتغطية مثل هذه المسؤولية ، وأن كانت القيود العديدة التي تحيط بالضمان فيها ، تجعلها في الحقيقة بعيدة عن أن تلبى طموحات المستأمنين ، على ما سيتضح مما يلي :

موضوع الضمان في هذه الوثيقة :

٧) — تجد هذه الوثيقة محلها ، أو موضوعها ، طبقا لصريح نصوصها ، في تأمين المستأمن « ضد الآثار المالية للمسؤولية المهنية التي يمكن أن يتعرض لها ، على أثر أضرار جسمية ، أو مادية ، أو غير مادية ، تحدث للغير » (١٣) .

ويتضح من هذه الصياغة ، أن موضوع الضمان في هذه الوثيقة محدد بقتيدتين : يتعلق أحدهما بطبيعة المسؤولية المغطاة ، فيما يتعلق الثاني بصفة من ينحق به الضرر الناجم عن خطأ المستأمن .

فمن الناحية الأولى ، ينحصر الضمان في مسؤولية المستأمن « المهنية » (١٤) . أي أنه لا يعطي — وطبقا لصريح نصوص هذه الوثيقة — إلا « أداءات المستأمن الذاتية » (١٥) . ولذلك تكون مستبعدة ، وصراحة ، من إطار هذا الضمان « جميع أنشطة تنفيذ الأعمال المسادية » (١٦) .

(١٢) ديبو من ١٣٥ .

(١٣) :

“...de garantir l'assuré contre les conséquences pécuniaires de la responsabilité professionnelle qu'il peut encourir par suite de dommages corporels, matériels, ou immatériels causés aux tiers”.

La responsabilité professionnelle.

(١٤) :

“Les prestations intellectuelles de l'assuré”.

(١٥)

(١٦)

“Toutes activités matérielles d'exécution d'ouvrages ou travaux”.

ومن الناحية الثانية ، ينحصر الضمان في الأضرار التي تصيب الغير من جراء النشاط الذهني للمستأمن .

ولفظه الغير هنا هي لفظة « مضلة » (١٧) في الحقيقة ، إذ قد تحمل على الاعتقاد بأن هذه الوثيقة تواجه فقط خطر المسؤولية التقصيرية التي يمكن أن يتعرض لها المستأمن وأنه لا شأن لها بخاطر مسؤوليته العقدية ، حين أن الحقيقة ليست كذلك . فالمقصود بهذه اللفظة ، هو معناها الخاص بها في لغة التأمين الفنية ، أي كل من عدا المستأمن من الأشخاص (١٨) سواء أكان أجنبيا تماما عنه ، أم كان من متعاقديه . بل الغالب أن الضمان في هذه الوثيقة سوف يسرى في شأن أضرار تلحق بالطائفة الأخيرة من الأشخاص ، مادام أن « مكاتب الدراسات هذه ، لا تملس — بمعنى الكلمة — نشاطا خطرا في مواجهة الأعيار ، بالمعنى الذي يفهمون به في القواعد العامة » (١٩) . وإنما يتحمل دورها الأساسي — على العكس — في أعمال التصميم . والجانب الأكبر من الأضرار التي يمكن أن تسببها هذه الأعمال ، يلحق — بداهة — من نفذت لحسابهم (٢٠) .

الحدود المالية للضمان فيها :

٧٢ — ذكرنا أن الخطأ الذي يقع في أعمال الدراسات والتصميمات ، قد يؤدي إلى مسؤولية ثقيلة جدا ، أو على حد تعبير البعض ، قد تكون له نتائج « مفاجئة » (٢١) . بما يجعل من غير المنتظر أن تقدم هذه الوثيقة تغطية لكامل مسؤولية المستأمن .

لذلك فإنها تضع حدا أقصى للضمان ، هو عادة ٢ مليون فرنك . هذا الحد يتعلق في آن واحد بكل كارثة على حدة ، وبعدة الضمان السنوية بأكملها ، بمعنى أنه إذا ما كانت الكارثة التي وقعت تتجاوز هذا الرقم ، فإن المؤمن لن يدفع أكثر

(١٧) ديبو ص ١٢٩

(١٨)

(١٩) ديبو ص ١٢٩ .

(٢٠) في هذا المعنى : ديبو ص ١٢٩ .

(٢١) ديبو ص ١٤٠ .

Toute personne outre que l'assuré.

منه ، كما ان يتجاوزته أيضا — وفي كل الأحوال — مجموع ما يدفعه طيلة مدة الضمان السنوية .

وليس من شك في أن هذا الحد الأقصى المزدوج ، يتضائل بشكل واضح أمام المسؤوليات الضخمة التي يمكن أن يتعرض لها المستأمنون . ومن ثم فإنه يضاف الى حد كبير من أهمية هذه الوثيقة .

ان مكاتب الدراسات تضطلع اليوم باعداد تصميمات لأعمال تتكلف مبالغ خيالية ، حين أن ما تحصل عليه من مكافآت نظير عملها هذا يكون متواضعا غالية التواضع بالمقارنة لهذه المبالغ ، وبالمقارنة أيضا للمسئولية الجسيمة التي تتهددها . فلا أقل من أن تجد في التأمين وسيلة لحمايتها من هذه المسئولية^(٢٢) .

❦

لذلك يكون من المفهوم ، مطالبة المستأمنين الفرنسيين ، بأن يرتفع الحد الأقصى للضمان في هذه الوثيقة الى ٣٠ مليون فرنك^(٢٣) . صحيح أن هذا الرفع سوف يترتب عليه زيادة في سعر القسط ومن ثم زيادة فيما يطلبه المستأمنون من مكافآت عن أعمال الدراسة والتصميم ، لكن ذلك « يشكل ضمانا جديا لأرباب العمل أنفسهم »^(٢٤) .

الحدى الأدنى للضمان فيها :

٧٣ — وعادة ما يكون الضمان في هذه الوثيقة ، سنويا^(٢٥) . حين تكون العبرة ، في هذا الصدد ، بتاريخ المطالبة القضائية الموجهة للمستأمن (فهذه المطالبة هي التي يجب أن تحدث خلال فترة سريان الضمان) ، وليس بتاريخ حدوث الضرر ، ولا تاريخ انكشاف خطأ المستأمن^(٢٦) .

(٢٢) في هذا المعنى : ديبو ص ١٤١ .

(٢٣) أشار لذلك ديبو ص ١٤١ .

(٢٤) ديبو ص ١٤١ .

(٢٥) "à échéance annuelle". DUBOUT, P. 143.

(٢٦) وفي الحقيقة ، فإن الخطأ في الدراسات أو التصميمات لا يكتشف من فورهِ عادة ، وإنما من خلال تنفيذ الأعمال ووضع هذه الدراسات موضع التطبيق العملي . بل يطلب حتى إن يتأخر انكشافه الى ما بعد الانتهاء كلية من تنفيذ الأعمال وتسليمها لمن تفيزت لحسابه . راجع في هذا المعنى : ديبو ص ١٤٢ .

« وفي هذا المعنى ، تتضمن هذه الوثيقة — عادة — شرطاً يقضي بأن الضمان فيها ينطبق على « المطالبات التي توجه — لأول مرة — ضد المستأمن ، خلال فترة التأمين ، بصرف النظر عن تاريخ حدوث الواقعة الضارة » (٢٧) . وبذلك فإنها يمكن أن تغطي المسؤولية ، التي تحركت دعواها خلال فترة التأمين ، حتي ولو كانت مترتبة على « تدخلات مهنية نفذها المستأمن قبل تاريخ بدء سريانها » (٢٨) . اللهم الا اذا كان هذا المستأمن سىء النية (٢٩) . وبالمقابلة ، فإن « ضمان المؤمن لن يعد يسرى اذا بما أنهيت الوثيقة أو أوقف سريانها لأي سبب كان » (٣٠) .

المطلب الثاني

وثيقة ضمان جميع مخاطر الأعمال الجارية للتنفيذ (٣١)

La police tous risques chantier

التعريف بها ، ووظيفتها المتشعبة :

٧٤ — وثيقة ضمان جميع مخاطر الأعمال الجارية للتنفيذ ، ليست — بالمعنى القانوني — وثيقة تأمين مسئولية ، وإنما هي ، أصلاً ، وثيقة تأمين أشياء (٣٢) .

ذلك أن موضوعها الأساسي ، هو في الحقيقة ، تغطية الأضرار أو الخسائر التي يحتمل أن تصيب — خلال مدة معينة — العمل l'ouvrage نفسه الجاري

(٢٧) (٢٨) أشار لذلك ديوب من ١٤٢ ، ١٤٤

(٢٩) في هذا المعنى ديوب من ١٤٤ .

(٣٠) ديوب من ١٤٤ .

(٣١) راجع في هذا الشأن :

JOURDAN (A.) : L'assurance Tous Risques Chantiers. A.F. 1969 P. 286 ; GULLY (A.) : Les risques relatifs à l'exécution d'un chantier (Fourniture d'un ouvrage). A.F. 1974 P. 815.

وانظر أيضاً : ديوب من ١٤٥ وما بعدها ، والراجع المتعار اليها فيه Assurance de choses. (٣٢)

تنفيذه ، لكنها ، ونشكل ثانوي ، هي أيضا وثيقة تأمين مسؤولية تقصيرية . إذ هي الى جانب الهدف الأساسي سابق الإشارة ، تغطي أيضا ، وبموجب صريح نصوصها : « الآثار المالية للمسؤولية التقصيرية التي يمكن أن يتحملها المستأمن ، نتيجة أضرار جسمية ، أو مادية ، ، وما يترتب على هذه الأضرار من نتائج ، اثر حوادث تقع للمير ، ترجع الى تنفيذ العمل ، وتحدث بموقعه » (٣٢) . على أن يكون من المفهوم ، في هذا الخصوص ، أنه فيما يتعلق بالأضرار الجسمية ، يكون جميع المساهمين في تنفيذ الأعمال (٣٤) ، في حكم الأعيان في العلاقة فيما بينهم (٣٥) .

٧٥ - وقد يظهر من التحديد السابق ، أن هذه الوثيقة لا صلة لها بمخاطر المسؤولية العقابية التي يمكن أن تنجم عن صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، موضوع الدراسة في هذا البحث . لكن الحقيقة ليست كذلك ، لأن وثيقتنا هذه ، وهي تغطي العمل نفسه الجاري تنفيذه ، تتطوى في نفس الوقت على تغطية لمخاطر المسؤولية العقابية سواء في العلاقة بين المترم بتنفيذ هذا العمل (المورد) ومن يساهمون معه في هذا التنفيذ ، أو في العلاقة بينه ومن ينفذ العمل لحسابه (المستورد) ، كما سيتضح تفصيلا فيما بعد . وليس في ذلك شئ غريب . فالواقع ، أن التأمين قد يكون ، في ظاهره ، تأمينا على أشياء حين أنه « يخفي في الحقيقة ، تأمين مسؤولية حقيقي » (٣٦) . والأمثلة على ذلك

« Les conséquences pécuniaires de la responsabilité civile (٣٢) délictuelle et quasi délictuelle pouvant incomber à l'assuré en raison des dommages corporels ou matériels et des dommages immatériels qui en sont les conséquences, à la suite d'accidents causés à un tiers, imputables à l'exécution de l'ouvrage et trouvant leur origine sur le lieu du chantier ».

(٣٤) الذين يكون لهم ، كما سنرى ، صفة المستأمنين .

(٣٥) راجع ديويو من ١٤٦ .

(٣٦)

DUBOUT P. 147 ; et en même sens : COURTIEU : note sous Paris 5/12/1975 Ar. 1976-1101.

كثيرة ، وان كان المقام لا يتسع لها^(٣٧) . ووثيقتنا هذه ، هي نفسها أحد هذه الأمثلة .

موضوعها :

٧٦ - بدهى أن للمشروع (المترم بتوريد المجموع الصناعى المتكامل) ، مصلحة شخصية في حفظ العمل *rouvroge* الذى ينفذه ، وحمايته من الأضرار ، الى أن يتم تسليمه للمتعاقد ، دائته أو عميله ، لسبب بسيط جدا أنه يظل هو المالك له حتى تلك اللحظة .

بيد أن هذه المصلحة تتوافر ، في الحقيقة ، أيضا لمن يساهمون في تنفيذ هذا العمل ، لأن تسببهم في الأضرار به ، أو بانشاءات مؤقتة ، أو بمواد لازمة أو بمعدات ، تتفق به^(٣٨) ، سوف يعرضهم للمسئولية في مواجهة هذا المشروع .

ولذلك ، فإن هذا الأخير - باكتسابه لهذه الوثيقة - انما يؤمن بها ، في الحقيقة ، نفسه ، وكذلك هؤلاء المساهمين . وتكون قد غطت ، في آن واحد ، مصلحته كمالك ، وكذلك خطر المسئولية المقدية التى تتهدد هؤلاء الآخرين^(٣٩) . الأمر الذى يضى علىها « خاصة جامعة »^(٤٠) . كما أن التحديد الواسع للمؤمن له *assuré* فيها ، على النحو السابق^(٤١) ، بالرغم من وحدة المحتتب *le souscripteur* (وهو المشروع) يجعلها ، من الناحية العملية ،

^(٣٧) ومن الأمثلة البارزة على ذلك : ما يبرمه المودع لديه ، من تأمين ، على الشيء المودع ، اذ يكون القصد منه ، حقيقة ، رغم ان ظاهره هو تأييد الشيء ، هو تنطية المسئولية التى يمكن ان يتعرض لها في مواجهة مالك هذا الشيء . راجع : من تطبيقات القضاء الفرنسى لهذا المثال :

Civ. 5/2/1974 (procés 2) R.G.A.T. 1975 — 58 et note BESSON (A) :
واتظر : من تطبيقات القضاء ، لأمثلة اخرى على هذا الازدواج :

Civ. 5/2/1974 (procés 2) R.G.A.T. 1975 — 58 et note BESSON (A).
ولازيد من التفاصيل ، في هذه الحقيقة ، راجع : بيكلر وبيسون ، المرجع سابق الإشارة ، بند ٣٦٩ .

"Un caractère collectif" DUBOUT P. 149. (٤٠)

(٤١) حيث يشمل جميع المساهمين في تنفيذ العمل .

مساوية لـ « شرط التخلي عن الرجوع »^(٤٦) ، ومؤدية دور التأمين لحساب الغير^(٤٧) . وهو ما سوف يزداد وضوحا حين نعرض الآن لموضوعها :

٧٧ - (أ) فخلال تنفيذ الأعمال ، وكذلك خلال « فترة الاختبار »^(٤٨) السابقة على تسلمها بشكل نهائى من قبل المستورد ، يكون المساهمون في هذا التنفيذ مسئولين عقديا ، كما هو معروف ، في مواجهة المشروع^(٤٩) ، عن الأضرار التى يمكن أن يسببوها للعمل . ووثيقتنا هذه ، كوثيقة تأمين أشياء ، حين تغطي الأضرار التى تصيب هذا الأخير ، غانها بذلك نفسه تتضمن ، كما قلنا ، تغطية جماعية لمسؤوليتهم هذه ، المقدية . والجديد الذى يمكن اضافته هنا ، أن الضمان في هذه الوثيقة ، يجوز أن يمد ليشمل ، الى جانب الضرر الذى يلحق بالعمل نفسه ، ما يمكن أن يتفرع من نتائج على هذا الضرر^(٥٠) (كفوات الكسب بسبب التأخر في تشغيل المصنع ، أو الأجور الإضافية التى ستدفع من أجل انتهاء العمل في الموعد المحدد الخ)^(٥١) . وهو ما يعنى ، اذ ذاك ، أن الوثيقة سوف تغطي مسئولية هؤلاء المساهمين عن الضرر الذى يلحق العمل مباشرة ، وكذلك مسئوليتهم عن توابع هذا الضرر .

٧٨ - (ب) وبعد التسليم المؤقت للأعمال ، تبدأ فترة ضمان تعاقدى ، يتحمل به المشروع في مواجهة عميله ، هى التى تسمى ، كما سبق أن أشرنا ، فترة الاختبار . وبإبرام هذه الوثيقة ، لتغطية « الأضرار التى تظهر في العمل والنتيجة عن عيب مواد استخدمت فيه أو عن سوء تشغيل في الفترة السابقة على التسليم ، أو عن الإهمال أو الخطأ أو سوء التقدير عند زيارات الفحص

“Clause d'abandon de recours ” DUBOUT P. 150. (٤٢)

“Assurance pour compte”. DUBOUT P. 150. (٤٣)

“La période de maintenance”. (٤٤)

وهى الفترة التى تفصل ما بين التسليم المؤقت للأعمال ، وتسلمها بشكل نهائى .

(٤٥) هذا الأخير الذى يكون هو المسئول وحده ، عقديا ، في مواجهة عميله

(المستورد) .

(٤٦) أو وفقا لتعبير دييو ص ١٥٠ .

Les “conséquences immatérielles d'un sinistre garanti”.

(٤٧) راجع : دييو ص ١٥٠ .

أو الصيانة أو الإصلاح ، ونتائج هذه الأضرار «^(٤٩)» ، فإن المشروع ، يغطي ، هو أيضا ، المسؤولية العقدية التي يمكن أن يتعرض لها في مواجهة عميله .

نظامها :

٧٩ - تحظى هذه الوثيقة ، في الواقع ، باقبال واضح من جانب المستأمنين . وذلك ليس بمستغرب ، لسببين : أولا ، أنها - وهي تكفل ، بواسطة عمية تأمين واحدة ، ضمان العمل نفسه وكذلك بعض مخاطر المسؤولية المرتبطة به - أنما تشكل « تبسيطا هاما »^(٥٠) . ثانيا : أن شروطها هي في الواقع ، شروط مرضية بوجه عام ، سيما وأنها قد خضعت مؤخرا لبعض التعديلات أو التحسينات الهامة ، على ما سيوضح مما يلي :

(١) من حيث مبلغ الضمان :

٨٠ - تمنح هذه الوثيقة ضمانا لا بأس به . ويتزايد ارتفاعه شيئا فشيئا مع التطور الزمني . وقد وصل في بعض الصفقات الى ٣٠٠ مليون فرنك^(٥١) ^(٥٢) .

وضخامة هذا المبلغ أكبر ، ولا شك ، من قدرة تحمل شركة بمفردها . لذلك فإن هذا النوع من الوثائق يمنح ، عادة ، من خلال اعتماد مؤمن (Pool) لكن ذلك لا يصح أن يحمل على الاعتقاد بأن هناك احتكارا لهذا النوع من الضمان ، بالمعنى الحقيقي . إذ ، على العكس ، هناك بعض المنافسة ، من أجل اعطائه ، في سوق التأمين الفرنسي . فإلى جانب « الاتحاد الفرنسي » Le Pool français الذي يضم كبرى شركات التأمين الفرنسية^(٥٣) ، توجد اتحادات

(٤٨) دييو ص ١٥٠ ، نقلا - على ما يبدو - من صريح نصوص هذه الوثيقة .

(٤٩) دييو ص ١٥٣ .

(٥٠) أشار لذلك دييو ص ١٥٣ .

(٥١) حينئذ ، في الصفقات العادية ، يدور عادة في حدود ١٠٠ مليون فرنك .

أشار لذلك دييو ص ١٥٣ .

(٥٢) وهي شركات : U.A.P ; A.G.F ; G.A.N ، أشار لذلك

دييو ص ١٥٣ .

Pools أخرى تمنح وثائق من هذا النوع خاصة بها ، كتحداد كونكورد واتحاد
M.G.F. بل هناك من شركات التأمين الأجنبية ما دخل حلبة المنافسة في هذا
المجال .

(ب) من حيث سعر القسط :

٨١ - يتحدد سعر القسط في هذه الوثيقة ، بالنظر الى المبلغ الاجمالي
للمصفقة^(٥٣) ، مع أخذ جميع العناصر المميزة للأعمال الجارية le chantier
في الاعتبار : كتوقع العمل ، وما اذا كانت الوسيلة مجربة أو غير مجربة ، والخبرة
العامة للمشروع في هذا المجال ، وذاتية وصفة الموردين والمقاولين من الباطن ،
والموقع الجغرافي ، والمدة ، والرجوع على المقاولين من الباطن أو التخلي عنه ،
ومخاطر الجوار ، وأقصى كارثة محتملة الخ^(٥٤) .

(ج) التعديلات المستحقة التي دخلت عليها :

٨٢ - وبناء على رغبة ملحة من جانب طالبي هذه الوثيقة ، دخل عليها
مؤخرا تعديل فني هام ، يتعلق بتنظيم ما كان يشترطه المؤمنون لأنفسهم
— عادة — فيها ، من الحق في انائها على أثر وقوع كارثة خلال مدة الضمان .
وهو اشتراط كان بالغ الخطورة على المستأمنين ، حيث كان يصعب عليهم
— عادة — بعد هذا الانهاء ، أن يجدوا مؤمنا بديلا^(٥٥) فأصبحت تتضمن في هذا
الشأن ، شرطا^(٥٦) يجرى على النحو التالي :

» ١ - يتنازل المؤمن عن التمسك ، بوقوع كارثة أو عدة كوارث ، كسبب
وحيد لحقه في انهاء هذه الوثيقة .

٥٣) صفة توريد المجموع الصناعي المتكامل ، في العلاقة بين المشروع وعميله
(المستورد) .

٥٤) راجع : ديبو ص ١٥٤ .

٥٥) راجع : ديبو ص ١٥٥ .

٥٦) أوصت بلجراجة فيها ، لجنة روزا . لشار لذلك ديبو ص ١٥٤ .

٢ — اذا كانت الأعمال الجارية التنفيذ *le chantier* تتسم بما يدعو للقلق ، فان للمؤمن أن يعذر المستأمن بأن يتخذ ، خلال مهلة محددة ، التدابير اغنية الملائمة . فاذا ما اعتمد المؤمن هذه التدابير ، وجب أن توضع موضع التنفيذ خلال مهلة محددة . وعدم احترام هذه المهلة أو تلك ، يمكن أن يكون سببا للانهاء .

٣ — اذا رفض المؤمن التدابير المقترحة ، وجب عليه أن يحيط المستأمن علما بالشروط الجديدة للإبقاء على الضمان . ورفض المستأمن لهذه الشروط ، يمكن أن يؤدي الى الانهاء .

(د) التوسعات المأمولة :

٨٣ — غير أن طالبي هذه الوثيقة ، لا يزالون يأملون أن يتسع نطاق التأمين فيها ، ليشمل ، فضلا عن تغطية جميع مخاطر الأعمال الجارية التنفيذ ، على التفصيل السابق ، تغطية جميع المخاطر الملازمة للصفقة « من أولها لآخرها » (٥٧) : كمخاطر النقل ، والتخزين التمهيدى ، واجراء التجارب ... الخ . بل يطمعون في أن تتضمن ما يسمح ببقاء سريانها طيلة مدة عشر سنوات من يوم تسليم الأعمال حتى تغطى أيضا مسئوليتهم العشرية كمشيدين (٥٨) .

المطلب الثالث

تغطية خطر اخفاق المشروع في الوفاء بما ضمن تحقيقه

من النتائج (٥٩)

تهديد ، وتقسيم :

٨٤ — ذكرنا أن صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، تتميز — بوجه عام — بتعدد وثقل ما تتضمنه من التزامات . وأنه ، مع التطور ،

"De bout en bout" DUEOUT P. 155.

(٥٧)

(٥٨) اشار لذلك : ديوي ص ١٥٥ .

(٥٩) راجع ، في هذا الشأن ، مقال : ديلاج ، سابقى الاشارة ، ديوي

ص ١٥٦ — ١٧١ .

تتزايد أكثر فأكثر اقتضيات العملاء ، من النتائج ، التي يكون المشروع الصناعي ملزما بضمان تحقيقها^(١٠) على الوجه المتفق عليه تماما ، فيما يعرف في الاصطلاح الفرنسي بالسب : Garantie de performance^(١١) .

غير أنه ، فيما عدا هذه السمة المشتركة ، تتنوع — في الواقع — هذه الصفقات ويختلف مضمونها من حالة لأخرى . بما يبدو من الصعب معه وضع تصور شامل واضح ودقيق ، لهذه النتائج أو الضمانات . ويزيد من هذه الصعوبة ، تلك السرية التي تلازم هذه الصفقات عادة^(١٢) ، نظرا لما تتضمنه شروطها — أحيانا — من بيان أو توضيح لوسيلة صناعية مبتكرة .

٨٥ — ولا تزال — في الحقيقة — تغطية خطر اخفاق المشروع في الوفاء بما التزم به في الصفقة من ضمانات ، أو بما تعهد بتحقيقه من النتائج ، قليلة الانتشار في فرنسا . كما لا يعرف السوق التأميني هناك ، وثيقة نموذجية في هذا الشأن^(١٣) ^(١٤) وهذا سبب آخر لصعوبة دراسة هذه التغطية . بل إن الوثائق ، في هذا المجال ، على قلتها ، أحيانا ما تكون متضمنة ، هي الأخرى ، سرطا بالسرية clause de secret ، له مبرراته التي سنعرض لها فيما بعد^(١٥) ، يلتزم المشروع ، بمقتضاه ، بعدم الكشف عن وجودها .

٨٦ — لكن هذه الصعوبات جميعا ، لا تحول ، مع ذلك ، دون استخلاص المخطوط العريضة التي تحكم — عادة — تغطية هذا النوع من الخطر في الوثائق

(٦٠) راجع سابقا بند ١٥ .

(٦١) أو بضمان الـ :

Bonne Conformité

(٦٢) وهذا ، طبعاً ، فضلا عن التزام المستورد ، في هذا النوع من الصفقات ، بمراقبة السرية في استخدام التكنولوجيا المنقولة اليه وعدم افشائها ، ولا تعرض للمسئولية . بل ان هذا الالتزام هو أحد أهم التزاماته . راجع في هذا المعنى : د. سميحة القليوبي ، المحاضرة مسبقة الإشارة ص ٢٥ .

(٦٣) وربما يكون ذلك مذهباً ، لما أسلفنا قوله من تنوع هذه للصفقات واختلاف مضمونها .

(٦٤) أشار لذلك ، ديبو ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٦٥) راجع لاحقاً بند ٩٢ .

المطروحة ، وذلك من حيث : نطلق هذه التغطية ، وشروطها • ونحن نعرض لهذه ونلك ، كل في فرع على حدة ، على النحو التالي :

الفرع الأول

نطلق هذه التغطية

(١) محلها (او موضوعها) :

٨٧ — طبقا لشروط مألوف ، في الوثائق المطروحة في هذا المجال ، تكون مغطاة : « الجزاءات أو التعويضات ، أو المصاريف الاضافية ، التي يمكن أن يكون المستأمن عرضة لها ، بناء على تعهدات تعهد بها بمناسبة ابرام الصفقة ، والتي تترتب على عدم احترام مهل ، أو عدم تحقيق أو التأخر في تحقيق معدلات منصوص عليها في هذه الصفقة ، خاصة بكفاءة انتاج المصنع المزمع انشاؤه ، أو بسفة المنتجات ، أو باستهلاك مادة أو طاقة » (٦٦) •

أولا — الجزاءات :

٨٨ — يقصد بالجزاءات المشار اليها في النص السابق ، تلك الجزاءات المحددة أو المشروطة سلفا في صفقة توريد المجموع الصناعي ، لمواجهة اخلال المشروع بما تعهد به فيها من ضمانات •

(٦٦)

“La couverture des pénalités, dommages et intérêts ou frais supplémentaires, exposés par l'usager en raison des engagements pris par lui à l'occasion de la réalisation du marché et résultant du non respect des délais et/ou de la non obtention ou du retard dans l'obtention des normes prévues dans le dit marché, en ce qui concerne la capacité de production de l'usine à construire, la qualité du produit et la consommation de matière ou d'énergie”.

أشار لنلك : ديبو ص ١٥٨ •

وتأخذ هذه الجزاءات ، في العادة ، ثلاث صور : جزاءات تأخير^(٦٧) ، تواجه فرض ما لو حل التاريخ المحدد بالصفقة ولم يكن المصنع في حالة تشغيل كامل . وجزاءات ، توصف بأنها ، غنية^(٦٨) ، تواجه فرض ما لو كان المصنع يعمل في التاريخ المحدد لكنه لا يحقق المعدلات les normes المشروطة ، كما وكيفاً أو استهلاكاً وان كان احتمال إمكان أن يحقق هذه المعدلات في المستقبل المنظور ، أمراً وأرداً ، وجزاءات عن الـ rebut ، أو ما يمكن أن نسميه بالاختفاق ، تواجه فرض ما لو تبين - في نهاية مهلة محددة تحسب من يوم تشغيل المصنع - أن هذا الأخير لم يحقق المعدلات المطلوبة .

وتقدر هذه الجزاءات جميعها ، عادة ، بنسبة مئوية من إجمالي مبلغ الصفقة . وهذه النسبة تكون ، فيما يتعلق بالجزاءين الأول والثاني ، نسبة تصاعدية ، أي متزايدة مع مرور الوقت : فهي تتحدد - عادة - بـ ٠,٢٥٪ عن كل أسبوع تأخير ، بالنسبة للأسابيع الأربعة الأولى ، وبـ ٠,٠٥٪ عن كل أسبوع من الأسابيع التالية . أما فيما يتعلق بالجزاء الثالث ، فإن هذه النسبة تكون ثابتة وتتحدد - عادة - بـ ٠,٥٪ من مبلغ الصفقة^(٦٩) (٧٠) (٧١) .

Des pénalités de retard.

(٦٧)

des pénalités techniques.

(٦٨)

(٦٩) أن لم يفضل المستورد ، استعمال الخيار الآخر المخصوص عليه في الصفقة ، بانهاء هذه الأخيرة كلية .

(٧٠) راجع في تحليل هذه النسبة ، على أنها ، تطبيق لفكرة الشرط الجزائي ،

ديبو ص ١٦٠ .

(٧١) ويرى البعض انه من المناسب - رغم عبومية التعبير عن هذه الجزاءات في نصوص الوثائق المطروحة - التمييز في الاخلال الذي يستوجبها : فما يكون منه نتيجة غير مباشرة لحادث (accident) وقع اثناء عملية (نقل) ، متعلقة بتنفيذ الصفقة ، أو اثناء عملية التشييد بموقع العمل (Pendant le chantier) تكون الجزاءات عنه ، من قبيل الخصائر أو الأضرار النتجة لهذا الحادث ، ويمكن من ثم تغطيتها بتطوير (أو توسيع) الوثائق التي تغطي الأصل ، أي بوثيقة مخطرات النقل (transport) ، أو بوثيقة ضمن جميع مخطرات الأعمال الجارية التنفيذ (tous risques chantier) ، دون حلجة إلى أخلها في إطار

الوثيقة محل الدراسة . أما ما يكون منها لا يرجع إلى حادث (كذلك الذي يرجع مثلاً إلى خطأ في التصميم ، أو في ملاحظة الأعمال ، أو في تنسيق عملية التنفيذ ، أو في التطبيقات المعطاة في شأن تركيب وتشغيل المعدات ، أو ذلك الذي يرجع إلى تأخر أو خطأ من جانب الموردين ، أو الممولين من البلطن الخ) ، فانه - على حد

=

ثانياً - المصاريف الإضافية :

٨٩ - أما هذه المصاريف ، فالمقصود بها ، ما قد يتعرض المشروع لدفعه من مبالغ (كتمن لمواد ، أو كأجر لأيدى عاملة) : اما كإجراء وقائي ، بغية تدارك تطبيق جزاءات الصفقة عليه ، أو كإجراء علاجي ، حتى يفي بما تعهد به في هذه الأخيرة مما يقال له الالتزام « بحسن التنفيذ "do make good" » ، وهو التزام المشروع بأن يستبدل بالمواد المعيبة ، مواد أخرى تستجيب للنتائج المترتبة^(٧١) .

وهذه المصاريف يمكن أن تمثل مبالغ ضخمة في بعض الأحيان . فقد يكلف "وفاء بالالتزام سابق الإشارة ، مثلاً ، « ثمن منشأة جديدة »^(٧٢) . هذا فضلاً عن كونها ، بداهة ، غير قابلة للتوقع . ولذلك كله ، يكون من المفهوم أن يكون ضمانها أصعب بكثير من ضمان جزاءات ، منصوص عليها ، ومقدرة ، سلفاً في الصفقة^(٧٣) .

(ب) الحالات المستبعدة :

٩٠ - وتحرص الوثائق المطروحة في هذا المجال ، على استبعاد بعض حالات من إطار التغطية التي تمنحها : تارة تحت مسمى حالات « عدم تأمين non-assurance » ، وأخرى تحت مسمى حالات مخاطر مستبعدة « exclusions » ، كما لو أن هناك غارقاً في الطبيعة بين هذه وتلك ، وهو أمر غير مفهوم في الحقيقة . بل إن تحليل بعض هذه الحالات ، يكشف عن أنها أقرب إلى أن تكون حالات سقوط *déchéance* للحق في الضمان

٧١ - هو الذي يشكل « صميم » موضوع هذه الوثيقة . راجع دييو ص ١٦١ .
(والأمثلة سالفة الذكر ، قد نقلها في الحقيقة عن تقرير لجنة روزا) .

٧٢) راجع سابقاً بند ٨ والهوامش المتعلقة بهذا الموضوع ، في هذا البند .

٧٣) دييو ص ١٦٢ .

٧٤) ولذلك ، فإن الوثائق المطروحة في هذا المجال ، لا تغطي دائماً شروط الصفقة بالكامل . وبعض الالتزامات التي يقبلها المورد (المستأمن) ، وبخاصة الالتزام بحسن التنفيذ ، سابق الإشارة ، لا تلقى تغطية كلية . أشار لذلك دييو ص ١٦٢ .

منها الى حالات مخاطر مستبعدة أو عدم تأمين(٧٥) • على أية حال ، تتمثل هذه الحالات وتلك ، عادة ، في :

أولا - حالات عدم التأمين :

٩١ - تتضمن الوثائق ، دائما ، حالتين من هذا القبيل ، هما :

١ - حالة ما اذا كان المستامن قد وعد في الصفقة بنتائج ، لا يمكن - عتلا - في ضوء ما وصل اليه العلم - الوعد بها •

٢ - حالة ما اذا كان « لا يحتفظ بمجموعة عمل من الأكفاء ، من أجل تدريب اليد العاملة ، والتمكن من حسن تنفيذ الصفقة ، مع أخذ طبيعة ومدى الاداءات الواجبة التقديم ، في الاعتبار »(٧٦) •

ويبرر هاتين الحالتين ، وخاصة الأولى منهما ، أن الكارثة فيها تكون في الحقيقة أمرا مؤكدا تقريبا • أو بعبارة أخرى ، أن الخطر فيها يفتقر الى خاصية الاحتمال(٧٧) •

٩٢ - ويضاف اليها تقدم ، حالات أخرى ، تتضمنها - أحيانا - بعض الوثائق • وهي حالات تكشف عن « ريبة مبررة »(٧٨) لدى المؤمنين ، تجاه تغطية هذا النوع من الخطر ، وتلبى رغبتهم في أن تكون لهم مكتة الرقابة عليه • وهذه الحالات هي :

(٧٥) راجع في التفرقة بين السقوط وعدم التأمين ، مؤلفنا : سقوط الحق في الضمان ، ط ٧٩ - ١٩٨٠ (الناشر دار الفكر العربي) ، ص ٢٤٥ وما بعدها ؛
ابنود من ٢٨٧ - ٢٩٩ •

"Ne maintient pas un personnel qualifié pour encadrer la main d'oeuvre et permettre la bonne exécution du marché compte tenu de la nature et de l'étendue des prestations à fournir" DUBOUT P. 162.

(٧٧) في هذا المعنى : دييو ص ١٦٣ •

(٧٨) دييو ص ١٦٣ •

١ - حالة ما « اذا كشف المستأمن ، للمتعاقد ، أو لأي شخص من الغير ، أو للمقاولين من الباطن ، أو للموردين ، أيًا كانوا ، عن وجود الوثيقة » • ويبرر هذه الحالة ، أن هذا العمل ، يمكن أن يشجع على الإهمال من جانب المساهمين في تنفيذ الأعمال ، أو على اقتضاءات اضافية من جانب المتعاقد (المستورد) (٧٦) (٨٠) •

٢ - حالة ما « اذا لم يخطر المستأمن ، المؤمن ، في وقت ملائم ، بالتاريخ الفعلي لبدء التجارب واختبارات النتائج أو المعدلات ، حتى يمكنه من حضورها » •

ثانياً - الاستبعادات :

٩٣ - وتحت هذا المسمى ، يخرج كذلك من اطار الضمان ، الخطر المتحقق ، اذا كان يرجع بسببه الى :

- ١ - خطأ في التصميم ، لا يكون ناتجا عن مجرد خطأ مهني (٨١) •
- ٢ - تطبيق وسيلة جديدة ، أو استعمال مادة جديدة ، لا يكون المؤمن قد أعطى موافقته المسبقة عليها •
- ٣ - خطأ أو إهمال المستأمن في اتخاذ المساعي أو الاجراءات الادارية أو المالية أو الجمركية ، في أية مرحلة من مراحل التنفيذ •
- ٤ - أحداث ذات طابع اجتماعي أو سياسي ، في البلد المزمع انشاء المجموع الصناعي فيه (٨٢) •
- ٥ - أخطاء أو إهمال المتعاقد (المستورد) ، خاصة بعدم احترامه الالتزامات المنصوص عليها في الصفقة •

(٧٦) في هذا المعنى : ديبو ص ١٦٢ •
(٨٠) على أن يلاحظ ، مع ذلك ، أنه في بعض الأحيان ، يكون إبرام هذه الوثيقة شرطا في الصفقة ، يستلزمه هذا المتعاقد (المستورد) نفسه •
(٨١) كإلخفا في التصميم الناتج عن غش ، أو عن خطأ غير مقتر •
(٨٢) كالأضراب ، أو الحظر (embargo) ، راجع ، ديبو ص ١٦٥ •

الفرع الثالث

شروطها

تمهيد :

٩٤ - بدعى أن تواجه تغطية هذا النوع من الخطر بالحذر الشديد من جانب المؤمن^(٨٢) . ولذلك فانهم يشترطون شروطا مسبقة ، ذات طبيعة كيفية (أو موضوعية) ، يتعين على طالب التأمين أن يقبلها ابتداء ، وأن ينفذها أو يلتزم بها ، قبل أن يقرروا مبدأ قابلية الخطر ، موضوع هذه الوثيقة ، للتأمين . فإذا ما كان لهم ما اشترطوه ، حددوا بعد ذلك الشروط الكمية (أو الرقمية) لهذه التغطية . ونعرض فيما يلي لهاتين الطائفتين من الشروط :

(١) الشروط الكيفية^(٨٣) (أو الموضوعية)^(٨٤) :

٩٥ - إذا كان التأمين ، بحسبانه من عقود حسن النية ، يقتضى من المستأمن ، فى النظرية العامة ، أن يلتزم أقصى درجات الصدق ، فانه ، فى خصوص الخطر محل الحراسة ، يقتضى الأمر « تضامنا حقيقيا » ، و « تعاوننا مخلصا » بين طالب التأمين والمؤمن ، سواء على المستوى الفنى أو على المستوى المالى ، نظرا لـ « الخاصية المفجعة »^(٨٥) التى يمكن أن تكون ، لاختفاق المشروع فى الوفاء بالضمانات التى التزم بها .

- على المستوى الفنى :

٩٦ - يجب على المستأمن أن يمكن المؤمن من تقدير المخاطر التى يلقي عليه بعبئها . ولذلك ، فانه يتعين عليه أن يسلم نه الدوسيه الفنى للمنشأة ، ولوسيلة الانتاج المزمع تطبيقها ، فور أن يتمكن من ذلك . وبهذا يمكن أن يحيط

(٨٢) وبخاصة ، بالنظر الى ما يتسم به من ضخامة الحجم ، والخاصية الذهنية . راجع دييو ص ١٦٦ .

Quantitatives.

(٨٤)

De fond.

(٨٥)

(٨٦) دييو ص ١٦٦ .

المؤمن علما ، بكتابة شروط الصفقة ، وخطة السير العامة في تنفيذها ، ووصف الأعمال ، والسوابق المشابهة لها وما صادفها من مشاكل ، وبالكفاءة الفنية لمشروعات التي يمكن أن تساهم في هذا التنفيذ وقدراتها المالية^(٨٧) .

و فضلا عن هذه البيانات أو المعلومات « الوثائقية »^(٨٨) ، كثيرا ما يشترط المؤمن ، أن يجري بمعرفته معاينة فعلية على الطبيعة ، للتحقق من الخصائص المميزة للصفقة ، سواء من الناحية الجغرافية أو الجيولوجية أو المناخية ، ومن توافر اليد العاملة وكفاءتها^(٨٩) .

— على المستوى المالي :

٩٧ — ونظرا لضخامة الخطر المراد التأمين منه ، و « للدور الراجع انذى يمكن أن يلعبه المستامن في تحقيقه »^(٩٠) ، فان المؤمن لا يقبلون منحه تغطية كلية ، بل يرون من الضروري إشراك المستامن في تحمل جزء من عبء الكارثة ، حتى يضمنوا أن يكون معنيا ، على نحو جدى ، بعدم تحقق هذا الخطر . ولذلك فانهم يشترطون عليه ، أن تتضمن الوثيقة شرط اعفاء Franchise^(٩١) مزدوج ، لحادثهم . ينظم — عادة — على النحو التالي :

يتحمل المستامن كقاعدة (أى في كل الأحوال) ، ما قيمته ٢٪ من مبلغ الصفقة^(٩٢) ، وذلك بحد أدنى مليون فرنك ، وبحد أقصى ٣ مليون . وبعد خصم هذه النسبة ، فان الباقي من قيمة الكارثة ، يتحمل المستامن فيه نسبة ٢٠٪ .

(٨٧) (٨٨) راجع دييو ص ١٦٧ .

(٨٩) غير أنه ، حتى يكون مثل هذا التعاون الفنى « فعلا حقيقة » ، ولا يكون مفسرا من قبل طالب التأمين ، على أنه تنقيش عليه ، يتعين أن تتوافر لحرمة التأمين ، فنيون قادرون على فهم — وبالأخص على تقدير — المعطيات العلمية للدوسيه ، دييو ص ١٦٨ .

(٩٠) دييو ص ١٦٩ .

(٩١) يعرف فنيا باسم « شرط عدم التغطية الاجبارى » .

(٩٢) صفة انشاء المجموع الصناعى (فى العلاقة بين المستامن والمستورد) .

وهكذا فإن الكوارث البسيطة ، أى التى لا تتعدى الحد الأول سابق الإشارة ، سوف يتحملها المستأمن وحده . أما الكوارث الكبيرة ، فإنه سوف يشارك فى تحمل جزء منها ، حيث تخصم فى البداية النسبة الأولى ، ثم يخصم من الباقي النسبة الثانية . وما يتبقى بعد هذين الخصمين ، هو ما سوف يلتزم المؤمن بدفعه من ضمان .

بل انه بالنظر الى ما تفترضه الصفقة التى تتعلق التغطية التأمينية بمخاطرها ، من تمديد المساهمين فى تنفيذها ، فإن البعض يقترح — على ما يبدو — ألا تقتصر فكرة المشاركة فى تحمل عبء الكارثة ، هذه ، على المستأمن وحده ، وانما أن تمتد أيضا الى جميع هؤلاء المساهمين^(٩٢) .

(ب) الشروط الكمية^(٩٣) :

— مبلغ الضمان :

٩٨ — لا يثير تحديد هذا المبلغ كبير صعوبة ، فيما يتعلق بالجزاءات العقابية التى يواجهها المستأمن فى الوثيقة ، على النحو الذى بيناه . فهذه الجزاءات تكون ، على اختلاف أنواعها ، محددة ، هى بذاتها ، بنسبة مئوية من مبلغ الصفقة^(٩٤) . وفى ضوء هذه النسبة يسهل — فى كل فرض — حساب مبلغ الهوض الذى سيلتزم المؤمن بدفعه . على أن يلاحظ ما سبق أن أشرنا إليه ، من ضرورة أن تخصم من اجمالى هذا المبلغ نسب الاعفاء franchise المشروطة لمصلحة المؤمن ، وهى $\frac{2}{3}$ من مبلغ الصفقة بحد أدنى مليون فرنك ، ودد أقصى ٣ مليون . وما يتبقى بعد ذلك يخصم منه نسبة $\frac{20}{100}$ أيضا .

(٩٢) فقد تسائل فى هذا الشأن ، عما اذا :

“Il ne pourrait y avoir une véritable solidarité entre les intéressés avec la création d'un genre de garantie mutuelle de premier risque pour compte commun ; c'est au delà du montant de cette garantie que les assureurs interviendraient”. DELAGE (R.) : article 1976 précité P. 432.

Quantitatifs.

(٩٤)

(٩٥) راجع سابقا بند ٨٨ .

٩٩ - انما يثير ، على العكس ، تحديد هذا المبلغ ، صعوبة حقيقية ، في خصوص المصاريف الإضافية ، حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة بالفرض للتوقع . ويكون الأمر أكثر وأكثر صعوبة ، بالذات فيما يتعلق بما سيدفع منها وفاء من جانب المستأمن لما يقال له الالتزام بحسن التنفيذ *de mak good* لذلك فان تغطية هذه المصاريف « لا يمكن أن تواجه الا بشكل جزائي » (٦٦) .

١٠٠ - وفي كل الأحوال ، فان شركات التأمين تضع حدا أقصى لمبلغ الضمان الذي تلتزم به ، أيا كان نوع الخطر الذي تحقق (جزاءات ، أو مصاريف اضافية تحملها المستأمن) . هذا الحد الأقصى ، يكون هو الآخر ، نسبة مئوية معينة من مبلغ الصفقة (٦٧) .

— سعر القسط :

١٠١ - أثرننا من قبل الى صعوبة تحديد سعر مضبوط للقسط في الأخطار التكنولوجية ، نظرا لعدم امكان اعمال قوانين الاحماء عليها . وقلنا أن قابلية هذه الأخطار التأمين فنيا ، ستكون ، تبعا لذلك ، رهنا بالتخلي عن الأفكار التقليدية الخاصة بتأمين الأخطار العادية (٦٨) . وهذا هو ما فعله المؤمنون الفرنسيون .

فالبعض يرصد حالة واقع في سوق التأمين الفرنسي ، يعتبرها من قبيل « حسن الحظ » ، وهي أن « المؤمنين - في حالة الأخطار التكنولوجية - يتخلون عن الحسابات الاحصائية ، لصالح نظرية المقامرة (أو المضاربة) » (٦٩) . ولعل تغطية الخطر ، محل الدراسة ، مثلا بارزا على هذا التخلي .

فسعر القسط يتحدد « بنسبة مئوية من الخطر ، تتراوح عادة ما بين ٨ ، ١٠٪ » (١٠٠) . وهي نسبة ، يراها البعض بالغة الارتفاع ، يمكن - على

(٦٦) ديبو ص ١٧١ .

(٦٧) أشار لذلك ديبو ص ١٧١ .

(٦٨) راجع سلبا بند ٦٤ ، ٦٥ .

(٦٩) كيسيه ، التقرير سابق الإشارة ، ص ٤٦١ .

(١٠٠) كيسيه ، سابق الإشارة .

حد تعبيره — أن تصل الى استهلاك ما يمكن أن يعود على المستأمنين من ربح هو من قبل منخفض جدا ، بسبب المنافسة الدولية في هذا النوع من الصفقات(١٠١) .

خاتمة البحث — ملاحظات :

١٠٢ — ويبقى ، في ختام هذا البحث ، تسجيل الملاحظتين التاليتين :

١ — أن واقع السوق التأميني الفرنسي ، يشير الى أن الشركات التي تقبل تغطية مخاطر المسؤولية العقدية في صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، لا تزال قليلة العدد . وأن الضمانات التي تمنحها هي ضمانات : محدودة في موضوعها ، وضعيفة في مبلعها ، ومرتفعة جدا في سعرها . وبالذات فإن تغطية خطر اخفاق المشروع في تحقيق ما تعهد به في الصفقة من ضمانات ، لا تزال ضيقة جدا ، ولا يخاطر بالاقبال عليها الا عدد قليل جدا من المؤمنين(١٠٢) . وان كان البعض يؤكد أن « تحسين الميزان التجاري » الفرنسي ، كهدف قومي ، سوف يستحث شركات التأمين الفرنسية على ابداء قدر من الشجاعة اكبر في هذا الشأن(١٠٣) .

٢ — أن الأنواع الثلاثة ، السابق دراستها ، من وثائق التأمين ، التي تواجه مخاطر المسؤولية العقدية في هذا النوع من الصفقات ، هي — فضلا عما تتسم به أنظمتها من تعقيد — متداخلة ، في الحقيقة ، فيما بينها . الأمر الذي يستوجب « تبسيطها ، والتنسيق بينها ، حتى يكون بإمكان المستأمنين أن يحسنوا تحديد التغطيات الواجبة »(١٠٤) .

(١٠١) . انظر دييو ص ١٧٢ .

(١٠٢) . اشرار لنلك دييو ص ١٧٣ .

(١٠٣) (١٠٤) . دييو ص ١٧٣ .

المبحث الثاني

تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن المنتجات الجديدة (وثيقة مسؤولية المنتجات المدنية) (١)

Police responsabilité civile produits

تمهيد ، وتقسيم :

١٠٣ - يقصد بـ « مسؤولية المنتجات ، المدنية » ، المسؤولية التي يستحقها المنتج ، عن الأضرار التي تسببها منتجاته ، والناجمة عن « خطأ أو عيب في تصميم أو في صنع هذه المنتجات ، أو في التحضير لصنعها ، أو في

(١) راجع في هذا الشأن :

BIGOT (J) : Réflexions sur l'assurance "responsabilité civile produits livrés". R.G.A.T. 1972 P. 481 et s.; DEPRIMOZ (J) : Responsabilité des fabricants et distributeurs de produits (Rapport). R.G.A.T. 1975 P. 480 et s. ; Responsabilité civile produits et assurance. Ar. 1977 P. 1939 ; JOURDAN (A) : Quelques réflexions sur l'assurance des risques de responsabilité civile après livraison des matériels ou produits. A.F. 1968 P. 853 ; CHAUMET (F.) : Les fondements Juridiques de la responsabilité civile après livraison et le contrat d'assurance. A.F. 1969 PP. 625, 693, 775 ; Assurance responsabilité civile après livraison et étendue de la garantie dans le temps. A.F. 1976 P. 155 ; LAMY (J) : Quelques considérations techniques sur la responsabilité civile produits livrés. Ar. 1970 P. 1834 ; MULLER : R.G.A.T. 1970 précité ; PEETERS (W) : Responsabilité civile produits et assurance. A.F. 1973 P. 811 ; DOAT (ch) : La responsabilité civile par suite du vice caché des produits fournis. Ar. 1974 P. 1613 et s. ; CRISAFULLI (V) : Le risque "R.C. produits" du fabricant en droit français. R.T. Comm. 1974 P. 413 et s. : DONY : Responsabilité civile produits et assurance Ar. 1977 P. 1887 ; GAS-

تجهيزها للمرض ، أو في تقديمها «(٢)» . وهذه المسؤولية قد تكون عقابية أو تقصيرية ، تبعا لصفة المضرور .

ويعرف السوق التأميني في فرنسا ، وثيقة لتغطية هذه المسؤولية بوجه عام ، أي دون تفرقة بين ما إذا كانت المنتجات المصنوعة معروفة (أو مجربة) من قبل ، أم كانت منتجات جديدة .

بيد أن هذه المسؤولية لا تعتبر من قبيل الأخطار التكنولوجية بالمعنى الدقيق الا اذا كان الأمر يتعلق بمنتجات جديدة . وفي الحقيقة فان التأمين من هذه المسؤولية لا يثير صعوبات خاصة الا في هذا الفرض ، على ما سيبين فيما بعد .

ونعرض فيما يلي ، لحدود تغطية خطر هذه المسؤولية في اطار الوثيقة سابقة الإشارة حين يتعلق الأمر بمنتجات جديدة ، ونظام هذه التغطية . ونخصص لكل من هذين الموضوعين مطلقا مستقلا .

المطلب الأول

حدود تغطية خطر المسؤولية الناجمة عن المنتجات الجديدة

تمهيد ، وتقسيم :

١٠٤ — ان الشروع الصناعي حين ينتج منتجات جديدة ، تتعدد من هذه الجدة عدة مخاطر خاصة ، لا تعرض بشأن انتاج المنتجات التقليدية

PARD : Responsabilité civile produits et assurance, A.F. 1976 P. 586 ;
MALINVAUD (Ph) : La responsabilité du fabricant en droit français, G.P.
1973 - 2 - 463 ; OVERSTAKE (J.F.) : La responsabilité du fabricant du
produits dangereux R.T. 1972 — P. 485 et s.

(٢) ديو من ١٧٤ نقلا عن روزا .

المعروفة والمجربة من قبل ، وهذه المخاطر هي التي تطرح ، في الحقيقة ، التساؤل عن حدود الضمان الذي يمكن أن يجده في وثيقته التأمين سابقة الإشارة ، والتي تغطي ، بالفرض ، المسؤولية المدنية الناشئة عن المنتجات المصنوعة بوجه عام .

فمن جهة أولى : من المحتمل جدا ألا يحوز المنتج الجديد ، مهما أجريت عليه من التجارب والاختبارات ، للصفات أو الميزات المنتظرة ، التي كهل المشروع لعمله توافرها فيه ، فيتهدد عندئذ خطر المسؤولية المدنية لعدم توافر هذه الميزات أو الصفات .

ومن جهة أخرى ، فإنه لا شيء يؤكد ، حتى مع هذه التجارب والاختبارات ، أن المنتج الجديد ، لن يظهر في المستقبل ، وعلى غير المتوقع تماما من جانب المنتج ، قابلا للاضرار ، وهو ما يعني أن هذا الأخير يكون مهددا ، على المستويين المعقدي والتقصيري ، بما سبق أن أشرنا إليه مما يعرف بخطر التقدم .

ونعرض فيما يلي لحدود تغطية هذين الخطرين في اطار الوثيقة سابقة الإشارة ، كل في فرع على حدة .

الفرع الأول

حدود تغطية خطر عدم حيالة المنتج الجديد

للميزات أو الصفات المكلولة

١٠٥ — لا تثير تغطية خطر عدم حيالة المنتج الجديد للمزايا أو الصفات المكلولة ، كبير صعوبة ، في اطار صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة بنظام تسليم المفتاح . فهذه التغطية تكفلها الوثائق التي تكتب — عادة — بصدد هذا النوع من الصفقات وبالتحديد الوثيقة التي تواجه ما يلتزم به المشروع من ضمانات ، خاصة بفترة ما بعد تسليم الأعمال ، اذ تغطي هذه الوثيقة — كما

بيننا في موضع سابق (٢) - خطر عدم تحقيق المصنع المنشأ ، للنماذج والمعدلات المحددة أو المشروطة ، والتي تتعلق ، على الأخص بمصفة المنتجات .

١٠٦ - انما يختلف الأمر ، حين يعرض أمر هذه التغطية في اطار وثيقة تأمين « مسؤولية المنتجات » سابقة الإشارة . وما ذلك ، الا لأن اطار الضمان في هذه الوثيقة يثير الجدل . كما أن المؤمن يحرصون على تقييده ببعض القيود ، بما يجعل التساؤل وارداً حول مبدأ دخول هذا الخطر أصلاً في اطار هذا الضمان ، وخصوصاً تغطيته في جلة القول بدخوله .

١٠٧ - ولسنا نقصد في هذا الموضع ، أن نعرض - تفصيلاً - لاحكام هذه الوثيقة وعوامل تحديد اطار الضمان فيها (٣) ، فقط تجدر الإشارة ، ابتداءً ، الى أنه يخرج من هذا اطار « الشيء » (نفسه) المسلم (للمعيار) وكذلك الأضرار الحاصلة لهذا الشيء (٤) . الأمر الذي يعني أن استبدال هذا الأخير ، إذا كان غير مطابق أصلاً للمواصفات المشروطة أو اصلاحه إذا كان قد سلم مشوياً بعيد ، يكون على عاتق المنتج ، فليس هذا وذلك من الأخطار التي تدخل في اطار الوثيقة محل البحث (٥) .

ويفسر هذا الحل ، عادة ، على أساس من أن هذه الوثيقة هي وثيقة تأمين من المسؤولية وليست وثيقة تأمين على أشياء ، وبالتالي فانها لا يمكن - بمناسبة أعمال مسؤولية المنتج المعقدية - أن تغطي الشيء المصنوع نفسه (٦) .

(٣) راجع سابقاً جلد ٨٤ وما بعده .
(٤) راجع في هذا الشأن : بيجو ، مقال ١٩٧٢ سابق الإشارة ص ٤٨١ وما بعدها ، مولر ، مقال ١٩٧٠ سابق الإشارة ص ٥٧٦ وما بعدها ، فيرنيريو مقال ١٩٧٥ سابق الإشارة ، خلسة ص ٤٨٤ وما بعدها ، كيرزافيلي مقال ١٩٧٤ سابق الإشارة ص ٤١٢ وما بعدها .

(٥) "L'objet livré et les dommages causés à cet objet" DUBOUT (٥)
P. 177.

وانظر أيضاً : بيجو المقال سابق الإشارة .

(٦) راجع الفقه المشار اليه في الهامش السابق .

(٧) أشار لهذا الاتجاه في التفسير ، وانتقده : ديبو ص ١٧٧ ، وهو يفضل عليه القول بأن في امتداد الضمان الى الشيء المسلم نفسه ، والأضرار الحاصلة له ، ما يعني أن المؤمن يضمن للمنتج خطر المشروع *Risque d'entreprise* ، حين أن من المسلم به أن هذا النوع من الخطر غير قابل للتأمين .

١٠٨ - غير أنه ، حتى بعد هذا الاستبعاد ، فإنه لا يسهل القول بأن هذه الوثيقة تغطي خطر مسئولية المشروع عن عدم حيازة منتجاته للمزايا أو الصفات المكونة ، تغطية كاملة . حيث تتضمن قيودا هاما على الأضرار التي تحدث في إطار الضمان ، تفرج بموجبه من هذا الإطار ، تلك الأضرار التي يصفها الفقه بأنها « أضرار غير مادية ، محضة »^(١) . إذ تنص هذه الوثيقة على أنه : « لا تكون مضطاة ، الأضرار غير المادية التي لا تكون مترتبة على ضرر جسماني أو مادي أصاب مستعمل المنتجات أو المواد المسلمة ، بسبب عدم تحقق نتائج فنية »^(٢) . ومعنى ذلك ، أن الأضرار التي تدخل المسئولية عنها في إطار ضمان هذه الوثيقة ، تنحصر في :

١ - الأضرار المادية (كالتلفيات التي تلحق منقولات العميل أو عقاراته) .

٢ - الأضرار الجسمانية (كالجروح التي تصيبه ، أو وفاته) .

٣ - الأضرار غير المادية ، في حدود ما أنها هي نفسها تنتج من أضرار مادية أو جسمانية (كحرمان العميل من الانتفاع ، والضرارة الاقتصادية أو المالية التي تصيبه نتيجة التوقف عن الانتاج ، وفقده للأسواق أو العملاء ... الخ)^(٣) . أما الأضرار « غير المادية ، المحضة » ، تلك التي لا تنترتب على ضرر مادي أو جسماني أصاب العميل ، فإن المؤمنين لا يأخذونها على عاتقهم .

ومثل هذا التحديد يكشف عن فهم ، يسوى ضمنا بين المنتج المعب

Les dommages immatériels purs.

(٨)

انظر : بيجو ، المثل السابق ص ٤٦٨ ، ديو ص ١٧٨ .

(١) "Ne sont pas couverts les dommages immatériels non consécutifs à un dommage corporel ou matériel subi par l'utilisateur des produits ou matériels livrés par suite de non obtention des résultats techniques".

اشار لذلك ديو ص ١٧٨ .

(١٠) بيجو ، المثل سلق الإشارة ص ٤٦٧ .

والمنتج الخطير ، بمعنى أن المنتج ، حتى يكون معيبا يجب أن يكون خطيرا^(١١) . وبالتالي فانه ليس يكفي أن يتحقق خطر عدم توافر الميزات أو الصفات المكفولة في المنتج ، مادام أن الأضرار التي أصابت العميل من جراء ذلك ليست الا أضرارا غير مادية ، محض^(١٢) . أو بعبارة أخرى ، مادام أنه لم يكن هناك « حادث accident »^(١٣) سببه هذا المنتج ، وأصاب العميل بضرر في شخصه أو في مال من أمواله^(١٤) .

ووجهة نظر المؤمنين في هذا التقييم . الذي ينتقده البعض^(١٥) — أن خطر عدم حيازة المنتج للمزايا أو الصفات المكفولة ، هو وحده ، ومجردا ، أي دون أن يستتص سوى ضرر غير مادي محض ، لا يعمدو أن يكون من قبيل خطر المشروع *Risque d'entreprise* ^(١٦) الغير قابل للتأمين . وهي وجهة

(١١) راجع ، ديوب ص ١٧٩ ، وهذا التصور هو الذي اعتنت به أيضا الرابطة الاقتصادية الأوروبية . فقد جاء في أحد توجيهاتها ، أن « الشيء يكون معيبا ، حينما لا يوفر — من ناحية الأشخاص أو من ناحية الأموال — الأمان المنتظر » . أشار إليه ديوب نفس الموضع .

(١٢) راجع في نقد هذا الاتجاه : ديوب ص ١٨١ الذي يؤكد أن للضرر غير المادي المحض الذي يصيب العميل نتيجة عدم حيازة المنتج للمزايا أو الصفات المكفولة ، يجب أن يدخل في إطار ضمن هذه الوثيقة حتى ولو كان هذا المنتج غير خطر ولا قابل لأن يسبب ضررا ماديا ، لأنه « بالنسبة لهذا العميل ، تشكل عدم حيازة هذه المزايا أو الصفات ، عيبا في المنتج » . وانظر أيضا في نفس المعنى :

BIGOT (J) : Les clauses limitatives de responsabilité. Ar. P. 397.

حيث يقول : « ان المشتري ، حينما يشتري شيئا ما لحاجة مهنة ، فانه يشتري على الأخص امكانية استعمال هذا الشيء ، أو امكانية تشغيله ، أو امكانية اعادة بيعه . فإذا كان هذا الشيء غير صالح موضوعيا للاستعمال المخصص له عادة ، فان البيع يكون قد فقد الغرض منه ، بل أنه ليتمكن القول بأنه قد افتقد محله ، لأنه منتجا معيبا أو لا يمكن استعماله ، لا يعد يقدم من فائدة للمشتري . ذلك هو ما يليه المنطق السليم » . وراجع في نفس معنى ما يقوله بيجو تقريبا : دوا مقال ١٩٧٤ سابق الإشارة ص ١٦١٢ وما بعدها .

(١٣) ديوب ص ١٧٨ ، بيجو مقال ١٩٧٢ ص ٤٩٤ ، ٤٩٩ .

(١٤) ديوب ص ١٧٨ .

(١٥) راجع في هذه الانتقادات ديوب ص ١٨١ .

(١٦) راجع في مفهوم فكرة خطر المشروع ، كرينزا فيلي ، المقال سابق الإشارة ص ١٣ ، ديوب ص ١٠٠ وما بعدها .

نظر يؤخذ عليها أن تجديد طبيعة خطر ما ، يجب أن تكون ، انطلاقاً من جوهره ، وليس فقط مما يمكن أن يترتب عليه من نتائج^(١٧) .

الفرع الثاني

مدى إمكان تغطية خطر التقدم ، المرتبط بالمنتجات

الجديدة

١٠٩ - أشرنا في موضع سابق^(١٨) ، إلى أن القضاء الفرنسي يجعل المنتج مسؤولاً حتى عن الأضرار الناشئة من « عيوب داخلية في منتجاته » ، ما كانت قابلة للاكتشاف بالمرء ، ولا متوقعة ، طبقاً لأقصى ما وصلت إليه المعارف الفنية^(١٩) . عندما صنع هذه المنتجات أو طرحها للتداول ، وذلك فيها يسمى بخطر أو تبعة التقدم .

فهل يجوز للمنتج ، الذي أبرم وثيقة تأمين « مسؤولية المنتجات » المدنية ، وتعرض لهذا الخطر ، أن يطلب المؤمن بأن يتحمل ، عنه ، مسؤوليته ؟

١١٠ - المشكلة في هذا الشأن ، أن هذه الوثيقة لا تعرض أصلاً لهذا النوع من الخطر : فلا هي تؤكد دخوله في إطار ضمانها ، ولا هي تستبعد صراحة . بما يجعل المرجع ، في الإجابة على التساؤل السابق ، للقواعد العامة في التأمين .

(١٧) في هذا المعنى : كيبو ص ١٨٢ ، ولذلك فإنه يجب في هذا الشأن « كيف أن نفس الخطر ، وهو خطر المسؤولية العقدية ، الناتج من نفس السبب ، وهو العيب في المنتج ، يمكن أن يشكل خطراً مشروعاً غير قابل للتأمين ، عندما يستحدث أضراراً غير مالية محضة ، وخطراً قابلاً للتأمين ، عندما يولد أضراراً ليست غير مالية محضة » .

(١٨) راجع سابقاً بند ١٦ وما بعده .

(١٩) ديبريو ، مقال ١٩٧٥ سابق الإشارة ص ٤٨٤ ، وانظر أيضاً بوللر ، المقال سابق الإشارة ص ٥٧٩ .

وفي هذا الشأن ، تقضى المادة ١٢ من قانون التأمين الفرنسي ، بأن
 « الخسائر والأضرار الناشئة عن حوادث مفاجئة أو عن خطأ من جانب المستامن ،
 تكون على عاتق المؤمن ، ما لم يكن هناك استبعاد صريح ومحدد في الوثيقة »
 ومع ذلك ، لا يضمن المؤمن — ولو كان هناك اتفاق مخالف — الخسائر والأضرار
 الناتجة عن خطأ عمدي أو تخليس من جانب المستامن » .

(١١) — ويدهى أن المنتج — والفرض أن الضرر في خصوص ما يعرف
 بخطر التقدم يكون ناشئاً عن عيب في المنتجات لا يمكن بالمعيار الموضوعي
 أن يكون قابلاً للكشف أو التوقع — لا يتوافر في جانبه الخطأ العمدي أو
 التعمدي المشار اليهما في هذا النص ، حتى ولو كان القضاء — بالفرض —
 يعتبر المنتج (والبايع المحترف) ملتزماً بأن يعرف عيوب الشيء الذي ينتجه
 (بييمه) (١٢) .

من جهة أخرى ، فإن الخطر محل البحث ، لا يعتبر — قانوناً — في حكم
 الخطر المستبعد ، مادام أن استبعاد بعض الخسائر أو الأضرار من إطار
 التأمين يجب ، وفقاً لذات النص ، أن يكون استبعاداً صريحاً ومحدداً في
 الوثيقة ، وكانت وثيقتنا ساكنة بالفرض عن هذا النوع من الخطر (١٣) .

١١٢ — لكن التأكيد بأن خطر التقدم ، لن يكون — بتطبيق القواعد
 العامة — مستبعداً من إطار ضمان هذه الوثيقة ، لا يعني أنه سيكون مغطى بها
 تلقائياً وفي كل الأحوال . ذلك أنه لا يصح أن ننسى أن ادخال منتج جديد
 (من شأنه أن يولد هذا النوع من الخطر) الى السوق ، انما يشكل بالنسبة

(١٢) راجع في هذا الاتجاه لدى القضاء الفرنسي ، مؤلفنا : مسؤولية المنتج
 عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ، سابق الإشارة اليه ، ص ٥٠ وما بعدها ،
 بند ٤٣ وما بعده .

(١٣) إن لم يكن في بعض تصويبها ما قد يوحي ، ضمناً ، على العكس ،
 بإمكان القول بدخوله في إطار الضمان . حيث تتضمن هذه الوثيقة نصاً يقضى بأن
 « الضمان سوف يسري ، إيا كان السبب الذي من أجله كانت مسؤولية المستامن »
 « Quelle que soit la cause pour laquelle la responsabilité civile de
 l'assuré pourrait être recherchée » .

إشارة لذلك، دييو ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

للمؤمن ظرفا مشحدا للخطر الأصلي^(٢٢) . فإذا كانت الوثيقة قد أشارت الى هذا الظرف^(٢٣) ، فإنه سيكون من المتعين على المستأمن ، قبل أن يطرح هذا المنتج ، أن يسلن ذلك للمؤمن ، طبقا للمادة ١٧ من قانون التأمين الفرنسى^(٢٤) ^(٢٥) ، والا تعرض للجزاءات المنصوص عليها في المادتين ٢١ أو ٢٢ من هذا القانون على حسب الأحوال^(٢٦) ^(٢٧) .

١١٣ — ويبقى أن نشير في هذا الموضع ، الى ما يسجله البعض من انقلب الذى يساور شركات التأمين الفرنسية ، من ميل القضاء الى التشدد في

(٢٢) في هذا المعنى : ديوب ص ١٨٦ .

(٢٣) وتجدر الإشارة الى أن القضاء للفرنسى يشترط أن يكون سبب التناقص المحتمل للخطر المضمون معينا بشكل واضح في الوثيقة ، حتى يلتزم المستأمن باعلانه للمؤمن . انظر مثلا :

Civ. 30/11/1959 D. 1960 — 155 ; J.C.P. 1960 — 2 — 11786 et note BESSON ; Paris 24/4/1970 D. 1970 — som — 190.

(٢٤) التى تنقضى بانه : « اذا كان المستأمن قد شدد المخاطر بقطعة ، حتى انه ، لو كان الوضع الجيد للامور قائما عند إبرام العقد ، ما كان المؤمن ليعتقد ، لو ما تملك الا مقابل قسط اكبر ، فإن المستأمن يجب أن يطن المؤمن بذلك مسبقا ، بموجب خطاب يوصى عليه » .

(٢٥) وهكذا يؤكد بعض الشراح الفرنسيين انه : « اذا كانت وثيقة التأمين لا تذكر صراحة ، أن أى منتج آخر يكون مستعدا من الضميين ، فإنه بحسب المستأمن ، الذى يسوق منتجا جديدا ، أن يطنه للمؤمن ، في حدود ما انه يشدد الخطر » . ييجو ، أشار اليه ديوب ص ١٨٧ .

(٢٦) وتجدر الإشارة الى أن المادة ١٧ ، لا تنص صراحة ، جزاءات على اخلال المستأمن بما ورد فيها من الالتزام باعلان تناقص الخطر . وعلى ذلك فإن من المسلم به في فرنسا ، أن جزاءات المادتين ٢١ ، ٢٢ من قانون التأمين الفرنسى ، اللتين تواجهان اعلان ظروف الخطر الأصلي ، تسرى ايضا على الاخلال بالالتزام باعلان الظروف المشددة للخطر . انظر مثلا حكم الدوائر المجتمة لمحكمة النقض الفرنسية في ١٩٥٢/٧/٨ (دالوز ١٩٥٢ — ٥٩٤) .

(٢٧) والمادة ٢١ (التى تواجه المستأمن سوء النية في اخلاله بالتزامه بالاعلان) ترصد البطالان مع عدم رد الامتسلط ، جزاء لهذا الاخلال . فيها تفرق المادة ٢٢ (التى تواجه فرض المستأمن حسن النية ، أى الذى لم تثبت سوء نيته) في هذا الاخلال ، بين ما اذا كان المؤمن قد اكتشف الحقيقة قبل وقوع الكثرة المؤمن منها (حين يكون له عتذ أن يختار بين الإبقاء على العقد مع زيادة القسط أو الغاء التأمين) أو بعد وقوع هذه الكثرة ، حين ينحصر الجزاء في تخفيض العوض بنسبة القسط المدفوع الى القسط الذى كان يجب دفعه لو أن المستأمن كان قد ادلى ببينات كاملة وصحيحة عن ظروف الخطر .

مسئولية المنتجين ، هذا التشدد الذى يجد أحد مظاهره فى تحميلهم تبعه أو خطر التقدم على النحو السابق . ويتوقع أنه إذا ما توسع القضاء فى هذا الاتجاه ، فقد يجد أنؤمنون أنفسهم مضطرين الى تضمين وثائقهم استبعادا مريحا ومحددا فى خصوص هذا النوع من الخطر^(٢٨) .

المطلب الثانى

نظام هذه التغطية

مبدأ سريان الضمان فى هذه الوثيقة (مشكلة تحديد مفهوم تسليم المنتجات)

١١٤ - ان الضمان فى وثيقة « مسؤولية المنتجات » محل البحث ، لا ينطبق على منتجات المستأمن ، الا ابتداء من اللحظة التى تكون فيها هذه المنتجات « قد سلمت »^(٢٩) . أما قبل التسليم ، فان الأضرار التى تسببها لمنتجات المصنوعة ، لا تتعلق بضمان هذه الوثيقة^(٣٠) ، ومثالها الأضرار التى تحدث خلال فترة تخزين المنتجات لدى المستأمن^(٣١) .

لكن ، ما المقصود بالتسليم فى هذا الموضع ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل لا تخلو فى الحقيقة من صعوبة ، خاصة وأنه كثيرا ما لا تفصح الوثائق من هذا النوع ، بشكل مباشر ، عن المقصود به .

١١٥ - ويستخلص من شروط بعض هذه الوثائق ، حين نتكلم عن مبدأ سريان الضمان ، أنها تقصد بالتسليم هنا : اما فقدان المستأمن (أى المنتج) للحراسة الفعلية على المنتجات المطروحة ، أو التسلم الصريح لهذه المنتجات

(٢٨) راجع ديوب ص ١٨٩ .

"sont livrées". BIGOT, 1972 précité P. 480.

(٢٩)

وفى نفس المضى : ديوب ص ١٩٠ .

(٣٠) وان كلت المسؤولية عنها ، يمكن ان تغطيها وثيقة أخرى ، اذا كان المستأمن بداهة قد اكتتبها ، يقال لها وثيقة تأمين « مسؤولية الاستغلال الخفية » .
"Police responsabilité civile exploitation".

راجع : بيجو ، ديوب ، الموضعين المشار اليهما فى الهلشى السابق .

على حسب الأحوال ، حيث يجري الشرط الذي يمكن أن يستخلص منه هذا .
 المعنى - على النحو التالي : « يبدأ الضمان في التبريل منذ أن يفقد المشتري
 الحراسة الفعلية على البضائع أو المواد المنتجة ، أو بعد التسليم المبرمج » (٢٩) .
 والمفهوم الأول يواجه - على ما يبدو - فرض المسؤولية للتقصيرية ، حين يكون
 ضرر المنتجات المصنوعة قد أصاب أحد الأغيار ، فيما يواجه المفهوم الثاني
 - على ما يبدو أيضا - فرض المسؤولية العقدية ، إذ يطلب ألا يتسلم العميل
 المنتجات التي تعاقد عليها مع المنتج إلا بعد التأكد من صلاحيتها ، عن طريق
 إجراء الاختبارات أو التجارب عليها ، ليتسلمها بعد ذلك بالفعل وتسلمها
 صريحا .

وعندما يتعلق الأمر بمنتجات جديدة ، يشترط المؤمنون ، في بعض
 الأحيان ، تعليق ضمانهم مدة من الوقت ، ريثما يكون المنتج - بالفرض - قد
 جرب خلالها (٣٠) .

١١٦ - ويرى بعض الشراح أنه يمكن - في حالة خلو الوشيق من تحديد
 في هذا الشأن - أن يستوحى مفهوم التسليم في مادة البيع (٣١) ، حيث تعرفه
 المادة ١٦٠٤ مدني فرنسي بأنه : « نقل الشيء المبيع الى سلطة وحيازة
 المشتري » (٣٢) . وهو قياس يكون - على العكس - غير مقنع في نظر البعض
 الآخر من الشراح ، حيث لا يكون هناك ، بالفرض ، انتقال للملكية (٣٣) . كما
 لو كانت مسؤولية المنتج مثلا ، ليست عن أضرار أصابت مشتري الشيء
 المصنوع ، وإنما عن أضرار أصابت مستلجحه (٣٤) .

"La garantie commence des la perte de garde effective par (٣٥)
 l'assuré des marchandises produits ou matériels ou après réception ex-
 press".

أشار لذلك ديوب ص ١٩١ .
 (٣٢) : أشار لذلك ديوب ص ١٩١ .
 (٣٣) : انظر بيجو ، الفل سابق الإشارة من ٤٩١ .
 (٣٤) : ويقابلها في مصر ، نص المادة ٢٣٥ مدني التي تنفي بأنه : « يكون
 التنظيم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري حيث يمكن من حيازته والانتفاع به
 دون عائق ، ولو لم يتناول عليه استئجار مائدا ، فإذ البائع قد أعليه بذلك ،
 ويحصل هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع » .
 (٣٦) (٣٧) : انظر ديوب ص ١٩١ .

١١٧ - لما اللجنة الأوروبية للتأمين ، فقد حددت مفهوم التسليم ، في هذا الشأن ، حين عرفت بأنه : « يتخلل الفعلي عن المنتج ، من جانب المبتاعين ، الى شخص من الغير . وهو يعتبر قد نفذ من اللحظة التي لا يعد بإمكانه بعدها أن يعاين ، عملاً ، رقابية مدنية مباشرة على شروط استخدام هذا المنتج أو استهلاكه ، أو أن يعدل من هذه الشروط » (٢٨) .

• لا تزامن - بالضرورة - بين فترة سريان العقد ، ووقت حدوث الواقعة الموجبة للضمان :

١١٨ - تتميز المسؤولية عن الأضرار التي تسببها المنتجات المصنوعة ، بأن تولد الكارثة فيها ، يعتمد على مواصل زمنية تستغرق وقتاً (٢٩) :

فهناك في البداية حدوث الواقعة منشأ أو أصل الضرر (٣٠) (كالعب في المنتج ، أو الخطأ الممنى الذي وقع من المبتاعين) ، ثم بعد ذلك واقعة تسليم هذا المنتج ، ثم استعماله أو استهلاكه ، ثم حدوث الضرر منه ، وأخيراً رفع دعوى المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر على المنتج .

١١٩ - وهذه الأحداث المختلفة لا تتزامن - بالضرورة - مع فترة سريان مقبول العقد (٣١) (الوثيقة) : خاصة إذا كانت سنوية ، كما هو الحال - عادة - في هذه الوثائق . فالبعوض منها يمكن أن يحدث قبل بدء نفاذ الوثيقة (كالخطأ في التصميم مثلاً) ، فيما يمكن أن يحدث بعضها الآخر بعد انقضاءها (كرفع دعوى التعويض من جانب المضرور) . الأمر الذي يثير التساؤل عما هو

(٢٨) :
"Le remise effective du produit par l'assuré à partir du tierce personne. Elle est réputée s'effectuer à partir du moment où l'assuré perd les moyens pratiques d'exercer un contrôle matériel direct sur les conditions d'usage ou de consommation du produit, ou de modifier ces conditions".
اشكر اليه ، ديبو ص ١٦١ ، وراجع في نفسه ، نفس المؤلف ص ١٩٢ ، وأنظر أيضاً :

VINEY (G) : note sous civ. 12/11 et 5/12/1975 J.c.p. 1976-2-18479.
(٢٩) في هذا المعنى : بيجو ، مقال السابق ص ٥١ ، وأنظر أيضاً ديبو

ص ١٩٢ .
Le fait générateur

(٤٠)

الحدث الذي يمكن التعويل عليه ، من بين هذه الأحداث جميعا ، لمحة ما اذا كان الضرر الذي وقع ، يجب أن يتحملة المؤمن .

١٢٠ - في الاجابة على هذا التساؤل ، يستخلص من حكم المحكمة النقض الفرنسية أنه ، ما لم يكن هناك من تحديد صريح في الوثيقة بهذا الشأن ، فإن ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو الواقعة المنشئة للضرر . فيمكن أن تكون هذه الواقعة قد حدثت خلال فترة سريان الضمان ، حتى ولو كانت مطلوبة المضرور بالتعويض قد وجهت للمستأمن ، أو حتى كمن تسليم المنتجات المسببة للضرر ، قد تم بعد انقضاء الوثيقة . فقد جاء في هذا الحكم : « اذا كان المؤمن - على اثر واقعة قبلية للاضرار منصوص عليها بالعقد - لا يكون ، طبقا للمادة ٥٠ من قانون ١٩٣٠ ، مسئولا ، الا اذا كانت هناك مطالبة ودية أو قضائية قد وجهت اليه من جانب المضرور ، الا أن الضمان يسرى - مع ذلك - بالنسبة لكل واقعة منشئة لمسئولية المستأمن ، ارتكبت خلال الفترة التي كان عقد التأمين ساريا فيها » (١٢١) .

صحيح أن لفظة الواقعة *le fait* - التي استخدمتها المحكمة - يحتمل أن تنصرف أيضا الى غير معنى الواقعة المنشئة للضرر ، كواقعة التسليم مثلا ، أو واقعة حدوث الضرر نفسه . لكن وصفها بأنها الـ « مرتكبة *commis* » خلال فترة سريان الوثيقة ، يكشف بوضوح عن المعنى المستخلص (١٢٢) .

وهكذا فإن المؤمن « سوف يتحمل الأضرار الحاصلة بعد انقضاء العقد ، ولو من منتجات كانت قد سلمت بعد هذا الانقضاء أيضا ، طالما أن هذه الأضرار قد نتجت عن وقائع ارتكبت خلال الفترة التي كان العقد ساريا فيها » (١٢٣) .

La période de validité de contrat.

(١٢١)

Civ. 16/7/1970 R.G.A.T. 1971 P. 86 ; J.c.p. 1971-2-16652 et note (١٢٢)

BESSON.

(١٢٣) في هذا المعنى : بيجو ، القال سابق الإشارة ص ٥٠٢ ، وانتظر أيضا

ديبو ص ١٩٢ ، ١٩٢ .

(١٢٤) بيجو ، القال السابق ص ٥٠٢ .

١٢١ — ورغم مزية هذا الحل بالنسبة للمنتجين^(٤٥) ، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن التعويل على فكرة الواقعة منشأ الضرر ، وتاريخ حدوثها ، يفتشى جدا أن يكون سببا للكثير من المنازعات في العمل ، حيث لا يسهل — عادة — تحديد خطأ المنتج ولا — بالأخص — التاريخ الذي وقع فيه^(٤٦) . لذلك ينصح النقطة الفرنسية بضرورة أن تتضمن الوثيقة توضيحا كاملا في هذا الشأن^(٤٧) ، يتلاءم وخصوصيات المنتج الذي تغطي المسؤولية عن أضراره^(٤٨) .

١٢٢ — وليس من شك في أنه . لن يكون ملائما لخصوصيات خطر التقدم بالذات ، أن يكون الممول عليه — في شروط الوثيقة — هو تاريخ حدوث الضرر أو تاريخ المطالبة بالتعويض ، مادامنا قلنا أن قوام هذا النوع من الخطر أن المنتجات لا ينكشف أنها مضرّة إلا بعد فوات مدة طويلة على طرحها . وبالتالي فإن التعويل على أى من التاريخين السابقين ، لن يكون منطقيا ، لأنهما سوف يقعا في الأعم الأغلب ، أن لم نقل دائما ، بعد انتهاء مدة الضمان^(٤٩) . ومن ثم فإنه لا يبقى إلا الاختيار بين : أما تاريخ الواقعة منشأ الضرر ، أو تاريخ صنع المنتج ، أو تاريخ تسليمه ، تبعا لخصوصية هذا المنتج .

وفي هذا الشأن يرى البعض من الأنسب التفرقة بين فرضين : فرض ما إذا كان المنتج « مما لا يصنع إلا بعدد محدود من الوحدات » في كل مرة ، بعضها تلو البعض « بحيث يمكن بسهولة تمييز مفرداته » ، وعندئذ فإن التعويل على تاريخ الصنع أو تاريخ التسليم يمكن أن يكون مقنعا . وفرض ما إذا كان — على العكس — يصنع بأعداد كبيرة في كل مرة ، وعندئذ فإن يكون هناك من مفر ، من التعويل على الواقعة منشأ الضرر ، رغم كل الصعوبات التي يمكن أن يثيرها هذا الحل ، عملا^(٥٠) .

(٤٥) حيث يكل لهم تغطية كوارث ، لاحقة بالفرض على انقضاء الوثيقة .

(٤٦) في هذا المعنى : ديوب ص ١٩٢ .

(٤٧) انظر : بيجو ، المقل السابق ص ٥٠٢ ، ديوب ص ١٩٢ .

(٤٨) انظر ديوب ص ١٩٣ .

(٤٩) في هذا المعنى أيضا ديوب ص ١٩٢ .

(٥٠) راجع ديوب ص ١٩٢ .

مبلغ الضمان في هذه الوثيقة (بشكل الكثرة المتكررة) (٥١).

١٢٣ — تتضمن الوثيقة محل البحث — عادة — حدا أقصى للضمان ، سواء عن كل حادث (٥٢) ، أو عن سنة التأمين (٥٣) كلها . وهو ما يعني أن هذا الضمان يمكن أن يكون مستنفدا بأكمله في كارثة كبيرة واحدة ، ليظل المستلمن (المنتج) بلا ضمان طيلة ما يتبقى من المدة السنوية ، إلى أن تتجدد الوثيقة .

١٢٤ — وليس من شك فيما يمكن أن يكون لهذا التحديد من خطورة بالنسبة للمستلمن الذي يطرح منتجا جديدا من المنتجات الواسعة الاستهلاك أو للاستعمال ، فالكارثة في هذا الفرض ، يمكن أن تكون لها صفة متكررة ، ومن ثم يخشى أن تستنفذ بسرعة الحد الأقصى للضمان .

غير أنه لا يمكن — في نفس الوقت — تجاهل ، أن هذا النوع من الكوارث يمثل أحيانا ، بالنسبة للمؤمن ، مخاطر ، لا يمكنه أن يغطيها بكاملها دون تحديد (٥٤) .

لذلك ، وفي محاولة للتوفيق بين حاجة كل من المنتجين والمؤمنين ، ولإلزام ، رأسه الزاوية الاقتصادية الأوروبية — في مشروعها حول توجية مسؤولية المنتجين — من الملائم وضع حد أقصى للضمان ، خلص بحالة الكارثة المتكررة . فقد نصت المادة ٧ من هذا المشروع بأن : « مسؤولية الصانع عن مجموعة الأضرار الشخصية المسببة بواسطة سلع واحدة ، تتطوى على نفس القيد ، تكون في حدود ٢٥ مليون من وحدات الحساب الأوروبية » (٥٥) .

Le sinistre à caractère répétitif ou en série. (٥١)

Limitation par accident. (٥٢)

Limitation par année d'assurance. (٥٣)

(٥٤) في هذا المعنى : ديبو من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٠ .

(٥٥)

"La responsabilité du fabricant pour l'ensemble des dommages corporels causés par des articles identiques présentant le même défaut est limitée à un plafond de 25 millions d'unités de comptes européennes.

أشار إليه ديبو من ١٩٥٠ .

لكن التساؤل يكن يبقى - بعد ذلك - عن مفهوم الكارثة المتكررة . وفي الإجابة عليه ، رأيت نفس الرابطة ، أن هذه الكارثة هي التي تتشكل من : « الأضرار المسببة بواسطة منتجات متشابهة » تنطوي على عيب واحد « (٥٦) » وصيغة مثل هذه ليس لها في الحقيقة ، الوضوح التي هي عليه في ظاهرها ، ففكرة « المنتج المشابه » هذه يمكن أن تثير الجدل (٥٧) .

وفي محاولة لتقديم صيغة أخرى ، أكثر وضوحا ، اقترح بيجو ، معيارين للكارثة المتكررة : فاما أن يتعلق الأمر « بمنتجات واحدة تنطوي على عيب مشترك » (٥٨) ، أو يتعلق « بمنتجات مختلفة تنطوي على عيب راجع الى سبب مشترك » (٥٩) .

١٢٥ - ويبقى أن ربط الحد الأقصى ، في هذا النوع من الوثائق ، بسنة التأمين ، يثير بدوره لبثا يستوجب الإيضاح ، عندما يتعلق الأمر أيضا بالكارثة المتكررة . وقد حسمت بعض الوثائق هذا اللبس ، حين ضمنت شروطها نصا يقضى بأنه : « سوف تعتبر جميع الأضرار ، التي ترجع في نشأتها لنفس

(٥٦)

"Les dommages causés par des produits similaires présentant un défaut identique".

أشار اليه ديوو من ١٩٥ .

(٥٧) في هذا المعنى : ديوو من ١٩٥ .

"De produits identiques présentant un défaut commun". (٥٨)

وهو يمثل لذلك : بالمنتجات الدوائية (الصيدلانية) المحضرة من نفس المستحضر (La formule) والتي تصدت لدى المرضى ردود فعل من الحساسية المرضية .

أشار لذلك ديوو من ١٩٦ .

"De produits différents présentant une défectuosité due à cause commune". (٥٩)

ويمثل لذلك استعمال ضلبي حين استعمال أدوات مطبخية .

أشار لذلك ديوو من ١٩٦ .

- السبب ، قد حدثت لحظة ظهور أول ضرر في مسلسل الأضرار المتكررة (١٠) .
 وأولا هذا الشرط ، لكن سيتمين على القضاء - في نظر بعض الشراح - أن
 يحول على التاريخ الحقيقي لكل ضرر من هذه الأضرار ، في تحديد ما إذا كان
 قد حدث خلال سنة أو أخرى ، من السنوات اثني تسري فيها الوثيقة (١١) .

"Tous les dommages ayant la même origine seront considérés (٦٠)
 comme étant survenus au moment de la manifestation du premier dom-
 mage de la série".

- اشار لذلك بيجو ، المقال سابق الإشارة من ٥٠٣ ، ٥٠٤ .
 (٦١) راجع بيجو ، المقال سابق الإشارة من ٥٠٤ .

البحث الثالث

تغطية المسؤولية التقصيرية الناتجة عن الأضرار بالبيئة^(١)

تمهيد ، تقسيم :

١٢٦ - ان تعبير « خطر تكنولوجي » حين يطرح على السمع ، فانه يتجه بالذهن أكثر ما يتجه ، نحو الأضرار التي يمكن أن تصيب البيئة من جراء استخدام التكنولوجيا في الصناعة .

وفي الحقيقة من الأمر ، فان هذا النوع من الأضرار — وبصفة خاصة التلوث^(٢) — انما يرتبط أشد الارتباط بالمشكلات التكنولوجية . فالتطور

(١) راجع في هذا الشأن :

HURE (C) : Assurance et pollution ; Paris 1933 ; SCURPF (M) : L'assurance face aux problèmes de l'environnement. Ar. 1974 PP. 229, 265, 303 ; De SAVENTHEM (M) : L'assurance des dommages causés à l'environnement. Ar. 1975 P. 1087 ; MARGEAT (H) : "Atteinte à l'environnement. R.C. et garantie". A.F. 1975 P. 693 ; DEPRIMOZ (J) : L'attitude des assureurs français face aux risques d'atteinte à l'environnement (rapport) Ar. 1977 P. 65 ; DEPRIMOZ (J) : Les nouvelles voies prises par l'assurance responsabilité civile pollution en france. R.G.A.T. 1978 P. 481 et s. ; NEAVE (J) : La pollution est un risque assurable avec le concours de la science. Ar. 1975 P. 553 ; DESPAX (M) : La pollution des eaux et ses problèmes juridiques. Paris 1968 ; et V. aussi : Colloque franco-allemand, sur la "Responsabilité et assurances de responsabilité pollution"; Paris 17-18 octobre 1975. R.G.A.T. 1975 P. 594 et s.

وكذلك الفقه المشار اليه ، في المباحث اللاحقة .

(٢) ان مدلول لفظة التلوث pollution هو في الحقيقة أضيق نطاقاً من le dommage à l'environnement من مطلق تعبير : الأضرار بالبيئة وقد عرفت الجمعية العامة لتأمينات الحوادث ، في فرنسا ، هذه اللفظة بأنها

الصناعى هو المسئول الأول عن التزايد الهائل الذى يلاحظ اليوم ، فى طرح المواد الملوثة ، سواء للجو أو للمياه ، أو للأرض .

وإذا كان « تطور تكنولوجيا أكثر كبرا — على حد تعبير البعض — هو وحده الذى يمكن أن يعالج مضر الصناعة » (٣) ، فإن « تطوير فنون تأمينية جديدة ، يفتدو — بالتوازي — أمرا لا غنى عنه ، لتوفير تغطيات ملائمة للتحدي التكنولوجى ، ولتزايد المسئوليات الناجمة عنه » (٤) .

وتتقضى الاحاطة بتغطية المسئولية التقصيرية ، موضوع الدراسة فى هذا البحث ، أن نعرض أولا لحدود تغطية مخاطر التلوث فى سوق التأمين الفرنسى،

تقضى : « تدمير أو تشويه النقاء الطبيعى ، لكائنات حية ، أو لجمادات ، بفعل عوامل خارجية ، منقولة عن طريق الجو أو المياه أو التربة » . أو كما عرفها ديبريمو ، بالانجليزية بأنها :

"The destruction or degrading of the purity of the physical integrity of any living organism or inert substance caused by foreign agents and transmitted by atmosphere, water, or the soil". DEPRIMDZ (J) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. p. 76.

وليس من شك فى أن البيئة يمكن الى جانب التلوث — أن تكون مضارة من أمور أخرى : كالضوضاء أو الروائح أو الاهتزازات ... الخ . ومع ذلك ، فانه يبدو أن التعبيرين يستعملان ، فى العمل ، وفى اللغة الدارجة ، كتعبيرين مترادفين . وهو ما يبدو ، مثلا ، من عرض البعض للتطور الذى أصاب حدود التلوث القابل للتغطية التأمينية (انظر فى هذا الشأن مقال ديبريمو ١٩٧٨ سابق الإشارة ص ٤٨٤ ، ٤٨٥) . وانتظر أيضا تعريف هيرى ، الواسع جدا لانتظة التلوث ، بحسبان هذا الآخر هو :

"La production excessive de déchets englobant sous ce terme les rejets de toutes nature, c'est-à-dire de liquides, de solides, de poussières, d'odeurs, de vibrations, ou encore de sons, de quantités de chaleurs". HURE précité.

وتحت عنوان « نماذج خاصة من التلوث » ، لورد تقرير الى AIDA ، من بين ثمانية نماذج ، « التلوث الحادث خلال عملية تشييد ، كالضوضاء ، والغبار ، والارتجاجات » .

"Pollution occurring during construction work, noise, dust, vibration". AIDA p. 30.

(٣) (٤) ديبو ص ١٩٩ .

ثم نلمح بعد ذلك الى تجربة رائدة في هذا الشأن ، من سوق التأمين الانجليزي ،
لنختتم بالتعرض لبعض المشكلات الخاصة التي يثيرها خطر التلوث بالذات ،
وما لهذه المشكلات من انعكاسات على نظام التغطية فيه . وهكذا توزع الدراسة
في هذا البحث على ثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول

حدود تغطية مخاطر التلوث في سوق التأمين الفرنسي

تطور موقف المؤمنين الفرنسيين من تغطية خطر التلوث(*) . القيود التي تحيط
بهذه التغطية :

١٢٧ — لم تكن « وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن
الاستغلال »(*) الصناعية ، المعروفة في سوق التأمين الفرنسي ، تستبعد ، في
البداية ، وقائع التلوث ، من اطار ضمانها . بل كانت مضار هذا الأخير مغطاة
عادة بهذه الوثيقة ، شريطة فقط أن يكون التلوث عارضا .
accidentelle . أو بعبارة أخرى ، ناتجا عن حادث(*) .

١٢٨ — غير أن تزايد الكوارث من هذا النوع ، وتشدد القضاء مع
المستأمنين(*) قد دفع المؤمنين الى تقييد ضمانهم تدريجيا في هذا الشأن ، حتى

(٥) راجع في هذا الخصوص ، تقرير ديبرمو في ١٩٧٧ ، سابق الإشارة ،
ومثله في ١٩٧٨ سابق الإشارة .

Police responsabilité civile exploitation. (٦)

"revête un caractère accidentel". DEBOUT p. 200. (٧)

وتشترط نفس الشرط تقريبا ، بصيغ مختلفة ، وثائق التأمين في كل من : كندا
والدانمارك ، وهولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والولايات المتحدة الأمريكية . راجع :

DEPRIMOZ (J) : Coverage definitions with respect to international,
foreseen, gradual and accidental releases.

(٨) وقد اثر في المؤتمر الفرنسي الألفتي ، المتعقد ببيريس في الفترة من
١٧ — ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ ، التساؤل عما اذا كان بإمكان المحكم — في خصوص
المسؤولية عن التلوث — أن تقضي ، فضلا عن التعويض ، بتخلف إجراءات لتصحیح

وصفوا الى ما يشبه استبعاد مضر التلوث من اطار الضمان كلية^(٩) .

ففى البداية ، ضمنوا هذه الوثيقة شرطا ، يواجه ما وصفوه بـ « الأضرار الاستثنائية »^(١٠) ، حدودا بموجبه حدا أقصى للضمان فى هذا النوع من الأضرار قدره ١٠ مليون فرنك^(١١) . واعتبروا « التلوث » هو — على الأخص — أحد نماذج هذه الأضرار .

ثم ، فى سنة ١٩٦٧ ، أوصت الجمعية العامة لشركات التأمين ضد الحوادث^(١٢) ، باستبعاد وقائع تلوث المياه وتلوث الهواء ، من اطار ضمان هذه الوثيقة ، أو بعدم قبول تغطيتها الا بالنص عليها صراحة فى الشروط الخاصة . حتى اذا ما كانت سنة ١٩٧٤ : وعلى أثر كوارث جديدة من هذا النوع وقعت بين هذين التاريخين ، حددت هذه الجمعية مفهوم فكرة التلوث ، وأوصت فى منشور دورى لها^(١٣) ، بضرورة أن تتضمن الشروط العامة لهذه الوثيقة ، الشرط التالي :

« ما لم يكن هناك اشتراط مخالف ، تكون مستبعدة من اطار الضمان ، الآثار المالية للمسؤولية المدنية التى قد يقضى بها على المستأمن بسبب أضرار جسمانية أو مادية أو غير مادية ، ترجع بسببها الى : تلوث المناخ أو المياه أو التربة ، أو الى أى اضرار آخر بالبيئة ينتج عن : بث أو القاء أو تخزين ، مواد صلبة أو سائلة أو غازية ، أو عن ضوضاء أو روائح أو اهتزازات أو أمواج أو اشعاعات أو توهجات أو تغيير لحالة الجو » .

أو حتى غلق المشروع المسبب للتلوث « وهو ما يمكن أن تكون له آثاره الخطيرة ، سواء على المستوى الاقتصادى أو على المستوى الاجتماعى » .
راجع ملخص عن هذا المؤتمر فى :

R.G.A.T. 1975 p. 595.

(٩) فى هذا المعنى : ديبريمو مقال ١٩٧٥ سلبق الإشارة .

Dommages exceptionnels. (١٠)

(١١) ارتفع هذا الحد بعد ذلك الى ٢٠ مليون فرنك ، أشار لذلك دييو

ص ٢٠٠

Association générale des sociétés d'assurances contre accl dents. (١٢)

(١٣) بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٧٤ .

وهكذا فضل واضعوا المنشور ، أن تكون هذه المظاهر المتعددة التي تكاد تحيط بكل صور الاضرار بالبيئة ، مستبعدة أصلاً من إطار الضمان . لكنهم تركوا مع ذلك ، الباب مفتوحاً ، أمام من يرغب من المؤمنين ، في تغطية ما يروونه من هذه الأضرار ، على أن تصدد بوضوح في الشروط الخاصة للوثيقة .

١٢٩ — وقد أوصوا — إذا ما فضل أحد المؤمنين هذه التغطية — أن ننظم هذه الأخيرة على أساس من التفرقة بين الأضرار الجسمانية ، والأضرار المادية :

فـ « الأضرار الجسمانية التي تصيب الغير من جراء تلوث الجو أو المياه أو التربة ، أو من جراء أى أضرار آخر بالبيئة ، يمكن أن تكون مغطاة ، في حدود ما أن هذه الظواهر تنشأ أو تتطور أو تنتشر ، بشكل مفاجيء ، بفعل مواد أو منشآت أو أنشطة للمستأمن ، تكون محددة في شروط الوثيقة ، الخاصة » .

كذلك « يمكن أن تكون مغطاة ، الأضرار المادية ، التي تصيب الغير من جراء : تلوث الجو أو المياه أو التربة ، أو من جراء أى أضرار آخر بالبيئة ، في حدود ما أن هذه الظواهر تنشأ من الحوادث التالية : تصدع (أو تفكك) حاوية أو آلة أو منشأة ، أو من خلال غير متوقع في جهاز ، أو من حريق أو انفجار ، أو من سوء تشغيل » .

وفضلاً عن كل هذه القيود ، علق واضعوا المنشور هذه التغطية ، في كل الأحوال ، على شرطين^(١٤) هما :

١ — أن يكون المستأمن — قبل حدوث الضرر — قد راعى الضوابط واللوائح المعروفة ، أو التي كان يجب أن تكون معروفة له ، أو لمن له إدارة المشروع إذا كان المستأمن شخصاً اعتبارياً » .

(١٤) إضافة الى الشرط الأسلى ، سابق الذكر ، وهو ضرورة ان يكون التلوث ناشئاً عن حادث .

٢ - أن يكون المستأمن قد « نفذ بانتظام ، عمليات الصيانة المعروفة أو التي كان يجب أن تكون معروفة له ، أو لمن له ادارة المشروع اذا كان المستأمن شخصا اعتباريا » (١٥) .

١٣٠ - وأخيرا ، فقد حددوا للضمان - في كل الأحوال - حدا أقصى لا يتناسب على الإطلاق وطبيعة أو حجم هذا النوع من الخطر (١٦) ، هو ٥٥٠ ألف فرنك ، سواء عن الحادث أو عن سنة التأمين (مدة الوثيقة) كلها . وعلى أن يتحمل المستأمن ، في كل حادث ، ما قيمته ٥ آلاف فرنك (١٧) .

ويبدو تدنى هذا الحد الأقصى ، بكل وضوح ، اذا عرفنا أنه يستوى في انحادث الذي لن يتجاوز تعويضه هذا الحد ، أن تكون هناك دعوى مسئولية واحدة ، أو عدة دعاوى ، رفعت بسببه على المستأمن . اذ تحرص هذه الوثيقة على أن تتضمن ، في هذا الشأن ، شرطا يقضى بأن : « أى مطالبة أو سلسلة من المطالبات ، المتعلقة بنفس حادث الاضرار بالبيئة ، سوف تعتبر ضررا واحدا » (١٨) .

(١٥) راجع في خطورة هذين الشرطين ، حيث يخشى جدا ان يثرا صعوبات في التقدير ، يمكن ان تقلل من نطاق دخول التلوث في إطار الضمان : دييو ص ٢٠٢ ، وقارن - على العكس - في تاييد وتبرير هذين الشرطين : دييرييو مقال ١٩٧٨ سلبق الاشارة ص ٨٦ .

(١٦) في هذا المعنى : دييو ص ٢٠٢ .
(١٧) اشار لذلك ، مارجيا (ه) ، مقال ١٩٧٥ سلبق الاشارة ص ٦٦٢ . هذا ويتنبأ بعض الشراح : بأن الوثائق سوف تمنح في القريب ضمنا يصل الى ١٠ مليون فرنك ، عن طريق تجمع المؤمن في اتحاد (F.O.O.) اعاده تامين اقترافيه - co-reassurance . راجع دييرييو مقال ١٩٧٧ سلبق الاشارة .

(١٨) اشار اليه دييرييو بالانجليزية ، على النحو التالي :
"Any claim or series of claims related to the same environmental impairment will be considered one and the same loss" v. DEPRIMDZ (J) : The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage. AIDA stud. P. 17; et V. auss WANSINK (J.H.) : AIDA studé p. 10.

وفي كندا تتضمن الوثائق ما يقرب من هذا المعنى . فحين يتحدد التزام المؤمن بحد أقصى عن الحادث ، يكون المقصود بذلك :
"Any one accident, or series of accidents arising out of one event".

١٣١ — ويبقى — في هذا الموضع — لاستكمال ملامح حدود تغطية مخاطر التلوث في سوق التأمين الفرنسي ، ضرورة الإشارة الى أن المؤمنين ، هم أنفسهم ، يفهمون الحادث ، كشرط يعلق عليه ضمانهم في الوثيقة محل البحث ، بأنه الواقعة التي « تشكل سببا لضرر جسماني يصيب كيانا حيا ، أو لتعطيم أو تلف أو فقدان شيء أو مادة » (١٦) . وهو ما يعني أنهم يقصرون الضمان على الأضرار 'جسمانية أو المادية' . وبالتالي فإن ما ينجم عن التلوث ، مما يقال له « الأضرار غير المادية ، المحضة » (أي التي لا تكون مترتبة على ضرر مادي (٢٠) أو جسماني) لن يكون داخلا في إطار ضمان هذه الوثيقة (١٦) .

خطورة تطبيق الضمان على شرط عرضية واقعة التلوث :

١٣٢ — ذكرنا أن ضمان مخاطر التلوث (٢٢) مشروط دائما ، في سوق التأمين ا لفرنسي ، بضرورة كونه عارضا ، أي ناتجا عن حادث accident

==
اشار. لذلك :

THOMSON (P) : The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage. AIDA stud.p. 15.

(١٦)

"Constituant la cause d'une atteinte corporelle à un être vivant ou d'une détérioration, destruction ou perte d'une chose ou d'une substance".

وهذا الشرط هو نفسه الذي يوجد أيضا في وثيقة تلمين مخاطر جميع الأغراض الجارية للتنفيذ . انظر ديبو ص ٢٠٧ .

(٢٠) وفي كندا تغطي وثائق التأمين ، الى جانب الأضرار الجسدية والأضرار المادية المحضة ، تعطّل الانتفاع بالملك (Loss of use of property) طالما كان يرجع سببه الى حادث وقع خلال فترة سريان التأمين ، وطيلة ما بقى هذا السبب قائما خلال هذه الفترة . راجع :

THOMSON (P) : rapport AIDA précité p. 15.

(٢١) راجع في هذا المنى : ديبو ص ٢٠٧ .

(٢٢) اذا كان المؤمن — في ضوء توصيات منشور الجمعية العامة لشركات انشائين ضد الحوادث سابق الإشارة — قد قبل تغطية هذا النوع من الخطر في الوثيقة محل البحث ، وحدد ذلك بوضوح في شروطها الخاصة .

والمفهوم التقليدي للحادث ، هو ما أوضحت محكمة النقض الفرنسية ، حين عرفت بأنه : « الواقعة الفجائية ، غير المتوقعة ، والمستقلة عن ارادة المستأمن » (٢٢) .

١٣٣ - وليس من شك في أن مثل هذا المفهوم لا ينطبق على العديد من الوقائع التي يمكن أن ترتب مسؤولية الصناعيين ، وبالأخص وقائع التلوث (٢٤) . ومن ثم فإن تعليق تغطية مخاطر هذا الأخير ، على مثل هذا الشرط ، إنما يقلل إلى حد كبير من أهمية الضمان المعروض على الصناعيين في هذا المجال :

— فمن جهة أولى : معظم حالات التلوث لا تكون — في الواقع — مستقلة عن ارادة المستأمن . صحيح أن البعض منها يكون « لا اراديا تماما ، بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ » (٢٥) ، كالتلوث الناجم عن تحطم آلة أو كسر وسيلة توصيل ... الخ ، يقابله ، على النقيض ، حالات من التلوث « المقصود حقيقة » (٢٦) ، « فيها تكون القواعد التنظيمية قد خولفت عن ادراك وتصد » (٢٧) (٢٨) . لكن ، فيما بين هاتين الحالتين « توجد العديد من حالات التلوث التي — وإن لم تكن مقصودة — إلا أنها لا تتوافر فيها صفة الحادث بمفهومه لدى محكمة النقض » (٢٩) . وبالتالي فإن الأضرار الناجمة عنها لن نكون مغطاة .

— ومن جهة ثانية : فإن الكثير من حالات التلوث لا تكون أيضا ، فجائية ، لأن التلوث ظاهرة تحدث — في الواقع — بشكل تدريجي أو متصاعد progressif ، بحيث لا تتكشف إلا بعد مدة من الوقت (٣٠) .

Civ. 17/5/1961 R.G.A.T. 1962-73 et note BESSON (٢٢)

(٢٤) — (٢٧) انظر ديبو ص ٢٠٤ .

(٢٨) وهذه الحالات لا وراء في وجوب خروجها من إطار الضمان . فالتأمين في النظرية العامة — لا يغطي الأعمال العديدة من جانب المستأمن .

(٢٩) ديبو ص ٢٠٤ .

(٣٠) في هذا المعنى : ديبو ص ٢٠٥ .

صحيح أن هذه الواقعة المتدرجة الحدوث ، يمكن أن ترتب ضررا مفاجئا . لكنها هي ذاتها لا تتوافر فيها صفة الفجائية • ولما كانت محكمة النقض تتسبب — كما أسلفنا — هذه الصفة للحدث l'évenement نفسه ، وليس للضرر الذي يترتب عليه ، فان معنى ذلك أن مضار التلوث — تدريجي الحدوث — لن تكون دافعة في إطار الضمان •

١٣٤ — ولتدارك هذه النتيجة ، في المجال النووي ، حيث يتسم التلوث عامة بالصفة التدريجية المتصاعدة ، عرفت اتفاقية باريس في ٢٥ يولية ١٩٦٠ (٣١) ، الحادث بأنه : « كل واقعة أو سلسلة متتالية من الوقائع ، التي لا يلزم أن تكون فجائية بالضرورة » (٣٢) •

١٣٥ — وإذا كانت بعض شركات التأمين الفرنسية ، قد استبعدت ، مؤخرا ، من وثيقتها محل البحث ، هذه الصفة (٣٣) ، الا أن ذلك ليس يكفي في الحقيقة • فلا يزال من شأن القيد المزوج الآخر ، وهو ضرورة أن يكون الحادث غير متوقع ومستقل عن إرادة المستأمن (٣٤) : أن تستبعد معظم مضار التلوث من إطار الضمان ، مادام أن الكثير من حالات التلوث لا تستجيب لهذا القيد (٣٥) • « فإلقاء مياه ملوثة ، مثلا ، في نهر ، أو بث دخان في الجو ، يكون في الأعم الأغلب عن ادراك ، وأذن فليس بالامكان اعتباره أمرا غير متوقع » (٣٦) ولا — من باب أولى — مستقلا عن إرادة المستأمن •

(٣١) المنظمة لمسئولية مستغلى المنشآت النووية . راجع لاحقا بند ١٤٨ وما بعده .
(٣٢)

"Tout fait ou succession de faits qui ne sont pas nécessairement soudains".

أشار لذلك ديبو ص ٢٠٥ •
(٣٣) أشار لذلك ضينا : ديبو ص ٢٠٥ ، وانظر أيضا ملخص المؤتمر الفرنسي الألماني سبقي الإشارة (المجلة العليا للتأمين البري R.G.A.T.) ص ٥٩٥ •
(٣٤) راجع المؤتمر سبقي الإشارة ، حيث ورد في الملخص المنشور عنه (ص ٥٩٥) أن شركات التأمين الفرنسية لا تزال تستلزم هذا الشرط •
(٣٥) « في حدود ما أنها لا تكون — كلية — غير مقصودة » راجع ديبو ص ٢٠٦ •
(٣٦) ديبو ص ٢٠٦ •

المطلب الثاني

تغطية التلوث غير العارض ، في سوق التأمين الانجليزي

وثيقة كلاركسون Cairkson ، وتصنيف أشكال (او نماذج) التلوث :

١٣٦ — بدا مما تقدم في المطلب السابق (٣٧) ، كيف يؤدي اشتراط عرضية واقعة التلوث (أى ضرورة رجوع التلوث الى حادث) ، الى تضيق نطاق الضمان الذى تمنحه وثائق التأمين الفرنسية للصناعيين في هذا الشأن الى حد كبير ، وبالتالي الى التقليل من أهميته .

أما في سوق التأمين الانجليزي ، فان هناك تجربة تعتبر رائدة في هذا الشأن ، قدمتها وثيقة كلاركسون (٣٨) ، تخلت فيها عن التفرقة التقليدية الراسخة ، بين تلوث عارض وتلوث غير عارض (٣٩) .

وينظر بعض الشراح الفرنسيين لهذه الوثيقة ، على أنها « ثورة » (٤٠) على أنظمة التأمين التقليدية ، وذلك من حيث كونها تتفاضى عن أسس التأمين الفنية التقليدية ، ومن حيث الطريقة التى أنبعتها في تحديد تعريفة القسط .

(٣٧) راجع سابقا بند ١٣٢ وما بعده .

(٣٨) نسبة لمكتب الوساطة البريطاني ، الذى وضعها ، بمعاونة من معيدى التأمين الأوروبيين . كذلك يشار الى هذه الوثيقة ايضا ، وبخصياتها من وثائق تفضية مخاطر الاضرار بالبيئة — بوثيقة الى E.I.L. ، وهو مختصر التحير الانجليزي :

Envrionmental Impairement Liability.

(٣٩) عرض احكام هذه الوثيقة : دى سافنتيم (ممثل مكتب كلاركسون في فرنسا) ، في بيان القاء في اكتوبر ١٩٧٤ على مؤتمر يضم مؤمنين ، ووسطاء ، ورجال صناعة . ونشر ملخصه ضمن مقاله بدورية argus ١٩٧٥ سابق الإشارة اليه ص ١٨٠٧ . وانظر ايضا في تفاصيل هذه الوثيقة ، ديبو ص ٢٠٨ وما بعدها . (٤٠) ديبو ص ٢١١ .

١٣٧- والأساس في هذه الوثيقة هو تحليل لمختلف أشكال (أو نماذج)
types التلوث ، المتصورة ، لتحديد ما يكون منها قابلا للتغطية وما يكون
مستبعدا . ثم وضع جدول تعريفية أقساط ، بحيث يكون لكل شكل أو نموذج
من التلوث غير المستبعد ، ما يقابله من تعريفية القسط المحددة فيه^(٤١) .

١٣٨ - وينقسم التلوث ، في وثيقة كلاركسون ، الى الأنواع التالية :
١ - التلوث غير المتحرز أو المتعمد^(٤٢) : وهو يتميز بعدم مراعاة
التنظيمات الخاصة بالوسائل الواجبة الاتباع من أجل حماية البيئة ، وذلك عن
قصد أو نتيجة افعال جسيم .

٢ - التلوث المارض^(٤٣) : وهو الذي ينشأ عن سبب فجائي وغير متوقع .

٣ - التلوث المتخلف^(٤٤) : وهو الذي ينتج عن إصدار كميات من الملوثات ،
في حدود المسموح ، ولم يكن بالامكان تجنبها رغم الالتزام الدقيق بقواعد
الرقابة أو التحكم .

٤ - التلوث بالتزامن أو الاتحاد^(٤٥) : وهو الذي ينتج من التزامن غير

(٤١) وفي تطبيق على طريقة التسعير هذه ، وما دفع اليها من عدم كفاية
البيانات الاكتوارية الضرورية في شأن هذا النوع من الاخطار ، يقول دي سافنتيم :
"Les informations actuarielles nécessaires au calcul des primes
applicables à la couverture E.I.L. n'étant pas suffisantes, la décision
fut prise de déterminer les éléments de base par un barème de
tarification résultant d'une approche purement analytique".

وانظر أيضا تعليق دييو (ص ٢١١) في هذا الشأن ، حيث جاء فيه :
"Une combinaison de facteurs statistiques, de calculs de probabilité
et de facteurs variables visant à personnaliser le risque et non à l'ho-
mogénéiser, constitue la base de la tarification de ce type de police"

(٤٢)

La pollution téméraire ou intentionnelle / intentionally or ex-
pectedly pollution.

accidentella

(٤٣)

résiduale.

(٤٤)

La pollution de coincidence ou synergique.

(٤٥)

المسموح في إصدارات ، أو الاتحاد غير المسموح بين ، مواد ، هي ذاتها في حدود المسموح^(٤٦) (٤٧) .

هـ - التلوث الكامن^(٤٨) : وهو ما ينتج عن إصدار مواد لم تكن خطورتها معروفة عند هذا الإصدار ، ولم تظهر هذه الخطورة إلا بعد أن كشف العلم عن ضررها^(٤٩) .

نظام الضمان في وثيقة كلاركسون :

(١) من حيث أشكال التلوث التي تدخل إطار التغطية :

١٣٩ - وجميع نماذج أو أشكال التلوث ، سابقة الإشارة ، تكون قابلة للتغطية بموجب هذه الوثيقة ، باستثناء النوع الأول فقط ، الخاص بالتلوث المتعمد أو الناتج عن أعمال جسيم .

واستبعاد التلوث المتعمد (ان جاز تصور حدوث هذا الفرض عملا) ، هو أمر مفهوم في الحقيقة ، ويتمشى مع المبادئ العامة في التأمين ، حيث لا يغطى هذا الأخير أفعال المستأمن العمدية . كما تمليه « الاعتبارات الأخلاقية »^(٥٠) نفسها ، إذ « يجب على المؤمن ألا يقدموا عوناً لأعمال غير مشروعة متعمدة »^(٥١) .

(٤٦) « فهذه الإصدارات المختلفة ، يمكن أن تحدث درجة من التلوث ، قليلة لأن تسبب أضرارا ، ما كان ليسببها كل تلوث منها مأخوذ على حدة » . دي سافنتيم ، لثال سابق الاشارة قص ١٨٠٧ .

(٤٧) وانظر ديرييو ، الذي يرى أنه إذا ما كان اتحاد المواد الملوثة قد حدث فقط بسبب عوامل طبيعية غير متعادلة ، فإن الملوث polluter لن يكون مسؤولا أساسا .

(٤٨) AIDA stud. p. 32.

Potentielle. (٤٨)

(٤٩) ويرى فيه البعض ، تبعا لذلك ، تطبيقا من تطبيقات خطر التقدم . راجع دييو ص ٢٠٨ .

(٥٠) "Ethical concerns".

(٥١) ديرييو ، تقرير الى أيدا سابق الإشارة ص ٣١ .

أما استبعاد التلوث الناتج عن الإهمال الجسيم ، فانه يخرج على القواعد العامة في التأمين ، حيث من المسلم به أن هذا الأخير يغطي إهمال المستأمن ، ليسير منه والجسيم . وربما يبرر هذا الخروج ، فداحة الكوارث التي يمكن أن تنجم عن هذا النوع من الإهمال في هذا المجال (٥٢) .

(ب) من حيث مدى الضمان :

١٤ - في صيغة حرصت - على ما يبدو - أن تحيط بكل التفاصيل المتصورة ، تنص هذه الوثيقة على أنه ، ستكون مغطاة :

« التعويضات التي سيكون المستأمن مسؤولاً ، قانوناً ، بدفعها ، نتيجة : أضرار جسمانية ، أو مادية ، أو أضرار حق تحميه القوانين أو الانتقاص منه أو الأضرار به على أي نحو ، سببها أو ساهم في حدوثها : بث مادة سائلة أو صلبة أو غازية أو تصريفها أو نشرها أو تخزينها أو تسريبها أو إطلاقها أو رشها ، أو انتشار روائح أو ضوضاء أو ارتجاجات أو ضوء أو كهرباء أو إشعاع أو تغيير للمناخ أو أية ظاهرة حسية أخرى ، تسبب مرضاً أو عدوى أو تلوثاً للبيئة » (٥٣) .

(٥٢) وفي هذا المعنى يقول دي سافنتيم : ان الضمان « يجب ان يكون مرغواً ، حينما يكون لدى الإدارة (إدارة المشروع) ادراك عن الضرر الذي ينشئه مشروعها ، ولا تتخذ في الحال الوسائل العلاجية الضرورية » . راجع مقالته سابق الإشارة .

(٥٣)

“Sont couvertes les indemnités que l'assuré sera légalement tenu de payer en réparation des lésions corporelles, dommages matériels, dégradation, diminution ou autre altération de tout autre droit ou aménagement protégé par les lois qui ont été causés par, ou auxquels ont contribué l'émission, la décharge, la dispersion, le sotckage, l'infiltration, le dégagement ou la fuite de toute substance liquide, solide ou gazeuse ou la génération d'odeurs, de bruits, de vibrations, lumière, électricité, radiation, changement de température ou tout autre phénomène sensoriel causant ou contribuant à irritation, contamination et/ou pollution de l'environnement”.

كما تغطي هذه الوثيقة ، فضلا عن ذلك ، مصاريف الدعاوى ، والمصاريف التي تتفق من أجل ابعاد أو تحييد أو تنظيف المواد الضارة التي فلتت من سيطرة المستأمن .

فقط تستبعد من اطار الضمان فيها : نتائج أخطار الحرب^(٥٤) ، ومطالبات التعويض المقدمة من عمالة المستأمن ، والتلوث الناجم عن أعمال جسيم من جانب ادارة المشروع ، والغرامات .

(ج) من حيث مدة الوثيقة ، ومبلغ الضمان .

١٤١ - ووثيقة كلاركسون هي وثيقة سنوية ، تكفل ضمانا حده الأقصى ٣ مليون جنيه استرليني ، عن الكارثة أو عن مدة سنة التأمين بكاملها . ويتحمل المستأمن نسبة لا تكون مغطاة (franchise) ، تختلف من حالة لأخرى حسب أهمية أو حجم نشاطه .

المطلب الثالث

بعض المشكلات الخاصة التي يثيرها خطر التلوث
ومالها من انعكاسات على نظام التغطية فيه

أولا - مشكلة التلوث التدريجي (أو بطيء التكوين) ، واحتمال عدم انكشاف الضرر الا بعد انقضاء مدة الضمان :

١٤٢ - ذكرنا في موضع سابق^(٥٥) ، أن المؤمنين الفرنسيين ، بدأوا يبدون في الوقت الحاضر ، قدرا من المرونة في تحديد مفهوم الحادث l'accident كشرط يعلق عليه ضمان مخاطر التلوث . فتخلوا عن شرط المفاجئية فيه . الأمر

Les conséquences des risques de guerre (٥٤)

(٥٥) راجع سابقا بند ١٢٢ ما بعده ، خلاصة بند ١٢٥ .

الذى يسمح بإمكان تغطية التلوث التعريجي الحوادث (أو البطيء التكوين)
وهو توسع ، يقدم ولا شك ضمانا هامة للصناعيين (المستأمنين) .

١٤٣ - . لكن دخول هذا الفرض الأخير في إطار الضمان أثار صعوبة أو
مشكلة جديدة ، وذلك إزاء قصر مدة الوثائق المغطاة لأخطار التلوث (٥٦) ، وهى
— عادة — مدة سنوية .

فهذه الوثائق تقصر التغطية — صراحة — على دعاوى المسؤولية ، عن
الضرر المكتشف (أو الثابت constaté) (٥٧) خلال فترة سريان الوثيقة،
والجاء للمؤمن في نفس الفترة (٥٨) .

ولما كان من شأن قصر هذه المدة ، ألا يتمكن المستأمن في الإعم الأغلب
من الحالات ، من تنفيذ شرط الإبلاغ هذا ، فقد نصت وثيقة التأمين النموذجية
الفرنسية الجديدة ، المعروفة باسم وثيقة GAPROL ، على أن التغطية
تتمدد ، إذا ما انقضت الوثيقة لأي سبب غير عدم دفع القسط أو سوء نية
المستأمن ، لتشمل دعوى المسؤولية عن الضرر الذى يكون قد انكشف خلال
فترة الضمان ، ولو كان المؤمن قد أخطر به بعد انتهائها ، مادام أن هذا الاخطار

(٥٦) وهو يغطى ، كما سبق أن ذكرنا ، بطريق الإشتراط على تغطيته مرحلة،
في الشروط الخاصة بالوثيقة المسماة وثيقة تأمين المسؤولية المدنية عن الاستغلال
(R.C. exploitation) . راجع سابقا بند ١٢٧ وما بعده .

(٥٧) فيما تستخدم وثائق تأمين مخاطر التلوث في بلاد أخرى تعبر الضرر الذى
يحدث (أو يقع) خلال فترة سريان الوثيقة . من ذلك مثلا : وثائق التأمين في كندا ،
فهى تغطى الضرر الجسمائى أو المرض الناتج عن التلوث ، وكذلك الضرر المادى ،
إذا حدث هذا أو ذلك خلال فترة سريان الوثيقة . أما الوفاة فانها يمكن أن تغطى
ولو لم تقع خلال هذه الفترة مادام أن سببها من ضرر أو مرض ، قد حدث خلالها .
راجع : تقرير طومسون بالـ (AIDA stud.) سابق الإشارة ص ١٥ : وفي
إيطاليا تغطى وثيقة تأمين مخاطر الاضرار بالبيئة ، النموذجية ، الحادث الذى يقع
خلال فترة التأمين . راجع :

PUTZOLU (G.V.) : Claims - mode policies, AIDA stud. p. 100.

(٥٨) حتى ولو كانت دعوى المسؤولية عنه ، قد رفعت على المستأمن بعد
انقضاء هذه الفترة .

قد تم خلال المدة التي تعقب هذا الانتهاء والمساوية لمدة الوثيقة الأصلية (وهي - عادة - كما قلنا ، مدة سنوية) (٥٩) .

أكثر من ذلك ، فقد قبلت هذه الوثيقة مؤخرا ، بموجب تعديل دخل عليها في يونيو ١٩٨٠ ، إذا ما توقف نشاط المستأمن (الذي كان يكن فيه خطر انقثوث) ، أن تغطي ، وبدون قسط اضافي ، كل مطالبة متعلقة بضرر انكشف خلال المستقين التاليين مباشرة لهذا التوقف . ويقسط اضافي ، إذا كان هذا الضرر قد انكشف خلال الخمس سنوات التالية (٦٠) .

ثانيا - مشكلة التلوث المتعدد المصادر (التلوث باتحاد العناصر الملوثة) :

• انمكاسات هذه المشكلة على النظام القانوني للمسؤولية في هذا الغرض :

١٢٤ - يغلب في الوقت الحاضر ، أن يكون ضرر التلوث ناشئا لا عن مصدر واحد وانما عن مصادر تلوث متعددة ، خاصة في المناطق التي يغلب عليها الطابع الصناعي .

ورجوع المضرور ، في مثل هذا الغرض ، على كل من الملوثن المتعددين multiple polluters على حدة ، يعني أنه سيكون عليه أن يقيم الدليل على علاقة السببية بين نشاط كل منهم والضرر الذي أصابه ، واهمال كل منهم في مباشرة هذا النشاط . وأن يحدد الحصة من الضرر التي سببها له كل منهم (٦١) ،

(٥٩) وتلخظ وثيقة النائيين الايطالية النموذجية بنفس الحكم تقريبا . راجع بيتزولي ، التقرير سلفق الإشارة ص ١٠٠ .

(٦٠) راجع في هذا الشأن : وانسينك ، تقرير الـ AIDA سابق الإشارة ص ١١ ، وراجع في جوانب أخرى متعلقة بالضمهان الذي تمنحه وثيقة GAPROL هذه :

DEPRIMOZ (J.) : Les nouvelles voies prises par l'assurance responsabilité civile pollution en france. R.G.A.T. 1978 p. 481 et s. spéc : p. 484 et s.

(٦١) في هذا المعنى :

PUTZOLU (G.V.) : Multiple polluters. AIDA stud. p. 47.

• وهو يرى في ذلك أمرا غير عادل unjust .

وهي أمور بالغة الصعوبة . هذا فضلا عن أنه هو الذي ميّث ، في كل الأحوال مقبة اعسار أى منهم .

١٢٥ - لذلك ، ، فقد يصير الاعتقاد بأن الأكثر عدالة وتذليلا لهذه الصعوبات ، هو القول - في هذا الفرض - بمسؤولية الملوّثين المتعددين تضامنيا عن الضرر الذي لحق بالمضور .

وهذه المسؤولية التضامنية يمكن أن تجد لها ، في مصر ، سندا قانونيا ، فيما تقتضى به المادة ١٦٩ مدنى من أنه « اذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار ، كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ٠٠٠ » . كما تأخذ بها أيضا بعض القوانين في التشريعات المقارنة (١٦) .

غير أن هذا النوع من المسؤولية ، ان كان من شأنه أن يكفل للمضور حق مطالبة أى من الملوّثين المتعددين بكامل التعويض عن الضرر الذى أصابه « حتى ولو كانت مساهمته في الضرر أقل النتائج » (١٧) ، وأن يقيه خطر اعسار أى منهم ، الا أنه بمجرده ، لن يعفيه من عبء اثبات خطأ الملوّث المدعى عليه ، وعلاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى أصابه (١٨) .

١٢٦ - وهذا الاثبات ، بشقيه - تبدو صعوبته الخاصة ، في نموذج التلوث باندماج العناصر pollution by synergy (١٩) ، اذ الفرض

(٢٢) كما هو الحال في المجموعة المدنية الإيطالية (م ٢٠٥٥) ، والمجموعة المدنية الألمانية B.G.B. (م ٨٣٠) ، راجع بيترولى ، سابق الإشارة ص ٤٧ ، والمجموعة المدنية المجرية (م ٣٤٤) راجع :

SZENTGYORGYI (R.) : Multiple polluters. AIDA p. 51 ;

والمجموعة المدنية البولندية (م ٤٤١) راجع :

BRODESKI (Z) : Multiple polluters. AIDA p. 53.

كما يصل القضاء الفرنسى الى نفس مضمون هذه المسؤولية تقريبا ، مما ابتكره مما اسماه بالمسؤولية التضامنية in solidum .

(٢٣) بيترولى ، سابق الإشارة ص ٤٧ .

(٢٤) في هذا المضى : بيترولى ص ٤٨ .

(٢٥) او : Cumulative pollution

فيه أن العناصر الناتجة عن نشاط كل ملوث ، لم تكن لتكفي وحدها لاجداث الضرر^(٦٦) :

وفكرة حراسة الملوث للمخلفات الصادرة عن نشاطه ، التي قال بها القضاء الفرنسي^(٦٧) ، على ما أبديناها عليها من تحفظ^(٦٨) ، ان كانت تقبل الضرور — في مشكلة التلوث بوجه عام — من عبء اثبات خطأ الملوث ، الا أن القول بها ، في هذا النموذج بالذات من التلوث محل البحث ، ليس في الحقيقة بالأمر السهل . وأغلب الظن أن القضاء كان سيتردد في القول بها فيه . لأنها تعني فيه ، أن الملوثن المتعددين يكونون حارسين مشتركين للمجموع المتحد من اللوثات . وفكرة الحراسة المشتركة هذه ، على الشيء الواحد ، بالمخالفة لبدأ « تبادلية الحراسة لا تعددها » ، ليست محل تسليم ، وتكتنفها صعوبات ، ويثور بشأنها الكثير من الجدل^(٦٩) .

أما عن صعوبة اثبات علاقة السببية ، في النموذج من التلوث محل البحث ، فإن امكانية التعليل عليها تكون رهنا بتبنى نظرية تعادل (أو تكافؤ) الأسباب . لذلك يضطر القضاء للأخذ بها — على ما يبدو — في بعض الدول ، لمواجهة هذا الفرض^(٧٠) . ونقول « يضطر » ، لأن هذه النظرية لا تحظى — في المسؤولية المدنية بوجه عام — بالتأييد من جانب غالبية الفقه والقضاء ، الذي يفضل عليها في الوقت الحاضر ، نظرية السبب المنتج أو الفعال .

(٦٦) راجع سابقا بند ١٢٨ .

(٦٧) (٦٨) راجع سابقا بند ٢٥ ، وهابش ٤٦ المتعلق به .

(٦٩) راجع مؤلفنا : مشكلة تعويض الضرر الذي يسببه شخص غير محدد ،

من بين مجموعة محددة من الأشخاص . طبعة ١٩٨٢ (الناشر : دار الفكر العربي) خاصة ص ٢٢ وما بعدها ص ٦٧ وما بعدها .

(٧٠) ففى إنجلترا مثلا ، رأى قضاء الإنجليزى من غير المقتنع ، دفع الدمي

عليه بأن التلوث الناتج عن نشاطه وحده ، لم يكن هو الذى سبب الضرر . راجع : THOMSON (A.E.) : Multiple polluters, AIDA p. 50 et s.

والأحكام المشار إليها فيه .

كذلك يؤكد بعض الشراح المجرمين ، أن الفقه المجرى قد استقر ، بعد شيء من التردد ، على إمكان إلزام أحد الملوثن ، في هذا النموذج من التلوث ، بتعويض كابل الضرر بصيغته دستورا متضلعا مع باقى الملوثن . راجع SZENTGYORGYI سابق الإشارة ص ٥١ .

١٢٧ - ولما كان من شأن الأخذ بهذه النظرية ، في الفرض محل البحث ، أن يلحق الظلم بالملوث الذي لعب نشاطه أقل دور في أحداث الضرر ، لم يكن من الغريب إذن ، أن تطرح من وقت لآخر أفكار جديدة في هذا المجال ، خاصة من فقه الدول التي لا تتضمن مجموعتها المدنية نصا صريحا في المسؤولية التضامنية في حالة تعدد مرتكبي الفعل الضار . فالفقيه الفرنسي ديرييمو ، مثلا ، يقتبس مما ابتكرته المحكمة العليا في كاليفورنيا ، في إحدى القضايا ، من معيار لتحديد أو قسمة المسؤولية أسمته market share liability^(٣١) . حلا يُلَفَّص في أن يكون الملوثون المتعددون مسؤولين « بنسبة ما يستخدمه كل منهم ، إلى ما يستخدمه الآخرون ، من المواد المسببة للتلوث ، في كل دورة إنتاجية »^(٣٢) .

• انتكاسات هذه المسئلة على نظم الضمان :

١٢٨ - بدا مما تقدم ، مدى الصعوبات التي تواجه المضرور في الحصول على التعويض ، في فرض التلوث متعدد المصادر أو التلوث بالاتحاد ، حتى مع انقوله بفكرة المسؤولية التضامنية للملوثين المتعددين .

١٢٩ - ونظام التأمين من المسؤولية ، حتى ولو كان نظاما اجباريا لمصلحة المضرورين من التلوث ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٣) ، لن يقدم ، بمفرده ، حلا لهذه الصعوبات . فهو ليس الا تغطية لمسؤولية المستلتمن وفقا لنظامها القانوني الذي تكون عليه أصلا .

وعنى بافتراض أنه يمكن - بوثيقة تأمين من المسؤولية - تغطية مسؤولية الملوث التضامنية عما يمكن أن يسببه نشاطه من ضرر بالاشتراك مع نشاط

(٧١) اشار اليه : بيتزولي ، سابق الاشارة ص ٤٨ ، وكذلك :

PFENNIGSTORF (W.) : Multiple polluters. AIDA p. 55.

"In proportion to the toxic substances used in their production cycles".

• اشار لذلك بيتزولي ، سابق الاشارة ص ٤٨ .

(٧٢) اشار لذلك : بيتزولي ، سابق الاشارة ص ٤٨ .

ملوثين آخرين^(٧٤) ، الا أن « العبء الجسيم لهذه التغطية سوف يضطر المؤمنين الى قصرها على الحصة من الضرر التي يمكن نسبتها للمستامن »^(٧٥) .

١٣ - لذلك جرى التفكير ، حديثا ، في تكملة قصور نظام التأمين الخاص في هذا المجال ، بإنشاء صناديق تعويضات compensation funds لصالح المعرضين لخطر التلوث . وهو أمر اجباري في بعض الدول ، ولذلك يرى فيه البعض في هذه الحالة نوعا من التأمين الاجتماعي Social insurance^(٧٦) .

وتحويل هذه الصناديق يتم بطرق مختلفة : فبعضها يمول فقط من اشتراكات تحصل من الصناعيين الذين يسببون نوعا خاصا من التلوث ويمارسون نشاطهم في منطقة معينة . وبعضها الآخر يمول من مبالغ يساهم في دفعها كل من : الصناعيين الملوثين ، والحكومة ، والادارات المحلية ، بل - وكما هو الحال في اليابان - من جمعيات (أو اتحادات) الأشخاص المعرضين لخطر التلوث^(٧٧) .

ويختلف دور هذه الصناديق من دولة لأخرى : فقد يقتصر على تعويض المضررين ، وقد يقتصر على تغطية مسؤولية الملوثين ، وقد يجمع أحيانا بين الدورين^(٧٨) . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، يكون المضرور بالخيار ، اما أن يرجع بالتعويض عما أصابه من ضرر ، مباشرة على الملوث المسئول ، حين يكون خاضعا عندئذ لنظام الخطأ الواجب الاثبات ، أو يتجه الى الصندوق ليحصل منه على تعويض لا يشترط للحصول عليه ثبوت خطأ الملوث . ليكون للصندوق أن يرجع على المتسببين في التلوث بما دفعه لهذا المضرور . أما الصندوق الياباني فوظيفته تغطية المسؤولية ، اذ تكون المشروعات الصناعية المسئولة ، معنية من مسؤوليتها بمقدار المبلغ الذي دفعه الصندوق للمضرورين^(٧٩) .

(٧٤) راجع في تأكيد ان مثل هذه التغطية ممكنة : بيتزولي ص ٤٨ .

(٧٥) بيتزولي ص ٤٨ .

(٧٦) بيتزولي ص ٤٩ .

(٧٧) راجع بيتزولي ص ٤٩ .

(٧٨) كما هو الحال مثلا في الصندوق البولندي . انظر لذلك بيتزولي

ص ٤٩ .

ويخشى بعض الشراح (من فريق عمل الـ AIDA) ، أن يكون من شأن نظام الصناديق ، تدنى الشعور بالمسؤولية لدى القائمين على ادارة المنشآت الصناعية المسببة للتلوث^(٣) . فما يرى البعض الآخر أنه يمكن أن يزود المضررين بضمنان « احتياطي » ، « اذا كانت قوانين (أو قواعد) المسؤولية المدنية ، والتغطيات التأمينية الخاصة ، المتعلقة بهذه المسؤولية ، لا تمكن من توزيع المخاطر بطريقة منطقية (أو معقولة) »^(٤) .

(٧٩) أشار لذلك بيتزولي ص ٤٩ .

(٨٠) بيتزولي ص ٤٩ (في إطار تكميده ، من حيث المبدأ ، على أنه ليس من المرغوب فيه أن يحل نظام الصناديق محل نظم التأمين الخاص ، في تغطية مخاطر التلوث ، طالما أن شركات التأمين الخاصة يمكنها أن تضمن تغطية بالية فعالة في هذا المجال) .

الفصل الثاني

أنظمة الضمان التأميني ، الخاصة (أو النوعية) (١)

تمهيد ، وتقسيم :

١٣١ - عندما يظهر السوق التأميني عاجزا عن مواجهة أخطار معينة ، يضطر الصناعيون الى التفكير - بطريقتهم الخاصة - في اساليب تمويلها المناسبة لهم . وقد يصلون - في بعض الفروض - الى حد التجمع أو الاتحاد غيما بينهم ، من اجل المشاركة في هذه الأخطار وتوزيع أعبائها المالية عليهم . محين بهذا الشكل فكرة التأمين التعاوني أو التبادلي L'assurance mutuelle . وهذا هو ما اتبعوه فعلا فيما يتعلق بمواجهة خطر المسؤولية عن تلوث البيئة البحرية بالزيت (١) .

١٣٢ - غير أن الأخطار الصناعية عامة ، والتكنولوجية خاصة ، غالبا ما تكون من ضخامة الحجم بحيث تتجاوز فعاليات الأنظمة الخاصة أو الأساليب التي يضعها هؤلاء الصناعيون . ومن هنا يكون تدخل الدولة الى جانبهم أمرا ضروريا : اما لتكملة الضمانات المطروحة في السوق التأمينية (كما هو الحال مثلا في مجال الأخطار النووية) (٢) ، أو لأخذ الأخطار التي ترفض شركات

Specifiques.

Les hydrocarbures / The hydrocarbons

(١)

(٢)

ويظهر من التنظيمات التي ستعرض لها في البحث الأول من هذا الفصل ، أن المرشحين لخطر هذه المسؤولية هم : شركات البترول المستقلة ، ومالكوا الناقلات .

(٣) حيث يبرر تدخل الدولة عندئذ ، ضرورة كلفة الأمن والطمانية للمواطنين جميعا والمساواة بينهم أمام هذا النوع من الخطر . راجع في هذا المعنى : ديوب ص ٢١٤ ، وزاجع أيضا حيثيات اتفاقية باريس في ٢٦ يولية ١٩٦٠ (المنظمة لمسئولية مستغلى المنشآت النووية) ، التي عكست ضرورة هذه المساواة أيضا على المستوى الدولي ، اذا جاء فيها ، أن « آثار وانعكسات الحادث النووي لا تتوقف عند حدود سياسية أو جغرافية ، لذلك ... »

التأمين تنطيتها ، على عاتقها مباشرة (كما هو الحال ، في بعض الدول ، فيما يتعلق ببعض الأخطار التكنولوجية المرتبطة بأنشطة التجارة الخارجية) (٤) .
وظبيى أن هذا الغرض الأخير يخرج من اطار هذا البحث .

وهكذا فسوف نقتمر ، في هذا الفصل ، على دراسة نظام الضمان في كل من : خطر المسؤولية عن التلوث البحري ، وخطر المسؤولية عن الأضرار النووية ، حيث نخصص لكل منها مبحثا مستقلا .

"Il est souhaitable que les personnes soient protégées aussi bien d'un côté de la frontière que de l'autre".

نسر لذلك ديو ص ٢١٤ .

(٤) كالأطار المسؤولية الناتجة عن صفقت توريد المجموعات الصناعية المتكاملة الضخمة . حيث يبرر تدخل الدولة عندئذ ، ضرورة دعم قدرة المشروعات الصناعية الوطنية على الصمود أمام منافسة المشروعات الأجنبية . راجع في هذا المعنى : ديو ص/٢١٥ : وانتظر في دوانع (او مبررات) أخرى متصورة لهذا التدخل : د. سمينة الطيوي ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٠ .

المبحث الأول

ضمان خطر المسؤولية عن تلوث البيئة البحرية بالبزيت^(١)

تمهيد ، وتقسيم :

١٣٣ — أن خطر التلوث البحري بالبزيت يعتبر خطرا تكنولوجيا « بالمعنى الواسع لهذا اللفظ »^(٢) ، لأنه إذا كانت هذه المفردة لا تعتبر ، حقيقة ، منتجا جديدا ، إلا أن الوسائل Les techniques التي تستعمل ، من أجل استغلالها (كالأرصدة البحرية) أو من أجل نقلها (كحاويات البترول العملاقة) ، تعتبر وسائل جديدة^(٣) ، تطرح أخطار تلوث ضخمة الحجم^(٤) .

وإزاء صعوبة وجود ضمان كاف في السوق التأمينية لتغطية المسؤولية للعادحة التي يمكن أن يسببها هذا النوع من التلوث ، أحيا المعرضون لهذه المسؤولية (وهم شركات البترول ومالكوا الناقلات) ، فكرة التبادلية la notion de mutualité^(٥) أو انتعاش فيما بينهم ، حتى يمكنهم مواجهتها ، وذلك بإنشاء هيئات^(٦) تأمين تبادلي حقيقية ، وباستلزام نفس الفكرة

(١) راجع في هذا الشأن :

Du PONTAVICE (E.) : La pollution des mers par les hydrocarbures. Paris 1968 To : 15 ; DESPAX (M) : La pollution des eaux et ses problèmes juridiques. Paris 1968 ; CHAUVEAU (P.) : La pollution des mers par les hydrocarbures. D 1969 — chr — pp. 191-195 ; BALLENEGGER (J.) : La pollution en droit international. Genève 1975 ; LATRON (P) : La pollution des mers par les hydrocarbures (analyses des accords TOVALOP et CRISTAL et des conventions de 1969 et 1971) A.F. 1973 p. 121.

وإنظر أيضا كيمسيه ، المقال سابق الإشارة ، ديبو ص ٢١٦ وما بعدها .

(٢) (٣) (٤) ديبو ص ٢١٦ .

(٥) ديبو ص ٢١٧ .

(٦) ويؤكد ديبو أنها شركات (sociétés) راجع ص ٢١٧ ، حين أن من المعروف أن الشركات تنشأ بغرض الربح ، فيما أن فكرة التأمين التبادلي أو التعاوني بعيدة عن مثل هذا الهدف .

(فكرة التبادلية أو التعاون) في وضع أنظمة صناديق ضمان fonds de garantie ، « لا تشكل عمليات تأمين بالمعنى الحقيقي ، هذا حقيقي ، ولكنها تستخدم أسلوب (أو فن) التأمين » (٢) .

ونعالج فيما يلي كلا من أسلوبى التغطية هذين ، في مطلب على جده .

المطلب الأول

ضمان خطر هذه المسؤولية بأسلوب

التأمين التبادلي (أو التعاوني)

(تعاون مالكي الناقلات)

Les Mutuelles d'armateurs

اتفاق توفالوب (٣) TOVALOP

١٣٤ - اتفاق توفالوب هو « اتفاق جنظلمان » (٤) ، وقعه سنة ١٩٦٨ عدد من مالكي ناقلات البترول armateurs pétroliers ، إثر حادثة تورى كانيون (٥) ، الشهيرة . وبدأ في السريان منذ سنة ١٩٦٩ . وهو ينطبق في الوقت الحاضر « أكثر من ٩٩٪ من الأسطول البترولي في العالم الحر » (٦) .
١٣٥ - فمن أجل امتصاص الغضب الهائل الذي سببته هذه الحادثة ،

(٧) ديبو من ٢١٧ .

(٨) هو مختصر التعبير الإنجليزي :

Tankers Owners Voluntary Agreement concerning Liability for Oil Pollution.

(٩) Gentlemen's agreement راجع ديبو من ٢١٨ .

(١٠) Torrey canyon هي نافذة بترول عملاقة ، غرقت بحولتها في ١٨ مارس ١٩٦٧ ، وسببت كارثة قدرت أضرارها بـ ٩٠ مليون فرنك . وهي أول كارثة لفتت انتباه الرأي العام ، والحكومات إلى خطورة حوادث الطوث البحري بالزيت راجع شوفو ، مقال دالوز ١٩٦٩ مبلق الإشارة ص ١٩١ .
(١١) (١٢) ديبو من ٢١٨ نقلا عن DUBAIS

ولغرض « سد بعض الثغرات الموجودة في القانون البحري التقليدي في شأن المسؤولية ، وكذلك لتحديد التزاماتهم المالية في مواجهة الحكومات ضحايا التلوث ٠٠ » (١٦) ، أنشأ واضعوا هذا الاتفاق ، بأنفسهم ، نظاما خاصا لمسئوليتهم عنه ، بموجبه قبلوا أن يحملوا أنفسهم بقرينة خطأ ، بسيطة ، في وجود مبلغ ١٥٠٠ فرنك بوانكاريه (١٧) عن الطن الخام ، وبعد أقصى ١٥٠ مليون فرنك بوانكاريه عن الحادث .

١٣٦ - كما وضعوا ، من خلال الـ : I.T.I.A. (١٤) (١٥) ، نظاما تبادليا (أو تعاونيا) لتغطية خطر هذه المسؤولية ، وكذلك مضاريف مكافئة (أو تنظيف) التلوث .

وتقوم الـ I.T.I.A. بجمع اشتراكات المضمين ، ويبحث المطالبات بالتعويض المقدمة من جانب الدول المضروبة ، وتسوية التعويضات في حدود بروتوكول توفالوب . ويكفل النظام التبادلي (أو التعاوني) الذي وضعت له العضو ، ميزتين :

- ١ - تغطية مسؤوليته المدنية تجاه الدولة المضروبة ، عن التلوث المادي لسواحلها أو لشواطئها . إذ تقوم الـ I.T.I.A. برد مضاريف عمليات المكافئة والتنظيف ، التي أنفقتها هذه الدولة ، في حدود المبالغ سابقة الإشارة (١٦) . اللهم الا اذا كان العضو قد نفى الخطأ عن نفسه (١٧) .
- ٢ - تغطية المضاريف التي تعرض لها العضو نفسه ، بشكل معقول ، من أجل تدارك وقوع الحادث أو من أجل التقليل من حجم الضرر . وذلك بصرف

- Poincaré -

(١٣)

(١٤) مختصر التعبير الانجليزي :

International Tanker Indemnity Association company.

راجع ديبو ص ٢١٨ .

(١٥) وهي جمعية تأمين تبادل (أو تعاوني) أنشأوها سنة ١٩٦٨ مصاحبة للاتفاق

(١٦) راجع بق ١٢٥

(١٧) الخطأ المفترض في جانبه فرضا قايلا لاثبات العكس : طبقا لنظام المسؤولية الخاص الذي وضعه اتفاق توفالوب .

النظر عما اذا كان مخطئا أو غير مخطيء في هذا الحادث • وهو ما يعنى أن هذا النظام يتجاوز أنظمة التأمين التقليدية ، من حيث كونه أسلوبا وقائيا ، الى جانب كونه أسلوبا علاجيا(١٨) •

١٣٧ - غير أن التنظيمات السابقة الذكر قد خضعت فيما بعد لشيء من التعديل :

— من فمّن حيث المسؤولية : أصبحت هذه الأخيرة أكثر شدة ، بمقتضى اتفاقية بروكسل في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٩^(١٩) التي نصت ، من ناحية ، على مسؤولية موضوعية^(٢٠) *responsabilité objective* على عاتق مالك الناقلة المسببة للتلوث • ورفعت — من ناحية أخرى — حدودها الى ٢٠٠٠ فرنك بوانكاريه عن الطن الخام ، بحد أقصى ٢١٠ مليون فرنك بوانكاريه عن الحادث • كما ألزمت ، من جهة ثالثة ، بالتأمين من هذه المسؤولية ، أو بتوفير أى ضمان مالى آخر لها ، اذا كانت الشحنة من الزيت الخام تتجاوز ٢٠٠٠ طن •

— أما من حيث نظام الضمان التبادلى (أو التعاونى) ، فقد أدت الممارسة العملية الى استبعاد نظام الـ *ITIA* تقريبا ، وحلول نظام « أندية لئوقاية والتعويض »^(٢١) محله • وأصبح نظام الضمان الموضوع بواسطة هذه 'الأندية هو ، من الناحية العملية ، القاعدة ، فيما عدا النظام الموضوع بواسطة الـ *ITIA* مجرد استثناء^(٢٢) •

١٣٨ - لكن اتفاق توفالوب ، بشكله الأصلى ، وكذلك تنظيماته ، لم يصبح ، بعد هذه التعديلات ، خاليا من كل قيمة :

(١٨) في هذا المعنى : ديبو ص ٢١٩ •

(١٩) وقد انضمت فرنسا لهذه الاتفاقية ، أشار لذلك ديبو ص ٢٢٠ هامش ١٠ •
(٢٠) راجع ديبو ص ٢٢٠ •

(٢١) *Protection and indemnity clubs*.

وهى أندية تأمين بحرى تبادلى كان ملاكوا السفن قد اتشاورها في بريطانيا في القرن التاسع عشر • راجع ديبو ص ٢٢٠ •

(٢٢) راجع ديبو ص ٢٢٠ •

فمناطق اتفاقية بروكسل أضيق (من بعض النواحي) من نطاق هذا الاتفاق، حيث لا تسرى أحكامها إلا على الدولة المنضمة إليها ، كما أنها تنحصر في حادث تسرب المادة الملوثة إلى البحر ، فيما يكفل اتفاق توفالوب كما قدمنا ، استرداد المصاريف التي أنفقت في سبيل تدارك وقوع الحادث أيضا . بل فضلا عن كل ذلك : من الممكن تصور أن تكفل الأندية سابقة الإشارة ، أو حتى الـ ITIA لمالكى السفن ، توفير الضمان المالى الذى ألزمتهم به هذه الاتفاقية إذا تجاوزت الشحنة حدا مينا(٣٣) .

المطلب الثانى

ضمان خطر هذه المسؤولية بأسلوب

المنائيق التبادلية (أو التعاونية) للضمان(٣٤) (٣٥)

نظام كريستال CRISTAL (٣٦) :

١٣٩ — ذكرنا من قبل ، أن المهددين بخطر المسؤولية عن تلوث البيئة البحرية بالزيت هم مالكو السفن التى تنقل هذه المادة ، وشركات البترول المالكة للمادة المنقولة نفسها المسببة للتلوث(٣٧) . وقد رأينا كيف نظم الأولون مسئوليتهم هذه ، وحدود الضمان فيها ، وكيفية تغطية خطرها ، من خلال اتفاق توفالوب وهيئة التأمين التبادلية (الـ ITIA) التى تفرعت عنه(٣٨) .

(٢٣) راجع دييو ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

Les fonds mutuels de garantie.

(٢٤)

(٢٥) وهذا الأسلوب ليس من قبيل نظام التأمين L'assurance بالمخى الحقيقى ، وإن كان يقترب منه من حيث ما يتميز به هو الآخر من الصفة التعاونية . الأمر الذى يسمح — على حد تعبير البعض — « بتصنيفه ، بالقباس ، أكثر منه بالطبيعة ، ضمن أنظمة الضمان التأمينى الخاصة » . راجع دييو ص ٢٢٢ .

(٢٦) مختصر التعبير الانجليزى :

Contract Regarding an Interim Supplement to Tanker Liability for oil pollution.

(٢٧) راجع سلبقا بند ١٣٣ .

(٢٨) راجع سلبقا بند ١٣٤ وما بعده .

١٤٠ - وببندهم ، وضع الآخرون نظاما خاصا لمسئوليتهم في هذا الشأن ، وحدودها ، يقال له نظام (أو خطة . Plan) كريستال . * قصدوا به أن يكمل الضمانات المالية التي نص عليها اتفاق توفالوب ، تأكيدا وكفالة لحقوق ضحايا التلوث من ناحية ، وعدلا أيضا بحقوق مالكي الناقلات من ناحية أخرى ، وذلك كله بصفة مؤقتة ، إلى أن يحل محل هذا النظام ، الصندوق الدولي للضمان الذي نصت عليه اتفاقية بروكسل في ١٨ ديسمبر ١٩٧١ (٣٩) .

١٤١ - وقد وضع نظام كريستال سنة ١٩٧١ من قبل مجموعة من شركات البترول الدولية ، متصرفه ، اذ ذاك ، بصفة أنها هي التي تكون - خلال عملية النقل - المالكة للمواد المنقولة المسببة للتلوث (٣٠) . وأنشأت من خلاله صندوقا تبادليا (أو تعاونيا) لضمان مسؤولية المنضمين ، الذين بلغوا خلال ثلاث سنوات فقط من وضعه ، ٦٥٠ شركة بترول ، كان العضو منها يدفع لهذا الصندوق (لتكوين موارده) حصة أساسية قدرها ٥ مليون دولار ، تضاف إليها حصص تكميلية تتغير حسب مقتضيات الحال .

١٤٢ - وخلال مدة سريانه هذه المؤقتة ، ومن أجل مزيد من كفالة حقوق المضرورين ، نص نظام كريستال على مسؤولية العضو مالك المنتجات المنقولة ، بمسؤولية موضوعية ، عن الضرر الذي يحدث ، تسري (أي هذه المسؤولية) بالنسبة لمن تجاوز من الضرر الضمانات المفروضة على مالكي الناقلات بمقتضى اتفاق توفالوب ، أو « عندما يعجز الناقل عن السداد » (٣١) ، وذلك في حدود ٣٠ مليون دولار .

١٤٣ - أيضا ، وللمعدل هذه المرة بحقوق مالكي الناقلات « بحسبان المسئول عن التلوث هم مالكو المنتجات الملوثة أكثر منهم مالكو وسائل نقلها » (٣٢) ، نص هذا النظام على أن يتحمل الصندوق ، عن مالكي الناقلات ،

(٢٩) الكلمة لاتفاقية بروكسل (في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٩) في شأن مسؤولية مالكي ناقلات البترول ، من التلوث .
(٣٠)

"Agissant en qualité de propriétaires des produits polluants transportés". DUBOUT p. 224.

"Ou lorsque l'armateur est défaillant". DUBOUT p. 224. (٣١)

(٣٢) ديبو ص ٢٢٤ .

ما يكونون مسئولين به من مصاريف معالجة أو تنظيف التلوث ، اذا كانت هذه المصاريف تتجاوز ١٢٥ دولار للطن الخام أو ١٠ مليون دولار ، ويحدد أقصى (أى ما يتحمل به هذا الصندوق) ٣٠ مليون دولار .

١٤٤ - واذا كان نظام كريستال لم ينشأ ، في ذهن واضعيه أنفسهم ، ليدوم ، الا أنه كان يعكس الاهتمام الشديد من جانب المشروعات الصناعية البترولية بمخاطر التلوث البحرى . هذه المشروعات ، التى بدت به ، مستعدة للاضطلاع بمسئوليات هامة ، وبالأخص للوفاء بضمانات فعالة ، من خلال أنظمة تعاونية خاصة (٣٣) (٣١) .

(٣٣) ديبو ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣٤) وبوجه علم ، يؤكد البعض ، ان المبادئ التى اتخذها الصناعيون ، بإنشاء أنظمة ضمان تبادلى خاصة ، على النحو المتقدم ، لتلبية حاجتهم الملحة عندما لم يكن في السوق التأمينى اجابة مرضية لها ، هى مبادئ لها أهميتها ، من حيث يمكن — على حد تعبيره — أن تنقلها سوق التأمين بل والسلطات العامة أيضا .

راجع ديبو ص ٢٢٧ .

المبحث الثاني

ضمان خطر المسؤولية عن الأضرار النووية^(١)

تقسيم :

نوزع الدراسة في البحث على ثلاثة مطالب ، على النحو التالي :

المطلب الأول

النظام القانوني لهذه المسؤولية^(٢)

ازدواج هذا النظام ، تقسيم :

١٤٥ - لا تطرح الأضرار النووية نظام مسؤولية واحد في كل فروضها ، بل يزدوج في الحقيقة هذا النظام • ويرتبط بهذا الازدواج ، اختيارية أو اجبارية ضمان هذه مسؤولية •

(١) راجع في هذا الشأن :

MARTIN (G.) : L'assurance des risques nucléaires. A.F 1969 — p. 767 ; DEPRIMDZ (J.) : Où en est l'assurance atomique en 1970 ? A.F 1970 — 460 ; L'attitude des assureurs français vis-à-vis du principe de causalité en cas de dommage par irradiation. Ar. 1973 — 1801 ; La réparation des dommages aux biens sur site nucléaire. Ar. 1974 — 2114 ; Les radiations ionisantes : le point de vue d'un assureur. A.F 1974 - 524 ; L'assurance de responsabilité pour les transports de matières nucléaires. (rapport) R.G.A.T 1975 p. 585 ; Comment faciliter l'assurance pour les transports internationaux de substances nucléaires ? R.G. A.T 1975 p. 489 et s ; FRANCIS (H.W.) : Energie nucléaire et assurance. Ar. 1976 p. 2189 ; BAZYN (J.) et WETS (G.) : L'assurance des risques nucléaires et l'application de l'article 85 du Traité de Rome. R.G.A.T 1963 p. 108 et s ;

(٢) راجع في هذا الشأن :

DEPRIMOZ (J) : Quelques problèmes posés par le droit de la respon-

=

فحيث يتعلق الأمر بمجرد حيازة أو استعمال نظائر مشعة أو أجهزة مولدة لاشعاعات مؤينة^(٣) ، فإن الأضرار التي تصيب الغير منها ، تحكمها القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية . وفي هذه الحالة لا يكون اللجوء الى تغطية هذه المسؤولية تأمينا ، أمرا اجباريا .

أما حيث يتعلق الأمر باستغلال لمنشأة نووية — على التحديد الذي سنعرض له فيما بعد^(٤) ، فإن الضرر يستثير — عندئذ — مسؤولية غير عادية ، أى تشذ عن المألوف في القواعد العامة ، تتميز بأحكام وضوابط خاصة تحددها اتفاقيات دولية^(٥) . وفي هذه الحالة ، تكون التغطية التأمينية أو توفير أى ضمان مالى آخر أمرا اجباريا .

ونعرض سريعا ، في فرع أول ، للنطاق الذى تسرى فيه أحكام المسؤولية التقصيرية . لنكرس الدراسة التفصيلية ، في الفرع الثانى ، لأحكام المسؤولية الخاصة .

sabilité nucléaire. R.G.A.T 1974 p. 169 et s; HEBERT (J) : La responsabilité dans le domaine de l'énergie nucléaire. J.C.P. 1965-1-1979; La loi du 30 octobre 1968 relative à la responsabilité civile dans le domaine de l'énergie nucléaire. J.C.P. 1969-1- doct - 2232 ;

(٣) يقصد بالاشعاعات المؤينة ، طبقا لما تقضى به ، في مصر ، المادة ١ من قانون ٥٩ لسنة ١٩٦١ (في شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها) : « الاشعاعات المنبعثة من المواد ذات النشاط الاشعاعى ، أو الآلات كجهاز أشعة اكس أو رونتجن ، والمفاعلات ، والمعجلات ، وسائر الاشعاعات الأخرى » .

(٤) راجع لاحقا بند ١٤٩ .

(٥) وهذا امر طبيعى ، لأن أضرار الحادث النووى لا تعرف حدودا سياسية أو جغرافية بين الدول .

الفرع الأول

مسئولية حائزى ومستعملى المواد النووية

خضوع هذه المسؤولية للقواعد العامة^(١) ، عدم اجبارية التغطية التأمينية :

١٤٦ — يكون حائزوا ومستعملوا النظائر المشعة^(٢) ، أو الأجهزة المولدة لاشعاعات مؤينة^(٣) لأغراض صناعية أو تجارية أو زراعية أو طبية أو علمية^(٤) ، مسئولين ، بداهة طبقا للقواعد العامة فى المسؤولية التقصيرية ، عما تسببه للغير من أضرار جسمانية أو مادية . ولما كانت هذه النظائر أو الأجهزة ، تعتبر من قبيل الأشياء الخطرة التى تستدعى حراستها عناية خاصة ، فإن مسؤولية هؤلاء عن ضررها تكون مفترضة ، ولا يمكن التحلل منها الا بابواب السبب الأجنبى^(٥) . كذلك تخضع للقواعد العامة أيضا مسؤولية ناقللى النظائر المشعة .

ومسؤولية هؤلاء جميعا ، شأن أية مسؤولية تقصيرية عادية ، تكون غير محددة ، أو بعبارة أخرى ، تقدر بقدر كامل الضرر^(٦) .

١٤٧ — وليس فى القانون المصرى أو الفرنسى ، ما يلزم المعرضون لخطر هذه المسؤولية باكتتاب وثيقة تأمين لتغطيته ، فالأمر اذن متروك لتقديرهم . وفى سوق التأمين الفرنسى ، حيث يتحفظ المؤمنون عادة تجاه الأخطار ذات الصفة الاستثنائية ، تصنف الشروط العامة للوثائق ، الأخطار الناجمة عن النشاط الاشعاعى بوجه عام ، ضمن المخاطر التى تكون مستبعدة أصلا من اطار الضمان . غير أنه لما كان خطر المسؤولية هنا لا يتسم بالصفة الاستثنائية ،

(٦) وفى مصر يحكم هذه المسؤولية ، فى جانب منها ، أيضا القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦١ سلبق الاشارة .

Les radionucléides

(٧)

(٨) كاجهزة الكوبالت ، التى تولد اشعة جاما .

(٩) فى خارج منشأة نووية ، لأن هذه الأخيرة قد تجرى فيها تجارب علمية . راجع فى هذا الاستدراك : ديبريمو مقال ١٩٧٤ سلبق الاشارة ص ١٧٠ .

(١٠) فى هذا المعنى : ديبريمو مقال ١٩٧٤ ص ١٧٠ ، ديبو ص ٢٢١ ، وينتر وتورمان ، تقرير الى AIDA ص ٧٨ .

(١١) وان كان البعض يشير الى وجود بعض الاستثناءات « النادرة » ، على هذا الأصل ، فى مجال النقل البحرى . راجع ديبو ص ٢٢١ .

فان البعض يؤكد أن الشركات الفرنسية يمكن أن تقبل تغطيته ، بالنص عليه صراحة في الشروط الخاصة ، كاستثناء صريح من أصل هذا الاستبعاد^(١٦) .

الفرع الثاني

مسئولية مستغلى المنشآت النووية

مسئولية خاصة ، اتفاقية باريس :

١٤٨ - نظمت اتفاقية باريس ، في ٢٥ يولية ١٩٦٠ ، مسئولية من نوع خاص ، ينفرد بها مستغلو المنشآت النووية ، عن الأضرار التي يسببونها للغير ، في أشخاصهم أو في أموالهم . وقد انضمت فرنسا لهذه الاتفاقية في ٢٣ فبراير ١٩٦٦^(١٧) ، واندمجت أحكامها بعد ذلك في القانون الداخلي الفرنسي ، مع بعض الأحكام الخاصة ، بمقتضى قانون ٣٠ أكتوبر ١٩٦٨ .

المقصود بالمنشأة النووية^(١٨) L'installation nucléaire

١٤٩ - ويقصد بالمنشأة النووية^(١٩) - طبقا لهذه الاتفاقية : « المفاعلات^(٢٠) ، أو مصانع اعداد أو صنع المواد النووية ، أو مصانع فصل النظائر من الوقود النووي ، أو مصانع معالجة الوقود المشع ، أو منشآت

(١٦) راجع دييو ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(١٧) أشار لفلك ديريهير مقال ١٩٧٤ ص ١٧٠ هلمش ١ .

(١٨) يعرف ديريهير ، المنشأة النووية بأنها : « المفاعل الذي يجرى فيه انشطار نووى متوالى لخرات اليورانيوم ، أو ذلك النوع من المصنع الذى - وهو يستخدم ، أو يحتفظ به - وقود نووى أو منتجات أو فضلات اشعاعية النشاط - بمصدر اشعاعات تصبح - في بعض ظروف الانتشار المفاجيء - بالغة الاضرار بالغير » . مقال ١٩٧٤ ص ١٦٦ ، ١٧٠ .

(١٩) لم تتضمن المذكرة الايضاحية لقانون ٥٩ لسنة ١٩٦١ في مصر ، ضمن ما تضمنته من تعريف لكثير من المصطلحات ، تعريفا للمنشأة النووية .

(٢٠) باستثناء ما يكون منها مركبا في وسيلة نقل ، راجع دييو ص ٢٣٢

هلمش ٢٣ .

تخزين^(١٧) المواد النووية » . وتتصرف كل هذه المعاني ، أصلا للمنشأة المدنية^(١٨) .

وقد كانت المنشآت العسكرية تخضع هي الأخرى لأحكام هذه الاتفاقية ، حيث لم تكن تستبعد صراحة . غير أنها ما لبثت أن استبعدت بمقتضى اتفاقية بروكسل في ٣١ يناير ١٩٦٣ المكمل لها ، حيث قصرت نطاق تطبيق نظام التعويض الخاص الذي تنص عليه ، على المنشآت ذات الأغراض السلمية ، على أن تتمتع الحكومات الموقعة على هذه الاتفاقية بأن تطبق نظاما مساويا في الميزة ، على الأضرار التي تسببها المنشآت النووية ذات الغرض العسكري .

خصائص هذه المسئولية :

١٥٠ - نظرا لمداخلة الأضرار التي تترتب على الحادث النووي ، وتعذر اثبات خطأ مستقل المنشأة النووية ، حيث تقضى العدالة أن يتحمل هذا الأخير مخاطر مشروعه نظير ما يعود عليه من نفع منه^(١٩) ، فقد نظمت اتفاقية باريس - صادرة في ذلك عن هذه الاعتبارات جميعا - مسئولية من نوع خاص ، تتميز بالخصائص التالية :

١ - أنها مسئولية موضوعية objective : ومن ثم « لا تخضع لأسباب الاعفاء التقليدية ، كالقوة القاهرة ، أو خطأ المضرور أو فعل الغير »^(٢٠) .

وقد حددت الاتفاقية نفسها ، الأسباب التي يمكن أن تعفى المستغل ، وحصرتها في : « أعمال النزاعات المسلحة ، أو العدوان ، أو الحرب الأهلية ،

(١٧) باستثناء التخزين خلال النقل ، راجع ديوب ص ٢٣٢ هامش ٢٣ .
(١٨) وفي فرنسا ، هناك منشآت من هذا القبيل تخص ، ومن ثم تستغل من قبل ، مشروعات صناعية خاصة . والي جانبها هناك منشآت تخص هيئة الطاقة الذرية (وهي منشأة علمية ذات خاصية علمية وفنية وصناعية ، تتمتع بالشخصية المعنوية ، ولها استقلالها المالي والإداري ، ولغرض تخص كهرباء فرنسا وهي شركة وطنية) . راجع ديوب ص ٢٣٢ هامش ٢٣ .

(٢١) في هذا المعنى : د. سمير محمد فاضل ، مقال بجريدة الأهرام المصرية في ١١/٥/١٩٧٦ ص ٧ ، تحت عنوان « انفجار المفاعل السوفيتي والمسئولية الدولية » .
(٢٢) ديوب ص ٢٣٣ .

أو التمرد ، أو (ما لم يكن هناك استثناء في قانون الدولة العضو) (٢١) ، الكوارث الأرضية الطبيعية ذات الصفة الاستثنائية » . وهكذا فإن الحادث الذي لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه ، لن يكون من شأنه أصلا أن يعفى المستغل ، من هذه المسؤولية « حتى ولو كان هو السبب الوحيد للحادث النووي » (٢٢) . وهو حل يرى البعض أنه يتسم بشيء من القسوة بالنسبة للمستغل « خصوصا إذا تخيل المرء العمليات التخريبية الارهابية ، السياسية ، التي يرتكبها فرد أو جماعة صغيرة ، مما لا يدخل في عداد الأسباب الواردة في الاتفاقية ، والتي أثبتت تجربته ، للأسف ، أن الوقاية منها تزايد صعوبتها أكثر فأكثر » (٢٣) .

٢ - أنها مسؤولية مركزة *conalisée* في شخص المستغل (٢٤) . ومن ثم فليس للمضرم مثلا ، أن يرجع - طبقا لأحكام هذه المسؤولية الخاصة (٢٥) - على مورد الأدوات أو المواد أو المعدات المعيبة ، التي تستخدمها المنشأة ، ولا على من يتولى صيانة هذه المنشأة أو إصلاحها ، ولا على منتج أو مجهز المادة النووية المستعملة فيها .

لكن هذه المسؤولية المركزة ، في علاقة المضرم بالمستغل ، لا تخط بأن بإمكان هذا الأخير ، طبقا للمادة ٦ من هذه الاتفاقية نفسها ، أن يرجع على مورد المواد أو المعدات المعيبة ، شريطة فقط « أن ينص على هذا الرجوع صراحة في العقد » (٢٦) .

(٢١) ولا يتضمن القانون الفرنسى (١٩٦٨) هذا الاستبعاد ، أشار لذلك ديرييو مقال ١٩٧٤ ص ١٧٢ .

(٢٢) (٢٣) ديرييو ، مقال ١٩٧٤ ص ١٧٢ .

(٢٤) ولا يبرر هذا التركز عند ديرييو ، إلا أن مسؤولية المستغل أصبحت مسؤولية موضوعية ، وأن تقديم تغطية مالية كافية لهذه المسؤولية ، يكون شرطا للحق في استغلال الطاقة النووية ، المقال السابق ص ١٧٢ . وانظر في ميرر آخر ، ذكره نفس المؤلف ، أخذا من المفكرة الإيضاحية للاتفاقية ، نفس الموضوع السابق .

(٢٥) أى دون اخلال بالحق الذى تكفه لهذا المضرم ، القواعد العامة في المسؤولية . راجع في هذا المعنى : ديرييو سابق الإشارة ص ١٧٢ .

(٢٦) راجع : ديرييو ، مقال ١٩٧٤ ص ١٧٢ .

٣ - أنها مسئولية محددة (٣٧)

— فمن حيث مقدار التعويض ، حددت الاتفاقية حده الأقصى بـ ١٥ مليون من وحدة الحساب (الدولار) (٣٨) ، . وإن أجازت للدولة المنضمة أن ترفع من هذا الحد ، واضعة (أى هذه الدولة) في اعتبارها امكانية حصول المستغل على تأمين أو على ضمان مالي ملائم . وفي فرنسا ، جعل قانون ١٩٦٨ هذا الحد الأقصى بمبلغ ٥٠ مليون فرنك (٣٩) .

— ومن الناحية الزمنية ، حددت الاتفاقية مدة تقادم لدعوى المسئولية هي سنتين ، تحسب من يوم علم الضرر بانصر وبشخص المستغل المسئول ، أو من اليوم الذي كان يجب — بشكل معقول — أن يكون لديه علم به . ويحدد أقصى عشر سنرات من يوم وقوع الحادث . والمدة الأخيرة هي مدة سقوط (٤٠) لا تقبل من ثم الوقف ولا الانقطاع ، فيما أن المدة الأولى هي مجرد مدة تقادم (٤١) .

وفي فرنسا ، رفع قانون ١٩٦٨ ، هذين التحدين الزمنيين الى ثلاث سنوات ، وخمس عشرة سنة .

وهذا التحديد الزمني يمكن في الحقيقة أن يثير صعوبات في العمل ، من حيث الشكوك التي تحيط بمبدأ سريان هاتين المهلتين . خاصة وأن الحادث النووي — كما عرفته اتفاقية باريس نفسها — ليس يلزم ، في كل الأحوال ، أن يتمثل في

(٢٧) وهذا التحديد هو الذي يوازن ثقل هذه المسئولية المستند من خاصيتها الموضوعية . كما أنه امر ضروري أيضا ، حتى لا يتعرض للخطر ، النشاط الإبداعي وتطور الصناعات النووية . ديبيريرو ص ١٧٣ .
(٢٨) راجع ديبيريرو ص ١٧٤ .

(٢٩) أما الحد الأقصى لهذه المسئولية في القانون الألماني فهو ١ بليون مارك ، راجع : وينتر (ج) ويتورمان (د) ، تقرير الـ AIDA سلبق الإشارة ص ٨٠ .
وفي مصر : أعدت وزارة الكهرباء مشروع قانون لتنظيم المسئولية المدنية عن الأضرار التي قد تنشأ عن احتمال وقوع حادثة نووية عند استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وغير ذلك من الاستخدامات السلمية . ويتضمن تحديد التعويض عن الأضرار الناشئة عن الحادثة النووية الواحدة بما لا يقل عن ٥٠ مليون جنيه مصري . أشارت لذلك صحيفة الأهرام المصرية بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥ ص ١ .

واقعة عنيفة brutal واحدة ، مفاجئة soudain ، وانما يمكن أن يتمثل في سلسلة وقائع متدرجة (أو متصاعدة) ترجع لمصدر واحد . قد تستغرق عدة شهور أو عدة سنوات ، بما لا يمكن معه التحديد القاطع للحظة التي بدأ منها خطر المواد النووية . وفيما يتعلق بمدة السنتين (أو الثلاث سنوات) بالذات ، « يخشى أن بمضى وقت ليس بالقصير ، بين أول تقرير طبي عن وجود الضرر »^(٢٢) ، « وبين تشخيصه على أنه يرجع الى نشاط اشعاعي »^(٢٣) . لذلك يرى البعض — في إطار أسفه على هذا التحديد — ضرورة أن يتأخر بدء سريان المهلة الذي يعتد به ، الى تاريخ أول تشخيص يقطع برجع الضرر الى الحادث النووي^(٢٤) .

٤ — أنها تخضع لـ:أوحدة جهة التقاضي ، حيث ينعقد الاختصاص ، فقط للمحكمة التي تكون مختصة طبقا لقانون الدولة التي توجد بها المنشأة النووية التي نجم عنها الحادث .

شروط تطبيق هذه المسؤولية :

(٥١) — حددت شروط اعمال هذه المسؤولية الخاصة ، المادة ٣ من اتفاقية باريس ، حين قضت بأن : « مستغل المنشأة النووية ، يكون مسئولا ، طبقا لهذه الاتفاقية : اذا ثبت أن انضرر قد حدث بسبب حادث نووى

(٢٢) (٢٣) ديبريمو ص ١٧٩ ، وهو يضيف مؤكدا أنه ، من الطبيعى في هذا النوع من الضرر ، أن الأطباء المعالجين (أو المستدعين للاستشارة) يترددون في الاتصاح للمريض عن الطبيعة السرطانية لفقر الدم أو الاضطرابات الرئوية التي يعانى منها . وقد لا يظن المضرور الى حقيقة اصله الا بعد مضى فترة ليست بالقصيرة . (٢٤) راجع ديبريمو ص ١٧٩ . وعلى هذا النحو قضت محكمة استئناف ولاية نيوجرسى (في ٤ يناير ١٩٧٢) حين أرجأت مبدأ سريان المهلة خمس سنوات بعد تاريخ التعرض للاشعاع . وكان الأمر في هذه الدعوى يتعلق بأحد العمال الذي ارتبطت به سنة ١٩٦٣ حادثة بلوتونيوم اثر سقوطها من فوق الشاحنة سقطا اثر على الجدار المائل لها ، حيث خضع هذا العامل ، فور الحادث ، لفحوص دم ظهرت سلبية ولم يظهر التآكل العظمى في ذراعه ، مميز الإشعاع القديم ، الا في فبراير ١٩٦٨ ، حين أن الأطباء الذين استشارهم من قبل لم يكونوا قد شخصوا أى ورم سرطاني . اشار لهذا الحكم ديبريمو ص ١٧٩ . (٢٥) وقد بنت المادة ٣ من قانون ١٩٦٨ في فرنسا ، هذه المسؤولية ، الى الاضرار ائنانجة عن اشعاعات مؤينة صادرة من أى مصدر كان ، موجود في المنشأة . راجع دييو ص ٢٢٣ .

نجم عن وقود نووى ، أو منتجات أو فضلات اشعاعية النشاط محتفظ بها في هذه المنشأة ، أو من مواد نووية منتجة في هذه المنشأة» (٣٥) . باختصار ، يجب أن يكون هناك حادث نووى (٣٦) ، وأن يكون هذا الحادث ناجما إما عن وقود نووى ، أو عن مواد نووية (٣٧) .

بقاء المستقل مسئولا عن أضرار الحوادث التى تقع أثناء نقل مواد نووية :

١٥٢ — وخلافا للقواعد العامة التى كانت تستوجب القول بتحمل الناقل المسئولة عن الأضرار التى تسببها المواد النووية ، على أثر حادث يقع خلال عملية النقل ، تجعل اتفاقية باريس من المستقل هو المسئول أيضا عن هذه الأضرار ، مادامت المواد النووية المنقولة مما يدخل في إطار هذه الاتفاقية (٣٨) . وبعبارة أخرى : تحكم اتفاقية باريس أيضا ، الحوادث التى تقع بواسطة الوقود النووى نفسه ، أو المنتجات أو الفضلات اشعاعية النشاط ، وذلك خلال نقل أى من هذه الأشياء ، بدءا من ، أو باتجاه ، المنشأة النووية (٣٩) .

ويبرر هذا الحل — عادة — على أساس من أن المستقل يعرف ، أكثر مما يعرف الناقل ، خصوصية المواد المنقولة . وأنه من المفضل استبقاء هذه المسئول ، سواء وقع الحادث داخل أو خارج المنشأة النووية . هذا الى أن انقول بالعكس سوف يجعل الناقل مضطرا — والفرض أن « تأمين النقل ليس الا مجرد تأمين على أشياء » (٤٠) — الى أن يكتب أيضا وثيقة تأمين من المسئولية ، الأمر الذى سوف يزيد من أسعار عمليات النقل (٤١) .

(٣٦) راجع في مفهوم الحادث النووى ، سلبا بند ١٥٠ .

(٣٧) راجع ديبو ص ٢٣٣ .

(٣٨) راجع ديبريو ، مقتل ١٩٧٥ ص ٥٨٥ ، وانظر أيضا شوفو مقتل دالوز ١٩٦٩ سلبا الإشارة ص ١٩٢ علود ٢ .

(٣٩) راجع ديبريو ، مقال ١١٧٤ ص ١٧٠ .

(٤٠) ديبو ص ٢٣٤ .

(٤١) راجع في تفاصيل هذه المبررات : ديبو ص ٢٣٤ ، وراجع في نقدها : ديبريو مقتل ١٩٧٥ ص ٥٨٦ ، تالسيبا على أن النقل يحتفظ طيلة الرحلة كلها بحراسة الطرود ، حراسة تزره بأن يحترم قواعد نقل السلع ، ورمها ، وإبصار المسافرين ، وأنه يظل في مواجهة الجميع ، هو المتنوع الذى يسأل عن خطأ تابعه رين السفينة ، اذا ما كان هناك خطأ في عملية القيادة أو المتابعة البحرية .

ومع ذلك ، فقد تركت اتفاقية باريس ، للمشروع الوطني للدولة المنضمة ، أن يستبدل بمسئولية المستغل ، مسئولية الناقل « بناء على طلب هذا الأخير ، ويموافقة المستغل ، والسلطة العامة » (٢١) . وهى رخصة يؤكد البعض ان الدول الموقعة على هذه الاتفاقية لم تستخدمها على الاطلاق (٢٢) .

المطلب الثالث

أنظمة ضمان الأضرار الناجمة عن استغلال

المنشآت النووية

♦ أنظمة ضمان مسئولية المستغل ، المحددة :

١٥٣ — وبغية كفالة حقوق المضررين ، ازاء عجز مالى محتمل من جانب مستغل المنشأة النووية المسئول ، ألزمت المادة ١٠ من اتفاقية باريس ، مستغلى هذه المنشآت ، بأن يكتبوا تأمينا أو يوفروا أى ضمان مالى آخر ، لتغطية المسئولية التى حددتها (٢٣) . وهو ما يعنى أن التأمين l'assurance ليس هو طريق التغطية الوحيد الاجبارى وفقا لهذا النص ، وانما يمكن أن يحل محله أى ضمان مالى آخر .

هذا الضمان المالى يمكن أن يأخذ ، من بين ما يأخذ (٢٤) ، صورة ضمانات بنكية caution bancaire ، أو حتى ضمان من قبل الدولة التى توجد بها المنشأة النووية ، خاصة اذا كانت هذه الأخيرة تتبع أحد المراقب العامة فيها . وهو ما عبرت عنه المادة ٧ من قانون ١٩٦٨ فى فرنسا ، حين جعلت لوزير الاقتصاد والمالية ، بناء على اقتراح من الوزير القائم على الطاقة النووية ،

(٢٢) (٢٣) ديبو ص ٢٢٤ .

(٢٤) وفى مصر : فإن المشروع الذى أعدته وزارة الكهرباء ، سابق الاشارة (هابش ٢٩ من بند ١٥٠) ، يتضمن ضرورة توفير ضمان مالى لتغطية المسئولية ، التى حدد حدها الأدنى ببـ ٥٠ مليون جنيه مصرى .
(٢٥) راجع فى صور أخرى ممكنة لهذا الضمان : ديبو ص ٢٣٦ .

أن يكفل لمستغلي المنشآت النووية ، ضمانا من الدولة ، يحل كليا أو جزئيا محل الضمان التأميني أو غيره من الضمانات المالية •

١٥٤ - غير أن الملاحظ في هذا الشأن أن تغطية هذه المسؤولية - في كل الدول التي صدقت على اتفاقية باريس تقريبا - إنما تتم عن طريق أنظمة التأمين • وفي فرنسا بالذات ، « أمكن لسوق التأمين أن تستجيب لطلب الضمان في مادة الأخطار النووية »^(٤٦) • لكن الشركات ، هناك ، وجدت لزاما عليها ، حتى تستطيع أن تبقى بتغطية هذه المخاطر ، الضخمة ، أن تحشد طاقاتها المالية وأن تتجمع في شكل اتحاد pool ، يعرف باسم الاتحاد الذري • ونظرا لأهمية هذه التجربة ، وعمومية نطاقها الذي يشمل الأخطار النووية جميعا ، فسوف نخصص لدراستها مطلقا ، في نهاية هذا البحث •

• الضمانات الدولية Les garanties étatiques ، للأضرار التي تتجاوز حدود مسؤولية المستغل :

١٥٥ - إن اتفاقية باريس ، حين حددت مسؤولية المستغل الموضوعية بحد أقصى معين ، قد كفلت بذلك قدرا من التوازن معقولا ، بين مصلحة هذا المستغل ومصالح المضرورين المحتملين : فالأول بحاجة إلى هذا التحديد الذي - بدون - قد يحجم أكثر المشروعات قوة مالية ، عن الإقدام على هذا النوع من الاستغلال ، فادح المسؤولية • والأخرون ، تكفل مصالحهم ، موضوعية مسؤولية هذا المستغل ، والالتزام بتوفير التغطية التأمينية ، أو الضمان المالي الآخر ، لها •

١٥٦ - غير أن النتائج الضارة للحدث أننوى ، يمكن جدا أن تتجاوز ، في بعض الأحيان ، الحد الأقصى لمسؤولية المستغل ، الذي حددته هذه الاتفاقية • ولذلك ، ولكفالة تعويض هذا القدر الزائد من الأضرار ، نظمت اتفاقية بروكسل (في ٣١ يناير ١٩٦٣) ، الكلمة لاتفاقية باريس ، نوعا من الضمان الدولي : حيث

(٤٦) ديوبو ص ٢٣٧ •

تتحمل أولا ، الدولة التي توجد بها المنشأة النووية ، مصدثة الضرر ، الحصة من الأضرار التي تتجاوز^(٤٧) هذا الحد الأقصى ، ولغاية حد معين (ترجمه بعض الشراح الفرنسيين بـ ٣٥٠ مليون فرنك فرنسي) ^(٤٨) • أما ما زاد عن هذا الحد الأخير ، فمقتضاه في تحمله ، بنسب معينة^(٤٩) ، الدول الموقعة على اتفاقية بروكسل ، لغاية حد معين آخر (ترجمه بعض الشراح الفرنسيين بـ ٦٠٠ مليون فرنك فرنسي) ^(٥٠) ، فيما يمكن أن يتحمل ، قانونا ، في نوع من المسؤولية عن فعل الغير^(٥١) •

المطلب الثالث

الاتحاد الذري الفرنسي

Le Pool Atomique Français

(نظامه واختصاصاته ، والتغطيات التأمينية التي يقدمها)

تمهيد :

١٥٧ — ذكرنا أن أول ما تفكر فيه شركات التأمين ، عندما تواجه خطرا جديدا من الأخطار ضخمة الحجم بشكل استثنائي ، هو أن تستبعد هذا الخطر من اطار الضمان • لكنها لا تلبث ، مع الوقت ، حتى تقبل التحدي الذي يطرحه^(٥٢) • وتجد وسائلها لذلك في تكوين اتحاد يجمع بينها ، قصد تعبئة أو حشد كل طاقاتها لامكان مواجهته •

(٤٧) أما غيا لا يجاوز ، فان دولة المستغل حين تضمن مسؤوليته ، يكون ذلك امرا اختياريا كما سبق أن ذكرنا •

(٤٨) راجع دييو ص ٢٢٨ •

(٤٩) راجع في معايير تحديد هذه النسب : دييو ص ٢٢٨ •

(٥٠) راجع دييو ص ٢٢٨ •

(٥١) في هذا المعنى : دييو ص ٢٢٨ •

(٥٢) ويؤكد بعض الشراح الفرنسيين ، أن المؤمن الفرنسيين دللوا على شجاعة في هذا الشأن : راجع ميه ، مقال ١٩٧٠ سابق الإشارة ص ٢٧١ •

وهذا هو ما حدث في سوق التأمين الفرنسي ، حيث استبعدت الشركات في البداية ، الأخطار الذرية من اطار الضمان^(٥٢) . ثم اتجهت بعد ذلك — محاكية تجارب سبقتها فيها أسواق التأمين الأمريكية والبريطانية والسويدية — الى انشاء الاتحاد الفرنسي لتأمين الأخطار الذرية سنة ١٩٥٧^(٥٤) .

تقسيم :

ونعرض فيما يلي : لنظام هذا الاتحاد واختصاصاته ، ووثائق التأمين التي يطرحها ، وذلك في فرعين ، على النحو التالي :

الفرع الأول

نظامه واختصاصاته

نظامه :

١٥٨ — يأخذ الاتحاد الذري الفرنسي — ثانوياً — في الوقت الحاضر^(٥٥) ،

(٥٢) حيث كانت الوثائق تتضمن ، عادة ، شرطاً صريحاً يقضى باستبعاد الكوارث الراجعة الى الـ :

"Effets directs ou indirects d'explosion, de dégagement de chaleur, de radiations provenant de transmutations de noyaux d'atomes ou de la radioactivité, ainsi que les sinistres dus aux effets de radiations provoquées par l'accélération artificielle de particules".

أشار لذلك ديبو ص ٢٤٠ .

(٥٤) واسلوب تكوين الاتحادات ، قصد مواجهة بعض الأخطار ، وجد له تطبيقات أخرى في السوق الفرنسي . كما هو الحال مثلاً على صعيد أعمال التشييد الضخمة ، أو في مجال تلوث البيئة . راجع ديبو ص ٢٤٤ .

وانظر — بوجه عام — في هذا الأسلوب من اساليب التغطية التأمينية ، ويسميه (اتفاق المؤمنین) ، د . عبد الوو يحيى ، المرجع سابق الإشارة ص ٢٨٠ ، ٢٨١ . (٥٥) وكان هذا الاتحاد يأخذ في بداية نشأته ، شكل جمعية association ومن ثم كان يخضع لفقون ١ يولييه ١٩٠١ . أشار لذلك ديبو ص ٢٤١ هامش ٣٠ .

شكل « جماعة ذات غرض اقتصادي »^(٥٦) ، يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، طبقا لمرسوم ٢٣ سبتمبر ١٩٦٧^(٥٧) .

وقد تضمن عقد انشائه ، أن الغرض منه هو : « دراسة سبيل تنسيق وتحسين نماذج تأمين الأخطار النووية ، وإدارة هذه الأخطار : ومسك الحسابات لحساب معيدي التأمين المقترنين ، المنضمين اليه »^(٥٨) .

لكن الحقيقة ، أن للاتحاد دور فني أكبر بكثير من الأغراض سابقة الإشارة، يتمثل أساسا ، كما قلنا ، في « حشد الطاقات (أو القدرات) في السوق التأمينية »^(٥٩) ، لا مكان مواجهة هذا النوع من المخاطر ضخم الحجم^(٦٠) .

(٥٦) Groupement d'intérêt économique ، وهو نموذج جديد من تجمعات الأشخاص ، وسط بين الشركة والجمعية ، يتمتع بالشخصية المعنوية ، راجع فيه :

MAZEAUD (H.L. et Jean) par JUGLART : Leçon de droit civil, T. 1 (1^{er} Vol) 5 éd. 1972 p. 625 No 605.

وانظر أيضا : مؤلفنا : النظرية العامة للحق (الناشر دار الفكر العربي) ط ١٩٧٩ ص ٢٣٩ بند ٢٨٠ .

(٥٧) الذي يتض في مادته الأولى بأنه : « يجوز لاثنتين أو أكثر ، من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، أن يشكلان فيما بينهما ، ولدة محدودة ، مجموعة ذات غرض اقتصادي ، قصد أعمال كل الوسائل الكفيلة بتسهيل أو بتثمية النشاط الاقتصادي لأعضائها ، أو بتحسين أو تطوير نتائج هذا النشاط » .

(٥٨) "L'étude des moyens de coordonner et d'améliorer les normes d'assurance des risques nucléaires, la gestion de ces risques et la détermination de la comptabilité pour le compte des coréassureurs associés".

أشار لذلك دييو ص ٢٤١ .

(٥٩) دييو ص ٢٤١ .

(٦٠) وهو ما عبر عنه ديبريو ، حين تسأل :

"Quand une installation cherche à se couvrir pour plusieurs centaines de millions de dégâts propres et pour 25 à 75 millions de dégâts aux tiers, parce qu'elle peut être à l'origine d'une catastrophe, comment trouve la souscription sinon en groupant le plus largement possible toutes les capacités du marché ?"

أشار اليه دييو ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

ومع انه ليس هناك التزام على شركات التأمين بالانضمام لهذا الاتحاد^(٦١)، الا أنه يضم — في الواقع — جميع شركات التأمين الفرنسية التي تعمل في مجال المسؤولية المدنية ، والحريق ، وكذلك شركات اعادة التأمين^(٦٢) ، بل وتقريبا سائر شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في فرنسا^(٦٣) .

ويتمتع كل منضم اليه ، بالأا يكتب ثمة تأمين ضد هذا النوع من المخاطر ، خارجة ، اللهم الا ما يجيزه نظامه ، خاصا بما يتميز منها بصغر الحجم كما سنرى فيما بعد^(٦٤) .

هذا واذا كان الاتحاد لا يتعاقد مباشرة مع العميل^(٦٥) ، بل يتوجه هذا الأخير الى شركة التأمين ، مؤمنه المباشر ، التي تتعاقد هي معه ، الا أن الحقيقة أنه في نهاية الأمر هو المؤمن للأخطار النووية^(٦٦) . وهو الذي « يحدد شروط العقد ، ومدى الضمان ، ومبلغ القسط »^(٦٧) في هذا النوع من الأخطار ، لأن الشركة العضو ، المتعاقدة ، تقوم بعد ذلك بنقل الخطر الذي تعاقدت عليه الى الاتحاد . هذا الأخير الذي يعيد توزيعه من جديد على المنضمين اليه وفقا للنسب المتفق عليها فيما بينهم ، تطبيقا لشرط التضامن المتبادل الذي اشترطوه على أنفسهم .

ولما كانت ضخامة الأخطار النووية قد تستدعي ، في بعض الأحيان « ليس فقط تعبئة طاقات الضمان في السوق الوطنية ، وانما أيضا طاقات الضمان في

(٦١) لسبب بسيط ، هو أن تأمين الأخطار النووية ليس ، كما سبق أن فكرنا ، أمرا إجباريا أصلا . بل انه حتى في حالة استغلال المنشآت النووية ، فإن اتفاقية باريس لا تلزم المستغل بتوفير تغطية تأمينية بالذات ، وانما يكفي أي ضمان مالي آخر . راجع سابقا بند ١٥٣ .

(٦٢) ولذلك يقول ديبو ص ٢٤٢ ، أن من مميزات الاتحاد الذري الفرنسي أنه : "Non seulement un groupement de coassureurs, mais aussi coassureurs".

(٦٣) راجع ديبو ص ٢٤٢ .

(٦٤) انظر لاحقا بند ١٥٦ .

(٦٥) المعرض لخطر المسؤولية عن الأضرار النووية .

(٦٦) (٦٧) ديبو ص ٢٤٢ .

السوق الأجنبية» (٣) ، فان نظام الاتحاد الذرى الفرنسى يسمح بأن « يعيد - اختياريا - لحساب أعضائه ، تأمين نسبة من هذه الأخطار لدى اتصالات أجنبية ، بالنسبة للعمليات التى تتجاوز قدرة الاكتتاب الفرنسية» (١٦) (١٧) (٣٠) .

اختصاصاته :

١٥٩ - ولما كانت الأخطار الصغيرة (٣) مما يمكن أن تستوعبه السوق العادية للتأمين ، أى دون حاجة لتكوين اتصالات Poo's ، فقد كان المقصود أن يقتصر دور الاتحاد الذرى الفرنسى على تغطية مخاطر المسؤولية الخاصة التى تستثيرها الأضرار النووية ، أو بعبارة أكثر تحديدا ، على تغطية مخاطر المسؤولية المترتبة على استغلال المنشآت النووية .

لكن الحقيقة أن الاتحاد الذرى الفرنسى يغطى ، فى الوقت الحاضر ، جميع الأخطار النووية تقريبا (٣) ، ونقول تقريبا ، لأن الاتصاد يجيز ، من بداية نشأته ، لشركات التأمين ، أن تغطى مباشرة (أى فى خارجه) خطر المسؤولية المدنية المترتبة على استخراج اليورانيوم وتخصيبه ، حيث لا خطورة كبيرة لهذا النوع من الاستغلال . كما أجاز سنة ١٩٦٤ هذه التغطية المباشرة أيضا ، فيما يتعلق بخطر المسؤولية المدنية التى تتهدد حائزى ومستعملى وناقلى مصادر ذاتية الإشعاع . وان كان قد قصر ذلك على ما يكون نسبة نشاطه

(٦٨) (٦٩) ديبو ص ٢٤٢ .

(٧٠) والتحديد الآخر يثير الدهشة ، لأنه يخلط بين نظام إعادة التأمين بالحاصة ، ونظام إعادة التأمين بما جاوز الطاعة . راجع فى الفرق بين النظامين د. عبد الونود يحيى ، المرجع السابق ص ٢٨٣ - ٢٨٦ ، د. محمد كابل مرسى المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨١ بند ١٧٣ ، ١٧٤ . (٧١) وبالمقابلة ، يمكن أن يعاد لدى الاتحاد الفرنسى ، تأمين حصة من الأخطار المكتبة لدى اتصالات أجنبية . راجع ديبو ص ٢٤٢ .

(٧٢) "Les moindres risques" ديبو ص ٢٤٤ هامش ٣٣ نقلا عن ديبريمو .

(٧٣) وهو ما عبر عنه هورى ، رئيس هذا الاتحاد عند نشأته ، حين قال أن : "Tout ce qui est atomique est notre"

اشار اليه ديبو ص ٢٤٥ .

الاشماعى منها طفيفة جدا^(٧٤) حتى أنها لو كانت قد غطيت لدى الاتحاد ، لكان القسط السنوى الذى يستحق عليها ، محسوبا وفق تعريفه الاتحاد نفسه ، لا يتجاوز خمسين فرنكا^(٧٥) .

١٦٠ - ويرى بعض الشراح أن من الأفضل زيادة النسب سابقة الإشارة ، بما يسمح للشركات بأن تغطى مباشرة ، نسبة أكبر ، من هذا النوع من المسئولية ، خارج الاتحاد . لأن سياسة تكوين الاتحادات تفتقد المبرر حين تكون الأخطار من الحجم الذى لا يتجاوز قدرة الشركات على مواجهته منفردة . كما أن لها سلبياتها أيضا من حيث تمثل نوعا من « التحالف »^(٧٦) من شأنه أن يحول دون أعمال قانون العرض والطلب فى السوق^(٧٧) ، بما لا يؤمن معه أن تكون التعريفات الموضوعية مناسبة أو معقولة^(٧٨) . لكنه فى نفس الوقت ، أن هذه السلبيات لا تنفى « جاذبية »^(٧٩) فكرة انشاء الاتحادات ، بوجه عام . وأن انشاء الاتحاد الذرى الفرنسى بالذات ، كان فكرة « مبتكرة وتستجيب تماما للالتزام بالضمان المالى الذى يتعين على مستغلى المنشآت النووية توفيره »^(٨٠) .

الفرع الثانى التنظيمات التأمينية التى يقدمها

أولا - فيما يتعلق بمسئولية مستغلى المنشآت النووية :

١٦١ - يستطيع مستغل المنشأة النووية ، أن يجد لدى الاتحاد ، تغطية لمسئوليته الموضوعية المحددة ، أو للجزء منها اذا كانت الدولة تتحمل عنه نسبة من هذه المسئولية .

(٧٤) راجع فى هذه النسب ديبو ص ٢٤٥ .

(٧٥) أشار لذلك ديبو ص ٢٤٥ نقلا عن ديبريو .

(٧٦) l'entente

(٧٧) ديبو ص ٢٤٥ ، وانظر بشكل أوفى ، فيما يتعلق بهذه السلبية : بيزان

وويتر ، مقال ١٩٦٣ سابق الإشارة ص ١٠٦ .

(٧٨) ديبو ص ٢٤٦ .

(٧٩)

L'attractivité.

(٨٠) ديبو ص ٢٤٦ .

ومدة الوثائق التي تقدم هذه التغطية هي ثلاث سنوات قابلة للتجديد •

على أن هناك حداً أقصى مزدوجاً لضمان هذه المسؤولية هو : ٥٠ مليون فرنك عن الحادث (كحكم القانون نفسه) ، و ١٠٠ مليون فرنك عن الحوادث التي تقع خلال فترة الثلاث سنوات سابقة الاثطرة ، من جميع المنشآت النووية المملوكة للمستغل بنفس الموقع •

ولا تتضمن هذه الوثائق حالات استبعاد من إطار الضمان ، غير ما ورد النص عليه صراحة في اتفاقية باريس على النحو الذي سبق أن بيناه (٨١) •

ويمتد هذا الضمان — في حدود ما لم يكن قد استهلك منه في تعويضات دفعت للمضرورين عن الحادث الذي وقع — ليشمل مصاريف تنظيف وعزل الأشياء المضرورة الخاصة بالأغيار •

ويتعين — حتى يأخذ الاتحاد الضرر الذي أصاب الغير على عاتقه — أن تكون الدعوى به قد رفعت خلال مدة ١٥ سنة على الأكثر من يوم وقوع الحادث النووي ، شريطة — في نفس الوقت — ألا تكون قد مضت مدة ٣ سنوات من يوم علم المضرور بالضرر وبشخص المستأمن المسؤول عنه ، أو من اليوم الذي كان يجب — بشكل معقول — أن يكون لديه علم به • وقد سبق بيان الصعوبات التي يمكن أن يثيرها ، في العمل ، هذا التحديد الزمني (٨٢) •

ثانياً — فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحوادث التي تقع خلال نقل مواد نووية (٨٣) :

١٦٢ — ذكرنا أن المبدأ في اتفاقية باريس هو واحدية المسؤول ، عن الأضرار التي يسببها الحادث النووي ، سواء وقع هذا الحادث داخل المنشأة النووية أو خارجها أي أثناء عملية النقل • وأن هذا المسؤول الواحد هو مستغل المنشأة النووية •

(٨١) راجع سابقاً بند ١٥٠ •

(٨٢) راجع سابقاً بند ١٥٠ •

(٨٣) راجع في هذا الشأن مقال ديبريو ، في المجلة المسماة للتأمين البري (R.G.A.T.) سنة ١٩٧٥ ص ٨٩ وما بعدها ، ٥٨٥ وما بعدها •

١٦٣ - لكن هذه الوحدة ، لا تقابلها وحدة في الوثائق التي يطرحها الاتحاد الذرى الفرنسى ، اذ يخص هذا الاتحاد وثيقة مستقلة لتغطية المسؤولية المدنية التي يستثيرها نقل مواد اشعاعية النشيط . وتتضمن هذه الوثيقة أحكاما خاصة تبرز ذاتيتها ، وتمكس خصوصية المواد المنقولة :

فمنطلق هذه الوثيقة لا يقتصر على تغطية المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن المواد التي تدخل في اطار اتفاقية باريس (كالوقود النووى مثلا) ، وانما يمتد الى جميع شحنات النظائر المشعة المنقولة ، سواء لأغراض طبية أو صناعية أو لغير ذلك من الأغراض ، وكذلك شحنات اليورانيوم الطبيعى .

وإذا تضمنت عملية النقل الواحدة ، عدة شحنات من المواد النووية ، تخص عدة مستأمنين ، ووقع حادث نووى استثار مسؤوليتهم جميعا ، فإن الاتصاد لا يتحمل مجموع هذه المسؤوليات ، وانما تكون عهده في حدود مبلغ الضمان الأكبر لأى من هؤلاء المستأمنين المتعددين^(٨٤) .

وبوجه عام ، يقتصر الضمان على حادث نووى يقع خلال رحلة النقل بأكملها . وهو ما يعنى أن المستأمن سوف يجد لزاما عليه ، اذا ما وقع الحادث المؤمن منه ولازالت الشحنة في الطريق ، أن يكتب وثيقة جديدة لمواجهة احتمالات الجزء الباقى من الرحلة^(٨٥) .

(٨٤) وشرط الوثائق الذى يتضمن هذا الحكم ، يجرى نصح على النحو التالى:

"Si au cours ou à l'occasion d'un transport prévu aux conditions particulières, un accident nucléaire engage la responsabilité de plusieurs assurés du fait de leurs envois groupés sur un même moyen de transport, la limite d'engagement de l'assureur au titre de cet accident est égal au montant le plus élevé de la garantie par accident nucléaire ou bénéfice de l'un quelconque des assurés en cause".

أشار اليه ديبو ص ٢٥٠ .

(٨٥) راجع ديبو ص ٢٥٠ .

ثالثا — فيما يتعلق بالمسئولية عن الأضرار النووية ، التي تخضع للقواعد العامة:

١٦٤ — يصدر الاتحاد الذرى الفرنسى ، فى هذا المجال ، نوعين من الوثائق : احدهما تغطى مسئولية حائزى أو مستعملى مصعر للاشعاعات المؤينة ، فى أغراض صناعية ، أما الأخرى فتغطى مسئولية حائزى أو مستعملى عناصر مشعة أو أجهزة مولدة لاشعاعات مؤينة ، فى أغراض طبية . وتتميز هاتين الوثيقتين بالمميزات التالية :

١ — أنهما يمكن أن يغطيا ، ليس فقط المسئولية التقصيرية لأى من هؤلاء، وإنما أيضا مسئوليتهم العقدية :

فالنوع الثانى مثلا ، يغطى فى آن واحد « المسئولية التقصيرية للأطباء ، مالكى أو حارسى العناصر المشعة أو الأجهزة أو المنشآت الحاوية لها ، والأجهزة المولدة لاشعاعات مؤينة ، وكذلك مسئولية هؤلاء المهنية فى استعمالهم لهذه الأجهزة فى معالجة مرضاهم » (٨٦) . وإذا كان النوع الأول يغطى — فى الأصل — مسئولية الصناعيين التقصيرية ، إلا أن التغطية فيه يجوز أن تمتد لتشمل المسئولية العقدية أيضا ، بموجب شرط خاص فى الوثيقة .

٢ — أن شروط الضمان فيهما لا تطابق ، بالضبط ، شروط المسئولية المدنية موضوع التغطية :

فإذا كانت دعوى المسئولية ، فى القانون الفرنسى تتقادم ، فى القاعدة العامة ، بمدة ثلاثين سنة ، فإن « المؤمن لا يكون بإمكانه ، فى خصوص الأضرار النووية أن يأخذ على عاتقه كوارث ، تمتد الواقعة المولدة لها فى الزمن ، مثل هذه المدة الطويلة » (٨٧) . لذلك تشترط الوثائق التى يصدرها الاتحاد فى هذا الشأن ، حتى يكون الضمان مستحقا ، أن تكون الواقعة المنشئة للضرر قد حدثت خلال مدة سريان الوثيقة ، وأن يظهر هذا الضرر فى مدة غايبتها خمس

(٨٦) - ديبو من ٢٥١ .

(٨٧) - ديبو من ٢٥٢ .

سنوات (٨٨) مجسوبة من يوم حدوث هذه الواقعة • وهذا القيد الزمنى يراه البعض مبررا من الناحية العملية ، لأنه « بعد بضع سنوات ، سيكون من الصعب ، بل حتى من المستحيل ، على المضرور ، أن يقيم الدليل على علاقة لسببية بين الضرر الذى أصابه والحدث » (٨٩) للنووى (٩٠) •

(٨٨) وأحيانا عشر سنوات • راجع ديبو ص ٢٥٢ •

(٨٩) ديبو ص ٢٥٢ •

(٩٠) ولزيد من التفاصيل فى الوثائق التى يصدرها الاتحاد الفرنسى ،

راجع ديبو ص ٢٥٢ — ٢٥٥ •

الخاتمة

ان التحدى المطروح على الساحة العالمية اليوم ، ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، هو ، بلاشك ، تحدى تكنولوجياى . يبعث على الأمل فى غد أفضل ، وخير أوفر ، للبشرية جميعا ، هذا حقيقى ، لكنه الأمل المشوب بالتوقب والقلق والخذر ، ازاء ما يحيط بالتطبيقات التكنولوجية من مخاطر جسيمة ، تتهدد البشرية فى الأرواح والممتلكات .

لكن سمو شعب ما ، انما يقاس بمقدار طموحه ، وجراته الواعية فى اقتحام المخاطر والنهوض بالصحاب .

واذا لم نكن اليوم ضمن عمالقة الدول المتقدمة تكنولوجياى ، هذا حقيقى ، الا أن عقارب الساعة لا تدور الى الوراء ، وعجلة الزمن لا تكف عن المسير . بما يجعل من الضرورى الاستعداد لمستقبل يقودنا اليه التطور العصرى الحتمى .

ولقد وعى المؤمنون ، فى الدول المتقدمة تكنولوجياى ، أهمية تشجيع الصناعيين على البحث والابتكار ، بتغطية ما يتهدهم فى هذا الشأن من أخطار ، الأمر الذى يعود ، فى النهاية ، بالنفع على الاقتصاد القومى . ولا نظن أن المؤمنين المصريين تنقصهم الحمية والغيرة على الصالح الوطنى من غيرهم . ولذلك فانهم لن يترددوا — فى اعتقادنا — اذا ما أنير أمامهم الطريق ، عن اقتحام مجال هذا التنوع الجديد من الأخطار .

ولقد بدا من ثنايا هذا البحث ، كيف أن مهمة المؤمنين فى تغطية الأخطار التكنولوجية ، شائكة جدا وبلغة الصعوبة والتعقيد . وقد يكون من قبيل الأغواق فى الوهم ، الاعتقاد ، بأن بوسع المتخصصين أن يتوصلوا فى هذا الشأن الى حلول سحرية ، تجعل ما بين عشية وضحاها ، من تأمين هذا النوع من المخاطر مسألة عادية . فالأمر سوف يستغرق ، ولا شك وقتا ، ويستدعى بحثا وتفكيراً متواصلين ، وحرارة التخلّى عن الأفكار والمبادئ التأمينة التقليدية القديمة .

على أن التوسع في التغطية التأمينية للأخطار التكنولوجية ، على أهمية هذه التغطية ، وزيادة مبالغ الضمان ، لا يخلوان مع ذلك من بعض المحاذير : فقد يشجعان المشروعات الصناعية — فيما يتعلق بمخاطر مسؤوليتها العقدية — على الزيادة ، والوعد من ثم بنتائج يصعب عملا تحقيقها • كما قد يؤديان — في خصوص مخاطر مسؤوليتها التقصيرية — الى تقاعسها عن اتخاذ اجراءات الوقاية والسلامة الضروريتين جدا لحماية الغير من الأضرار البالغة الجسامة التي يمكن أن تتجم عن هذا النوع من المخاطر بالذات •

ومن واقع السوق التأمينية في بلد متقدم تكنولوجيا ، كفرنسا ، بدا أن تغطية هذا النوع الجديد من المخاطر ليست مستحيلة • وهي موجودة فعلا ، لكنها لا تزال بعد محدودة ، ومقيدة ، وتتضمن العديد من حالات الاستبعاد ، ومكلفة للغاية •

وأسلوب تكوين الاتحادات بين المؤمنين ، على ضرورته لمواجهة الأنواع الأكبر ضخامة ، من الأخطار التكنولوجية التي تتميز أصلا بضخامة حجمها ، يقابل مع ذلك بشيء من التخوف ، لما قد يؤدي اليه من إلغاء المنافسة المعقولة التي يجب ، على العكس ، أن تكون موجودة بكل سوق تأمينية •

ويطالب الصناعيون الفرنسيون ، بتدخل الدولة ، لدعم قدرة المؤمنين على تقديم التغطيات الملائمة لحاجاتهم • وقد وعت السلطة العامة هناك لمسؤوليتها في هذا الشأن ، ومن ثم لأهمية تدخلها في هذا المجال ، رغم وجود سوق تأمينية واسعة ، واتحاد بين المؤمنين في بعض مجالات هذه الأخطار ، فأنشئ — مثلا — بمقتضى قانون ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ ، جهاز عام هو « الصندوق المركزي لاعادة التأمين » ، يتعين عليه أن يتحمل أخطار المسؤولية المدنية التي تتهدد مستغل المنشأة النووية (بمقتضى قانون ٣٠ أكتوبر ١٩٦٨) إذا كانت السوق التأمينية قد رفضت تغطية هذه المسؤولية • وأولى بنا في مصر ، وشركات التأمين لدينا من شركات القطاع العام ، أن تتدخل الدولة الى جانب هذه الشركات ، لدعم قدرتها ومن ثم تشجيعها على ارتياد هذا المجال •

ولقد بدأ من هذه الدراسة ، كيف يسيطر فكر متشدد ، على مسئولية انصاعين المنشئة للأخطار التكنولوجية بوجه عام ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمخاطر تلوث البيئة . لذلك يلفت المستأمنون الصناعيون ، في الدول المتقدمة تكنولوجيا كفرنسا ، النظر ، الى أنهم بحاجة الى عدالة نظام المسئولية التي تتهدمهم في مباشرة نشاطهم ، مثلما هم بحاجة الى توسيع ضمان هذه المسئولية . بل انهم يخشون ، اذا ما نجحوا في الحصول على تغطية تأمينية معقولة ، وملائمة في تكاليفها ، أن يؤدي ذلك في النهاية ، الى توسع وتشدد جديدين ، في هذه المسئولية . ومن ثم فانهم يطمعون في تدخل الدولة أيضا ، لكن هذه المرة ، لكبح جماح تطور قانون المسئولية والاحتفاظ بهذه الأخيرة في حدود عادلة ومعقولة .

ويبقى ، أن نظام التأمين الخاص ، حتى مع دعم الدولة لشركات التأمين ، قد يعجز عن مواجهة بعض الأخطار التكنولوجية ذات الأضرار الواسعة الانتشار ، كالأخطار المرتبطة باستغلال المنشآت النووية . لذلك فقد فرضت هذه الأخطار ضرورة التكاتف والتضامن بين الدول التي تمارس هذا النوع من الاستغلال . وقد بدأ من دراسة بعض الاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن ، كيف أن الدول المنضمة لها ، تتحمل ، كل بنصيبها ، في الأضرار التي تتسبب فيها منشأة احداها النووية ، اذا ما تجاوزت هذه الأضرار حدا معيناً .

تم بمون الله تعالى ..

Abréviations

A.F	= L'assurance française.
AIDA stud	= Working groups. AIDA (Association internationale du droit des assurances) studies in pollution liability and insurance. BUDAPEST 1986. Edited by : PFENNIGSTORF (Werner)
Ar.	= Argus
Bul. civ.	= Bulletin des arrêts de la cour de cassation (chambres civiles)
D	= Recueil Dalloz
— Ir —	= — information rapide —
G.P	= La Gazette du palais
J.C.P	= Juris — classeur périodique.
R.G.A.T	= Révue general des assurances terrestres.
R.T	= Révue trimestrielle de droit civil
R.T. com.	= Révue trimestrielle de droit commerciale

ملحوظة :

عند تعدد مؤلفات الفقيه الواحد ، ميزنا بينها في الهوامش ، عن طريق
أشياء سنة النشر •

وفيما يتعلق بمقالى حيريمو — بالمجلة العامة للتأمين البرى ١٩٧٥ — فان
رقم الصفحة يمكن أن يميز بينهما •

قائمة المراجع

أولا — بالعربية

- د. حسام الدين كليل الأهوازي :
المبادئ العامة للتأمين ، ط ١٩٧٥ .
- د. خميس خضر :
العقود المدنية الكبيرة (البيع والتأمين) ، ط ١٩٧٩ .
- د. سميحة الطويلي :
الالتزام بالضمان في عقود نقل التكنولوجيا (محاضرة القايت بالجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، ضمن موسمها الثقافي لعام ١٩٨٦ ، منسوخة على الآلة الكتابة) .
- د. سمير محمد فضل :
« انفجار المخاعل السونيتي ، والمسئولية الدولية » . مقال بجريدة الأهرام المصرية في ١١/٥/١٩٧٦ ، ص ٧ .
- د. عبد النعم البدرأوى :
العقود المسماه (الأيجار والتأمين) ، ط ١٩٦٨ .
- د. عبد الودود يحيى :
دروس في العقود المسماه (البيع — الأيجار — التأمين) ، ط ٧٦ — ١٩٧٧ .
- د. محمد كمال هرسى :
شرح القانون المني الجديد . العقود المسماه ، ج٣ (عقد التأمين) ، ط ١٩٥٢ .
- د. محمد نصر رفاعى :
الضرر كأساس للمسئولية المدنية في المجتمع المعاصر ، ط ١٩٧٨ .

ثانياً - بالانجليزية

BRODESKI (Zdzisław)

- * Multiple polluters. AIDA p. 53 et s.
- * Admission of probability proof. AIDA p. 66.

DAVIDSON (Kenneth. M)

Strict liability for pollution damage. AIDA p. 85.

DEPRIMOZ (Jacques)

- * The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage. AIDA p. 17.
- * Coverage definitions with respect to international, foreseen, gradual, and accidental releases. AIDA p. 30.
- * Strict liability for pollution damage. AIDA p. 74.

FARON (Robert. S)

Strict liability for pollution damage. AIDA p. 87.

KLINGMULLER (Ernest)

Admission of probability proof. AIDA p. 58 (translated by PFENNIGSTORF, W.).

PFENNIGSTORF (W) :

Multiple polluters. AIDA p. 54.

PUTZOLU (G.V) :

- * Multiple polluters. AIDA p. 47.
- * Strict liability for pollution damage. AIDA p. 82.
- * Claims — made policies. AIDA p. 100.

SZENTGYORGYI (R) :

Multiple polluters. AIDA p. 51.

THOMSON (Paul. A.E)

- * The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage AIDA p. 14.
- * Multiple polluters. AIDA p. 50.

ULLMAN (H) :

- * Admission of probability proof. AIDA p. 66.
- * Strict liability for pollution damage. AIDA p. 70.

WANSINK (John. H) :

- * The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage. AIDA p. 10.
- * Strict liability for pollution damage. AIDA p. 83.

WINTER (G) and THURMANN (D) :

Strict liability for pollution damage. AIDA p. 77.

ثالثا — بالفرنسية

1 — Thèse et ouvrages (généraux et spéciaux)

BALLENEGGER (J.)

La pollution en droit international. Genève 1975.

DE L'ISLE (G.B) :

Droit des assurances 1973.

DEMIN (P) :

Le contrat de know how. Bruxelles 1968.

DESPAX (M) :

La pollution des eaux et ses problèmes juridiques. 1968.

D'HAUTEVILLE (Anne) :

Responsabilité et assurance des ingénieurs — conseils et des bureaux d'études. Thèse Paris 1977.

DUBOUT (Hubert) :

L'assurance des risques technologiques. Thèse Paris 1977.

DU PONTAVICE (E) :

La pollution des mers par les hydrocarbures (à propos de l'affaire de Torrey canyon). T. 15 1968

HURE (C) :

Assurance et pollution (brochure éditée par la S.C.O.R) 1973.

LAMBERT — FAIVRE (Yvonne) :

Droit des assurances. 1973.

MAGNIN (F) :

Know - how et propriété industrielle. 1974.

MAZEAUD (H, L, et Jean) par JUGLART :

Leçon de droit civil T. 1 1^{er} Vol. : (Introduction à l'étude de droit) ; éd. 1972.

PICARD (M) et BESSON (A) :

Les assurances terrestres en droit français. T. 1 (le contrat d'assurance) 3^{ed}. 1970.

2 — Articles, exposés et rapports

BAZYN (J) et WEST (G.) :

L'assurance des risques nucléaires et l'application de l'article 85 du Traité de Rome. R.G.A.T. 1963 p. 106-122.

BEINEIX (R) :

Grands sinistres et évolution industrielle. (exposé fait à l'assemblée plénière du comité européen des assurances. Helsinki 23-26 mai 1972). R.G.A.T 1972 p. 427-434.

BIGOT (Jean)

- * Réflexions sur l'assurance "Responsabilité civile produits livrés". R.G.A.T 1972 p. 481-505.
- * Les clauses limitatives de responsabilité. Ar. 1976 p. 397.

CHAUMET (F) :

- * Les fondements juridiques de la responsabilité civile après livraison et le contrat d'assurance. A.F 1969 pp. 625, 693 ; 775.
- * Assurance responsabilité civile après livraison la garantie dans le temps. A.F 1976 p. 155.

CHAUVEAU (P) :

La pollution des mers par les hydrocarbures. D 1969 — chr — p. 191-195.

CRISAFULLI (Vincent)

Le risque "R.C. produits" du fabricant en droit français. R.T. Com. 1974 p. 413-438.

CUSSET (J.C) :

La recherche de nouvelles couvertures par les entreprises. (Rapport au colloque du centre Universitaire de Recherche Européenne International (C.U.R.E.I.) de Grenoble 5 et 6 juin 1975. A.F 1975 p. 461.

DELAG (R)

- * Les risques technologiques. A.F 1971 p. 280.
- * La couverture des risques technologiques. Ar. 1976 p. 431.

DEPRIMOZ (J) :

- * Où en est l'assurance atomique en 1970 A.F 1970 p. 460.
- * L'attitude des assureurs français vis-à-vis du principe de causalité en cas de dommage par irradiation. Ar. 1970 p. 1801.
- * Quelques problèmes posés par le droit de la responsabilité nucléaire. R.G.A.T. 1974 p. 169-187.

- * La réparation des dommages aux biens sur sites nucléaires. Ar. 1974 p. 2114.
- * Les radiations ionisantes : le point de vue d'un assureur. A.F 1974 p. 524.
- * L'assurance de responsabilité pour les transports de matières nucléaires. (Rapport au colloque de Paris des 12 et 13 juin 1975 sur droit nucléaire et droit océanique) R.G.A.T. 1975 p. 585.
- * Responsabilité des fabricants et distributeurs de produits. (Rapport au colloque ' Droit des affaires de l'université de Paris 1 le 30-31 janv. 1975, organisée par l'U.E.R) R.G.A.T 1975 p. 480-487.
- * Comment faciliter l'assurance pour les transports internationaux de substances nucléaires ? R.G.A.T. 1975 p. 489-508.
- * Responsabilité civile produits et assurance. Ar. 1977 p. 1939.
- * L'attitude des assureurs français face aux risques d'atteinte à l'environnement (Rapport à la conférence de Szombathely du 6-10 sept. 1976) Ar. 1977 p. 65.
- * Les nouvelles voies prises par l'assurance responsabilité civile pollution en France. R.G.A.T 1978 p. 481-494.

DE SAVENTHEM (M) :

L'assurance des dommages causés à l'environnement. Ar. 1975 p. 1087.

DOAT (ch) :

La responsabilité civile par suite du vice caché des produits fournis. Ar. 1974 p. 1613.

DONY

Responsabilité civile produits et assurance. Ar. 1977 p. 1887.

DROUIN (Pierre)

Le nouvel impératif industriel. Le monde 27/5/1975.

FRANCIS (H.W.) : ...

Energie nucléaire et assurance. Ar. 1976 p. 2189.

GASPARD

Responsabilité civile produits et assurance. A.F 1976 — p. 586.

GOLDSMITH (J.C.) :

Etude générale des conditions et limites de la responsabilité des Bureaux d'engineering. G.P 1976 — 1 — p. 4.

GULLY (A.) :

Les risques relatifs à l'exécution d'un chantier (fourniture d'un ouvrage) A.F 1074 p. 815.

HEBERT (J.) :

- * La responsabilité dans le domaine de l'énergie nucléaire. [c.p 1965 — 1 — doct — 1979.
- * La loi du 30 oct. 1968 relative à la responsabilité civile dans le domaine de l'énergie nucléaire. [c.p 1969 — 1 — doct — 2232.

JOURDAN (A.) :

- * Etude comparée sur les polices R.C. professionnelle Bureaux d'études et ingénieurs conseils en bâtiment. A.F 1964 p. 296.
- * Quelques réflexions sur l'assurance des risques de responsabilité après livraison des matériels ou produits. A.F 1968 p. 853.
- * L'assurance Tous risques chantiers. A.F 1969 p. 286.

LAMY (J.) :

Quelques considérations techniques sur la R.C. produits livrés. Ar. 1970 p. 1834.

LATRON (P.) :

La pollution des mers par les hydrocarbures (analyses des accords TOVALOP et CRISTAL et des conventions de 1969 et 1071). A.F 1973 p. 121.

MAC LEAR (charles, A)

L'auto — assurance. Ar. 1972 p. 391 .

MALINVAUD (Ph) :

La responsabilité du fabricant en droit français. G.P 1973 — 2
— 463.

MARGEAT (H) :

Atteinte à l'environnement. R.C. et garantie. A.F. 1975 p. 693.

MARTIN (G) :

L'assurance des risques nucléaires. A.F 1969 — 767.

MEYER (E)

La couverture des "grands risques". R.G.A.T 1970 p. 252-271.

MULLER

L'assurance "responsabilité civile produit". R.G.A.T. 1970 p. 576
— 593.

NEAVE (J) :

La pollution est un risque assurable avec le concours de la
science. Ar. 1975 — p. 553.

OVERSTAKE (J.F) :

La responsabilité du fabricant du produits dangereux. R.T 1972
p. 485-531.

PEETERS (W) :

R.C. produits et Assurance. A.F 1973 p. 811.

PREVOTES (J) :

L'assurance des pertes d'exploitation après incendie des ordi-
nateurs A.F 1972 — p. 333.

SCHURPF (M) :

L'assurance face aux problèmes de l'environnement. Ar. 1974
pp. 229 ; 265 ; 303.

SENNETT (W.F.) :

Le "risk management". Ar. 1971 p. 1963.

VINEY (Geneviève) :

La responsabilité des entreprises prestataires de conseils. j.c.p.
1975 - 1 - 2750.

3 — Notes de Jurisprudence

BESSON (A.) :

clv. 17/11/1953 R.G.A.T 1954 — 210.

clv. 30/11/1959 J.C.P 1960-2-11786.

clv. 17/5/1961 R.G.A.T 1962 - 73.

clv. 16/7/1970 J.C.P. 1971-2-16652.

clv. 5/2/1974 R.G.A.T 1975-58.

COURTIEU :

Paris 5/2/1975 Ar. 1976 — 1101.

VINEY (G) :

clv. 12/11 et 5/12/1975 J.C.P 1976-2-18479.

4 — Colloques

Colloque Franco-Allemand sur la "Responsabilité et assurances
de responsabilité pollution". Paris 17-18 oct. 1975. R.G.A.T. 1975
p. 594-595.

المؤلف

- ١ — نظام الزواج (في الشرائع اليهودية والمسيحية) ، ط ٧٨ — ١٩٧٩ ، ٣٧٥ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٢ — النظرية العامة للحق ، ط ١٩٧٩ ، ٣٣٦ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٣ — سقوط الحق في الضمان (دراسة في عقد التأمين البري) ، ط ١٩٨٠ ، ٢٩٦ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٤ — الصورية بطريق التوسط (دراسة لفكرة تسخير الأشخاص في العمليات القانونية) ، بحث على الآلة الكاتبة ، ١٩٨١ ، ١١٧ صفحة .
- ٥ — مسؤولية المنتج (عن الأضرار التي تسببها منتجاته الصناعية الخطرة) ، ط ١٩٨٣ ، ١٠٩ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٦ — مشكلة تعويض الضرر (الذي يسببه شخص غير محدد ، من بين مجموعة محددة من الأشخاص) ، ط ١٩٨٣ ، ١٦٠ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٧ — الأحكام العامة للاقتزام (في القانون المدني المصري) ، ط ٨٤ — ١٩٨٥ ، ٣٨٣ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٨ — مسؤولية مهندس ومقاول البناء والقشاش التابعة الأخرى (دراسة مقارنة في القانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي) ، ط ١٩٨٥ ، ٥٢٤ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٩ — أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، ط ١٩٨٦ ، ٢٠٠ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .

الفهرس	
الموضوع	الصفحة

مقدمة	٥
-------	---

الباب الأول

فكرة الاخطار التكنولوجية بوجه عام

تقسيم	...
-------	-----

الفصل الأول

التعريف بالأخطار التكنولوجية وخصائصها القانونية

تقسيم	...
-------	-----

المبحث الأول

التعريف بالأخطار التكنولوجية

تمهيد ، وتقسيم	١٣
----------------	----

المطلب الأول

الأخطار التكنولوجية في معناها الشائع

- التصود بلفظة Technology لغة ، الخطر التكنولوجي والخطر الصناعي (مميزات الخطر التكنولوجي) ، نظرة نقدية ... ١٤

المطلب الثاني

مفهوم الأخطار التكنولوجية لدى أهل الصناعة

- ٢٠ تهديد ، مفهوم الأخطار التكنولوجية طبقا لقرار لجنة روزا ، نظرة نقدية
- ٢٤ خاتمة البحث : التعريف المقترح للأخطار التكنولوجية ...

البحث الثاني

الخصائص القانونية للأخطار التكنولوجية

- ٢٦ • أهمية تحديد هذه الخصائص ، تقسيم

المطلب الأول

طبيعة الالتزام في المسؤولية العقدية المنشئة للأخطار التكنولوجية ومداه

- ٢٧ تهديد : الأخطار التكنولوجية والالتزام بنتيجة
- ٢٨ أولا - حدود النتائج موضوع الالتزام ، في عقود توريد المجموعات الصناعية المتكاملة
- ٣١ ثانيا - معالجة الصناعيين عن النتائج غير الممكنة التوقع وقت إبرام العقد ، في المسؤولية عن ضرر المنتجات المصنوعة (فكرة خطر التقدم) : (١) المقصود بخطر التقدم . (ب) القاء القضاء بهذا الخطر على عاتق الصناعيين ومساعدتهم - من ثم - عن النتائج غير ممكنة التوقع . (ج) امكان انطباق فكرة خطر التقدم في مجال المسؤولية التقصيرية أيضا ...

المطلب الثاني

النظام القانوني للمسؤولية التقصيرية المنشئة للأخطار التكنولوجية

- تقسيم

الفرع الأول

ابتعاد هذه المسؤولية ، في مجملها عن نظام الخطا الواجب الاثبات

- ٣٥ — التذليل على ابتعاد النظام القانوني لهذه المسؤولية ، في مجملها ،
عن نظام الخطا الواجب الاثبات : (أ) في المسؤولية عن ضرر
المنتجات المصنوعة . (ب) في المسؤولية عن الأضرار بالبيئة .
(ج) في المسؤولية الناجمة عن الخطر النووي والمسؤولية
الناجمة عن الطوفان البحري
٤١ — أفكار المستحثة ، المتشعبة ، التي طرحتها المشكلات الخاصة
بضرر الطوفان

الفرع الثاني

امكان تأسيس هذه المسؤولية على فكرة تحمل التبعة

- نظرية تحمل التبعة تجد في الأخطار التكنولوجية نطاق تطبيقها الأمثل ٤٣

الفصل الثاني

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين

تقسيم

مبحث تمهيدى

بين قابلية خطر ما للتأمين ، وملاءمة تأمينه (فكرة إدارة الأخطار)

- المقصود بفكرة إدارة الأخطار ، أهمية إدارة الأخطار الصناعية ،
طرق (أو أساليب) إدارة الأخطار الصناعية ، أهمية إدارة
الأخطار التكنولوجية ، عدم كفاية فن إدارة الأخطار في معالجة
الأخطار التكنولوجية ، ولزوم الحاجة الى تأمين هذه الأخطار ...

المبحث الأول

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين

من الناحية القانونية

تمهيد ، وتقسيم ٥٢

المطلب الأول

الصيغة الفكرية (أو الذهنية) في الأخطار التكنولوجية

- الأخطار التكنولوجية وخطا الفكر (أو الخطأ في التصور) : (أ) فيما يتعلق بصنقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة . (ب) فيما يتعلق بالأضرار التي تسببها المنتجات المصنوعة . (ج) فيما يتعلق بالأخطار النووية ومخاطر الأضرار بالبيئة ٥٣

المطلب الثاني

الخاصية الاحتمالية للأخطار التكنولوجية

- التشكك في هذه الخاصية في بداية الأمر ، تطور موقف المؤمنين
- الخلاصة : الخاصية الذهنية للأخطار التكنولوجية لا تنفي عنها
- صفة الاحتمال ٥٦

المبحث الثاني

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين

من الناحية الفنية

تمهيد :

- ٦٠ مدى استجابة الأخطار التكنولوجية للأسس الفنية التقليدية للتأمين : (أ) الأخطار التكنولوجية وتجميع المخاطر . (ب) الأخطار التكنولوجية وتواتر الخطر وحسب الاحتمالات ٦٠
- خاتمة المبحث : إمكان تغطية الأخطار التكنولوجية يستوجب اعادة النظر في مبادئ التأمين التقليدية ٦٤

الباب الثاني

أنظمة ضمان الأخطار التكنولوجية

تمهيد ، وتقسيم ٦٩

الفصل الأول

أنظمة الضمان التأميني التقيدية

تمهيد ، وتقسيم ٧١

المبحث الأول

تغطية المسؤوليات العقدية الناشئة عن صفقات توريد

المجموعات الصناعية المكاملة

١. تمهيد (حصر الوثائق التي يمكن أن تواجه أخطار هذا النوع من الصفقات) ، تقسيم ٧٢

المطلب الأول

وثيقة تأمين مسؤولية مكتب الدراسات ، المهنية

تمهيد :

موضوع الضمان في هذه الوثيقة . الحدود المالية للضمان فيها ، ٧٤
المدة الزمنية للضمان فيها

المطلب الثاني

وثيقة ضمان جميع مخاطر الأعمال الجارية التنفيذ

٧٨ التعرف بها ووظيفتها المتشعبة . موضوعها . نظامها (أ - من حيث مبلغ الضمان . ب - من حيث سعر القسط . ج - التعديلات المستحدثة التي دخلت عليها . د - التوسعات المأمولة)

المطلب الثالث

تغطية خطر اخفاق المشروع في الوفاء بما ضمن تحقيقه
من النتائج

تمهيد ، وتقسيم ٨٤

الفرع الأول

نطاق هذه التغطية

(١) محلها (او موضوعها) . (ب) الحالات المستبعدة ٨٦

الفرع الثاني

شروطها

تمهيد :

١١ (١) الشروط الكيفية (او الموضوعية) : على المستوى الفني — على
المستوى المالي . (ب) الشروط الكمية : مبلغ الضمان —
سعر القسط

١٥ خلاصة البحث : ملاحظات

المبحث الثاني

تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن المنتجات الجيدة
(وثيقة مسؤولية المنتجات ، الحنية)

١٦ تمهيد ، وتقسيم

المطلب الأول

حدود تغطية خطر المسؤولية الناجمة عن المنتجات
الجيدة

١٧ تمهيد ، وتقسيم

الفرع الأول

حدود تغطية خطر عدم حيالة المنتج الجديد
للميزات أو الصفات المكفولة

٩٨

الفرع الثاني

مدى امكان تغطية خطر التقدم ، المرتبط
بالمنتجات الجديدة

١٠٢

المطلب الثاني

نظام هذه التغطية

- يبدأ سريان الضمان في هذه الوثيقة (مشكلة تحديد مفهوم تسليم المنتجات) ، لا تزامن بالضرورة بين فترة سريان العقد ووقت حدوث الواقعة الموجبة للضمان ، مبلغ الضمان في هذه الوثيقة (مشكلة الكارثة المتكررة)

١٠٥

المبحث الثالث

تغطية المسؤولية التقصيرية الناجمة عن
الاضرار بالبيئة

تهديد ، وتقسيم ١١٣

المطلب الأول

حدود تغطية مخاطر التلوث ، في سوق التأمين
الفرنسي

- تطور موقف المؤمنين الفرنسيين من تغطية خطر التلوث . القيود التي تحيط بهذه التغطية . خطورة تطبيق الضمان على شرط عرضية وائتعة التلوث

١١٥

المطلب الثاني

تغطية التلوث غير التعارض ، في سوق التأمين الانجليزى

- ١٢٢ وثيقة كلاركسون وتصنيف اشكال (او نماذج) التلوث ، نظام الضمان
في وثيقة كلاركسون : (١ - من حيث اشكال التلوث التى تدخل
إطار التغطية . ب - من حيث مدى الضمان . ج - من
حيث مدة الوثيقة ومبلغ الضمان)

المطلب الثالث

بعض المشكلات الخاصة التى يثيرها خطر التلوث وما لها من انعكاسات على نظام التغطية فيه

- ١٢٦ أولا - مشكلة التلوث التدريجى (أو بطىء التكوين) ، واحتمال
عدم انكشاف الضرر الا بعد انقضاء مدة الضمان
- ١٢٦ ثانيا - مشكلة التلوث المتعدد المصادر (التلوث بإتحاد العناصر
الملوثة) : انعكاسات هذه المشكلة على النظام القانونى للمسئولية
في هذا الفرض ، انعكاسات هذه المشكلة على نظام الضمان

الفصل الثانى

انظمة الضمان التأمينى الخاصة (او النوعية)

- تمهيد ، وتقسيم ١٢٥

المبحث الأول

ضمان خطر المسئولية عن تلوث البيئة البحرية بالزيت

- تمهيد ، وتقسيم ١٣٧

المطلب الأول

ضمان خطر هذه المسؤولية بأسلوب
التأمين التبادلي (أو التعاوني)
(تعاون مالكي الناقلات)

● اتفاق توفالوب ١٣٨

المطلب الثاني

ضمان خطر هذه المسؤولية بأسلوب
الصناديق التبادلية (أو التعاونية) للضمان

● نظام كريستال ١٤١

المبحث الثاني

ضمان خطر المسؤولية عن الأضرار
النوعية

تقسيم :

المطلب الأول

النظام القانوني لهذه المسؤولية

ازدواج هذا النظام ، تقسيم ١٤٤

الفرع الأول

مسؤولية حائزي ومستعملي المواد النووية

خضوع هذه المسؤولية للقواعد العامة ، عدم اجبارية التغطية التأمينية ١٤٦

الفرع الثاني

مسئولية مستغلى المنشآت النووية

- مسؤولية خاصة ، اتفاقية باريس ، المقصود بالانشاء النووية ، ١٤٧
خصائص هذه المسؤولية ، شروط تطبيق هذه المسؤولية ، بقاء
المستغل مسئولا عن اضرار الحوادث التي تقع اثناء نقل مواد نووية

المطلب الثاني

انظمة ضمان الأضرار الناجمة عن استغلال

المنشآت النووية

- انظمة ضمان مسؤولية المستغل المحددة ، الضمانات الدوائية ١٥٣
للأضرار التي تتجاوز حدود مسؤولية المستغل

المطلب الثالث

الاتحاد الذرى الفرنسى

- تهديد ، وتقسيم ١٥٥

الفرع الأول

نظامه واختصاصاته

- نظامه ، اختصاصاته ١٥٦

الفرع الثاني

التغطيات التأمينية التي يقدمها

- أولا - فيما يتعلق بمسؤولية مستغلى المنشآت النووية . ثانيا - ١٦٠
فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحوادث التي تقع خلال نقل مواد
نووية . ثالثا - فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأضرار النووية
التي تخضع للقواعد العامة

الصفحة	الموضوع
١٦٥	• الخاتمة
١٦٦	• جدول الرموز (الاختصرات)
١٧٠	• قائمة المراجع
١٨١	• الفهرس

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٦/٥٩٧٧

الترقيم الدولي

٩ - ٢٤٤ - ١٠ - ٩٧٧

شركة دار الاتساع للطباعة

١٤ ش عبد الحميد - جنينة قابيش

المسيدة زيتب ب ت : ٣٦٣٠٤٦٩

